أخلاقيات الهجرة العالمية عند جوزيف كارنيز: النظرية الأخلاقية والممارسة العملية "المشكلات والمقترحات"

د. هدى محمد عبد الرحمن جاب الله[1]

ملخص:

بدأت الهجرة تَحظى بالاهتمام كموضوع رئيسي في الأخلاقيات التطبيقية والأخلاق السياسية في منتصف الثمانيات لأنه في السنوات الأخيرة كان هناك تفاعل مُستمر بين الأخلاقيات التطبيقية والفلسفة السياسية.

تكمن أهمية البحث في السعي لإيجاد حلول عملية ملموسة لحل مشكلة الهجرة والبحث عن حقوق المهاجرين الضائعة وتفعيلها وجعلها ملزمة أخلاقيًا وقانونيًا، وهذا يُعَدٌ في حد ذاته محاولةً أخلاقية.

تَعدٌ الهجرة مُشكلة أخلاقية خَطيرة مازالت تفتٌقر إلي الحلول الأخلاقية التي يمكن أن نجدها من خلال التأكيد علي القيم الأخلاقية والمُثل العُليا التي يَجب أن يتمسك بها صناع السياسات والقرار والحكومات لكي تُصبح هناك سياسات عادلة في الهجرة، مثل تفعيل قيم التسامح الليبرالي والمساواة والحرية وعدم التمييز العنصري واظهار أن هذه السياسات الليبرالية لا ترقي إلي مستوى مبادئها الأخلاقية.

يهدف هذا البحث إلي تسليط الضوء علي السياسات اللاأخلاقية التي تتم في حق المهاجرين من ترحيل واحتجاز قسري وعدم منح الجنسية أوحرمانهم من حقوق المواطنة أوحقوقهم في العمل ومعاملتهم كمجرمين، واستغلالهم جسديًا وسوء المعاملة، وغيرها من ممارسات غير مقبولة وغير عادلة وغير مسموح بها أخلاقيًا، لأنها تُعبر عن سياسات نفعية غير أخلاقية يجب تقويمها أخلاقيًا لتتبع طريق العدالة وتبتعد عن طريق المصلحة والمنفعة، كما أن هذه السياسات لا تتفق مع المبادئ الديمقراطية الليبرالية التي ادعتها تلك الدول الغربية من قبل, كما يحاول هذا البحث رسم خريطة من التفاعل بين النظرية والممارسة في أخلاقيات الهجرة, كذلك يحاول سد الفجوة بين الممارسة والنظرية الأخلاقية، القول والفعل، واظهار كيف يُمكن لمسائل الهجرة المعيارية أن تكون مُرتبطٌة بمسائل

(1) استاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة المساعد، كلية الآداب/ جامعة الفيوم.

(ISSN : 2536 - 9555)

الهجرة في الممارسة العملية، ومن ثم إيجاد أخلاقيات هجرة عادلة تتميز بالديمقراطية والليبرالية والموضوعية وعدم التحيز ضد المهاجرين بصفة عامة والمهاجرين المسلمين بصفة خاصة, وترفض الممارسات غير الأخلاقية التي تتم في حق المهاجرين من استغلال ومُعاملة سيئة والتي لا يمكن الدفاع عنها أخلاقيًا، وتدعوإلي احترام كرامة المهاجرين الإنسانية، كما يُساهم هذا البحث في الجدل المعاصر حول التعددية الثقافية واحترام الاختلافات الثقافية للمهاجرين، ويناشد بتفعيل القيم الأخلاقية النظرية وتطبيقها علي الحالات الفعلية والممارسة العملية.

وتكمن إشكاليات البحث:

أولا، في الفجوة الكبيرة والمُتنامية بين القواعد الأخلاقية الليبرالية التي تتضمن (حقوق وواجبات المهاجرين), وبين السياسة المعاصرة اللاأخلاقية التي تُطبق علي المهاجرين بالفعل في جميع أنحاء العالم وهذه الفجوة الكبيرة هي فجوة بين المُمارسة والنظرية.

ثانيًا، في الصراع القيمي بين الواجبات والحقوق الأخلاقية، وهناك قيم أخلاقية مُتعارضة، مثل قيم الالتزام الليبرالي بالمساواة الأخلاقية لكل الناس وبين قيمة احترام سيادة الدولة، هناك صراع قيمي بين قيمة التنوع الثقافي والتجانس الثقافي، بين قيمة احترام الهوية الثقافية للمهاجرين وبين قيمة الحفاظ علي الهوية الوطنية والثقافة المجتمعية للدولة، بين قيمة المساواة والأولوية، هل نجعل الأولوية لأبناء الأرض نفسها أم لفقراء البشرية؟

ثالثًا، في الحقوق الأخلاقية المتعارضة مثل حق المهاجرين في الهجرة الذي يتعارض مع حق الدولة في السيطرة علي الهجرة، كما أن حق الدولة في عدم قبول المهاجرين واستبعادهم يتعارض مع حق المهاجرين في البقاء وتوحيد الأسرة وحقوق العضوية الاجتماعية والمواطنة والجنسية، كذلك حق الدولة في حرية تكوين المجتمعات وحق تقرير المصير يتعارض مع حق المهاجرين في المعاملة المتساوية بينهم وبين المواطنين وحق عدم التمييز ضد المهاجرين.

رابعًا، التوتر الأخلاقي العميق بين الواجبات الأخلاقية, فالواجب الأخلاقي في احترام حقوق المهاجرين الذي يتفق مع (مطالب العدالة وحقوق الإنسان العالمية ومبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ احترام جميع البشر لأنهم أشخاص أخلاقيين متساويين)، يتعارض مع الواجب الأخلاقي في احترام سيادة الدولة وحقها في السيطرة علي الهجرة وعلي قبول المهاجرين,

كما أن واجبات الدولة الأخلاقية نحوالمهاجرين في تحقيق العدالة التوزيعية تتعارض مع واجب الدولة في تقرير المصير ومع سلطتها التقديرية علي الهجرة.

خامسًا، هناك إشكالية أخلاقية وتوتر كبير بين المواطنة القومية والتَعدُدية الثقافية, وبين قيمة الولاء الوطني واحترام الاختلافات الثقافية، هناك إشكالية أخلاقية في عدم قبول المهاجرين والتمييز والاستبعاد علي أساس عنصري وبين احترام المبادئ الديمقراطية الليبرالية، هناك اشكالية أخلاقية بين القومية الضيقة والمواطنة العالمية، هناك إشكالية استغلال العمال المؤقتين ومشكلة استغلال العمالة غير الماهرة .

سادسًا: كيف يصبح المهاجرين غير الشرعيين لهم حقوق قانونية كفلها القانون بالرغم من إنهم ينتهكون القانون نفسه ويدخلون بدون تأشيرة قانونية؟!.

سابعًا: هناك فجوة كبيرة بين ما يجب أن يكون للمهاجرين من حقوق تتفق مع المبادئ الليبرالية، وبين ما هوكائن ومتجسد في الممارسة العملية من سوء معاملة المهاجرين من قبل تلك الدول التي تدعي الديمقراطية والحرية.

ثامنًا: إشكالية القانون الجنائي، الذي هوسيف مُسلط علي رقاب المهاجرين فقط من أجل تنفيذ قوانين الهجرة ولا يطبق علي الدول التي يُثبت إنها تسيء معاملة المهاجرين وتنتهك حقوقهم الإنسانية، وكذلك حينما يستغل أرباب العمل المهاجرين اقتصاديًا، أوحينما يصبحوا ضحايا،لا يأتي هذا القانون بحقهم من الجناة كما أنهم لا يبلغون لأنهم يخشون الترحيل!

من أهم نتائج البحث:

*دافع كارنيز عن الحق في الهجرة وحق المهاجرين الضعفاء والفقراء في الهجرة من أجل تحسين وضعهم وفي نفس الوقت رفض الهجرة الانتقائية أوهجرة الأدمغة لأنها تضر بالدول المرسلة وتزيد من تخلفها وفقرها، لذلك فهي هجرة غير مشروعة.

*رفض كارنيز النظرة التقليدية للهجرة التي تري أن للدول حق مطلق في قبول المهاجرين واستبعادهم، ورأي أن حق المهاجرين في لم شمل الأسرة وعدم الترحيل والبقاء أقوي من حق الدولة في ممارسة سلطتها التقديرية علي المهاجرين كما تتعارض أخلاقيات الهجرة عند كارنيز مع القومية المتطرفة وتتفق مع المواطنة متعددة الثقافات لذلك يجب إصلاح القومية لتصبح أكثر شمولًا وتتسع وتستوعب الاختلافات الثقافية، علي حد تعبير ويل كاميلكا.

(ISSN : 2536 - 9555)

*بالرغم من أن حقوق المهاجرين حقوق عالمية وتتفق مع حقوق الإنسان إلا إنها حقوق غير آمنة، وكثير ما يتم انتهاكها من قبل الدول الديمقراطية وكثيرا ما يموت المهاجرين علي أيدي رجال الأمن بلا حساب أوعقاب،وكثيرًا ما تضرب الدول الديمقراطية الليبرالية بعرض الحائط بقوانين حقوق الإنسان.

*توضح سياسات الهجرة الحالية أن تلك الدول الديمقراطية فشلت في الارتقاء إلي المستوى الأخلاقي المطلوب للدول الليبرالية بسبب الممارسات غير الليبرالية التي تنتهك الالتزامات الأخلاقية للدول الليبرالية، كما أن تلك الدول الديمقراطية فشلت في الوفاء بواجباتها الأخلاقية نحوالمهاجرين مثل تفضيل الهجرة الانتقائية (كهجرة الأطباء والمهندسين والمهرة), ورفض هجرة الفقراء والضعفاء الأكثر احتياجا للهجرة، واستبعاد المهاجرين المسلمين وهؤلاء هم المهاجرين غير المرغوب فيهم.

*دافع كارنيز عن حقوق المهاجرين المسلمين ورفض استبعادهم وأوضح أن هناك سوء فهم للإسلام، ورفض التحيز ضد المسلمين والإسلام أواعتبارهم مجرمين أوارهابيين، ورأي أن هذا غير مبرر أخلاقيا وليس له أسباب حقيقية، ودافع عن احترام معتقداتهم الدينية واختلافاتهم الثقافية كما دافع عن حقوق المرأة المسلمة في ارتداء ما تشاء من زي إسلامي، وهذا يحسب له.

*ولكن من جهة أخرى، لسوء الحظ، نجد طريقة كارنيز في معالجة مشكلة الفقر نفعية للغاية وفيها استغلال للمهاجرين غير المهرة علي حساب التضحية بالعدالة، ولم يستطيع أن يبرر هذا الموقف النفعي !, وكذلك لم يحقق كارنيز في كيف يمكن أن تكون الهجرة غير المشروعة جزأ لا يتجزأ من القطاع الرأسمالي، فالدول تتورط في الهجرة غير المشروعة لأنها تحتاج إلي قوة عاملة رخيصة ويمكن الاعتماد عليها، فكيف تصبح هجرة غير مشروعة بعلم الدول والحكومات!

* حاول كارنيز إصلاح أخلاقيات الجرة بصورة جذرية فربط بين أخلاقيات الهجرة وكلًا من:- أخلاق اصلاح الهجرة/ أخلاق قبول المهاجرين/ أخلاقيات قيود الهجرة وهي التي تتعارض مع أخلاقيات قبول المهاجرين/ أخلاقيات قوانين الهجرة / أخلاق العدالة العالمية/ أخلاق المسؤولية/ أخلاق المواطنة العالمية/ أخلاق المواطنة متعددة

الثقافات/أخلاق العضوية الاجتماعية/ الأخلاق الكوزموبوليتية/ أخلاقيات عدم التمييز/ أخلاقيات عدم الاستبعاد/ أخلاقيات العمل/ أخلاقيات الرفاهية.

الحلول النظرية والعملية لمشكلة الهجرة:

*يجب أن نجعل الأولوية للأسوأ حظًا وللفقراء وتحقيق العدل التوزيعي من أجل تخفيف الظلم بتصحيح التفاوتات الاقتصادية. وعلي هذا فإن الحل الأخلاقي لمشكلة الهجرة لا يكمن في حجاب الجهل عند جون رولز ولكنه يكمن في التغيير الأخلاقي لنا وأن نصبح إيثاريين أكثر كما ذهب توماس ناجيل وتوماس سكانلون وفي مساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة، وتخفيف حدة الفقر في الدول الفقيرة النامية للعالم الثالث بلسان جيمس هيلفيد، ورفض وجهة نظر كريستين جوبك الأولوية للمواطنين ووضع سيناريوهات أخلاقية ملموسة وقابلة للتطبيق للقضاء علي مشكلة المهاجرين وحقوقهم المُهدرة من أجل التوصل إلي نظرية في الهجرة قابلة للتطبيق ",علي حد قول Adrian Favell

يمكن القضاء علي مشكلة الهجرة بالقضاء علي أسبابها من ظلم وفقر واضطهاد وحروب، فحينما تختفي أسباب الهجرة ستختفي الهجرة لأنه حينما يصبح العالم عادل, سيكون الاختلافات بين المجتمعات صغيرة، لذلك اذا ما أردنا أن تختفي الهجرة فعلينا أن نعيش في عالم عادل ومُنصف يُحترم فيه جميع البشر ويصبح لهم قيمة أخلاقية متساوية من أجل تفعيل ممارسات التعايش السلمي، لذلك فإنه في عالم مثالي وعادل لن تكون هناك حاجة لضوابط الهجرة ولن تصبح الهجرة مشكلة، لذلك يجب النزوع نحوعالم أكثر إنسانية وتأمين الحقوق الأساسية للجميع واستيفاء مبدأ المعاملة بالمثل، علي حد قول جون رولز.ونظرا لأنه لا نستطيع أن نعيش في تلك اليوتوبيا علي الأرض ويندر وجود مجتمع الشعوب العادلة، الشعوب الكريمة التي تكرم حقوق الإنسان فلا تختفي الهجرة وستظل موجودة لذلك فعلينا ايجاد الحلول النظرية والعملية لها.

*يجب علينا سد تلك الفجوة بين النظري والعملي، بين المثالي والواقعي، بين القول والفعل، بين الخطاب والممارسة، بين ما يجب أن نفعله وبين ما يمكننا القيام به لكي لا يصبح خطاب أخلاقيات الهجرة خطاب وهمي تنفيه الممارسات القائمة وذلك عن طريق ذوبان الحواجز بين القيم الأخلاقية الليبرالية والممارسة العملية، وأن تنعكس المبادئ الأخلاقية علي الحالات الفعلية وفي الممارسة.

(ISSN : 2536 - 9555)

مصطلحات الدراسة: أخلاقيات الهجرة– المنهج المثالي– المنهج الواقعي– المواطنة– العضوية الاجتماعية– الجنسية– التنوع الثقافي – المهاجرين المؤقتين– العمال الموسمين– المقيمين الدائمين.

The Ethics of Global Immigration on Joseph Carens"Ethics and Practice"
"Problems and Proposals"

Abstract

Immigration began to gain attention as a major theme in applied Ethics and political Ethics in the mid-1980s because in recent years there has been a continuous interaction between applied ethics and political philosophy The importance of research lies in seeking to find concrete practical solutions to solve the problem of immigration, searching for and activating lost immigrant rights and making them morally and legally binding, and this in itself is an ethical attempt..
Immigration is a serious Ethical problem that still lacks the ethical solutions that we can find by emphasizing the Ethical values and ideals that policymakers, decision makers, and governments must adhere to in order for there to be just policies in migration, such as activating the values of liberal tolerance, Equality, freedom, non-racial discrimination, and displaying These liberal policies do not live up to their moral principles..

This research aims to shed light on the immoral policies that take place in the right of migrants to deport and forcibly detain, not to grant citizenship or to deprive them of citizenship rights or their rights to work and treat them as criminals, their physical exploitation and abuse, and other practices that are unacceptable, unjust, and morally impermissible, Because it expresses utilitarian, unethical policies that must be morally evaluated to follow the path of justice and move away from interest and benefit, just as these policies are not consistent with the liberal democratic principles that these western countries have claimed before. Also, this research attempts to draw a map of the interaction between Allen Ritual and practice in immigration Ethics, as well as trying to bridge the gap between practice and moral theory, say and act, and show how normative immigration issues can be linked to immigration issues in practice,

and then find a fair immigration Ethics characterized by democracy, liberalism, objectivity and impartiality against migrants in general and migrants Muslims in particular, reject the immoral practices that take place against migrants from exploitation and ill-treatment that are morally indefensible, and call for respect for the human dignity of migrants, as this research contributes to contemporary controversy about the Cultural numerical and respect for cultural differences of migrants, and calls for activating the moral values of theoretical and applied to actual cases and practice..

The research problems lie:

First: in the large and growing gap between liberal Ethical rules that includes (the rights and duties of migrants), and between the contemporary unethical policy that actually applies to migrants around the world and this big gap is a gap between practice and theory.

Second: in the value conflict between moral duties and rights, and there are conflicting moral values, such as the values of liberal commitment to moral equality for all people and the value of respecting the sovereignty of the state, there is a value conflict between the value of cultural diversity and cultural homogeneity, between the value of respecting the cultural identity of migrants and the value of preserving identity Patriotism and societal culture of the state, between the value of equality and priority, shall we make the priority for the people of the land itself or for the poor of humanity..?

Third: in conflicting moral rights, such as the right of immigrants to migrate, which contradicts the state's right to control immigration, and the state's right not to accept and exclude immigrants is incompatible with the right of migrants to stay and unify the family and the rights of social membership, citizenship and nationality, as well as the state's right to freedom of composition Societies and the right to self-determination contradict the right of migrants to be treated equally between them and citizens and the right to non-discrimination against migrant.

Fourth: there is a deep moral tension between moral obligations. The moral obligation to respect the rights of migrants, which is consistent with (the demands of justice and universal human rights and the principle of reciprocity and the principle of respect for all human beings because they are equal moral persons), is inconsistent with the

(ISSN : 2536 - 9555)

moral obligation to respect the sovereignty of the state and its right to control Immigration and the acceptance of immigrants, and the state's moral obligations towards immigrants to achieve distributive justice are incompatible with the state's obligation to self-determination and its discretionary authority over immigration..

Fifth:there is an Ethical problem and a great tension between national citizenship and cultural pluralism, and between the value of national loyalty and respect for cultural differences, there is an ethical problem in the non-acceptance of immigrants, discrimination and exclusion on a racial basis and respect for liberal democratic principles, there is an ethical problem between narrow nationalism and global citizenship, there is a problematic Exploitation of temporary workers and the problem of exploiting unskilled labor.

Sixth: How do illegal immigrants have legal rights guaranteed by law even though they violate the law itself and enter without a legal Visa. .

Seventh: There is a big gap between what migrants should have of rights consistent with liberal principles, and what is embodied and embodied in practice in the mistreatment of migrants by those states that claim democracy and freedom..

Eighth: The problem of the criminal law, which is a sword over the control of migrants only in order to implement immigration laws and does not apply to countries that are proven to mistreat migrants and violate their human rights, as well as when employers exploit migrants economically, or when they become victims, this law does not come They are the perpetrators, and they are not informed because they fear deportation.!

Among the most important search results:-

-Carnes defended the right to emigrate and the right of weak and poor migrants to emigrate in order to improve their situation. At the same time, he rejected selective immigration or brain drain because it harms sending countries and increases their backwardness and poverty, so it is illegal immigration..

-Carnes rejected the traditional view of immigration, which holds that states have an absolute right to accept and exclude immigrants, and he considered that the right of immigrants to family reunification, non-deportation and staying is stronger than the state's right to exercise its discretion over immigrants, as immigration ethics at Carneys conflict with extremist nationalism and consistent with citizenship

Multicultural Therefore, nationalism must be reformed to become more inclusive, accommodating and accommodating cultural differences, as Will Kymlicka put it.

-Although migrants 'rights are universal and consistent with human rights, they are not safe rights, and they are often violated by democratic countries and migrants often die at the hands of security men without reckoning or punishment, and liberal democratic countries often strike by wall with human rights laws..

- The current immigration policies make clear that these democratic countries have failed to live up to the moral level required for liberal states due to non-liberal practices that violate the moral obligations of liberal states, and that democratic countries have failed to fulfill their moral obligations towards immigrants such as preference for selective immigration (such as the migration of doctors, engineers, and skilled workers)), Rejecting the emigration of the poor and vulnerable most in need of emigration, and excluding Muslim immigrants and these are the unwanted immigrants..

- *Carnes defended the rights of Muslim immigrants and refused to exclude them, and made clear that there is a misunderstanding of Islam, refusal to prejudice against Muslims and Islam, or to consider them criminals or terrorists, and considered that this is morally unjustified and has no real reasons, and he defended respect for their religious beliefs and cultural differences as he defended the rights of women Muslim woman to wear whatever Islamic costume she wants, and this is counted for him.

But on the other hand, unfortunately, we find Carneys way of dealing with the problem of poverty very utilitarian and in which exploitation of unskilled immigrants at the expense of sacrificing justice, and he could not justify this utilitarian position! Also, Carneys did not investigate how illegal immigration can be part An integral part of the capitalist sector, states are involved in illegal immigration because they need a cheap and reliable workforce, so how can they become illegal immigration with the knowledge of states and governments.!

-Carnes has attempted to radically reform jar ethics by linking immigration ethics with both: - immigration reform ethics/ immigrant acceptance ethics/ immigration restriction ethics that contradict immigrant acceptance ethics/ immigration laws ethics/ global justice ethics/ responsibility ethics/ ethics of global citizenship/ Ethics of

(ISSN : 2536 - 9555)

multicultural citizenship/ Ethics of social membership/ Cosmopolitan ethics/ Non-discrimination ethics/ Non-exclusion ethics/ Work ethics/ Welfare ethics...

Theoretical and practical solutions to the immigration problem:

- We must prioritize the worst luck and the poor and achieve distributive justice in order to reduce injustice by correcting economic inequalities. Thus, the moral solution to the immigration problem does not lie in the veil of ignorance of John Rolls, but it lies in the moral change for us and that we become more altruistic as Thomas Nagel and Thomas Scanlon went, and in helping the rich countries of the poor countries, and alleviating poverty in the poor developing countries of the third world by James Helved And Kristin Jobick rejected the priority of the citizens and set concrete and applicable moral scenarios to eliminate the problem of migrants and their wasted rights in order to come up with a workable theory of immigration, "said Adrian Favell..

The problem of immigration can be eliminated by eliminating the causes of injustice, poverty, persecution and wars. When the causes of migration disappear, immigration will disappear because when the world becomes fair, the differences between societies will be small. Therefore, if we want migration to disappear, we must live in a fair and equitable world in which all are respected. Humans have equal moral value in order to activate the practices of peaceful coexistence, so in an ideal and just world there will be no need for immigration controls and immigration will not become a problem, so we must strive towards a more humane world and secure basic rights for all and fulfill the principle of reciprocity, in the words of John Rolls. Because we can not live in that utopia on earth and scarce peoples community fair, dignified peoples that honors human rights and migration do not disappear and will continue to exist so we need to find theoretical and practical solutions..

We must bridge that gap between theoretical and practical, between the ideal and the real, between saying and doing, between speech and practice, between what we must do and what we can do so that immigration ethics discourse does not become a fictitious discourse negated by existing practices by melting the barriers between Liberal moral values and practice, and that moral principles are reflected in actual situations and in practice.

Terminology of study: Immigration ethics - the ideal approach - the realistic approach- citizenship- social membership- nationality- cultural diversity- temporary immigrants– seasonal Workers– Permanent Residents.

مقدمة:

تَعدّ الهجرة مُشكلة أخلاقية خَطيرة مازالت تفتّقر إلي الحلول الأخلاقية, وأملنا أن نُلقي بعض الأضواء علي هذه القضية الخطيرة, فهناك العديد من القضايا الأخلاقية المعيارية التي تُثار من خلال النظر في المسائل الأخلاقية المرتبطة بالهجرة.

بدأت الهجرة تَحظى بالاهتمام كموضوع رئيسي في الأخلاقيات التطبيقية والأخلاق السياسية في منتصف الثمانيات لأنه في السنوات الأخيرة كان هناك تفاعل مُستمر بين الأخلاقيات التطبيقية والفلسفة السياسية.

وركزت معظم الأعمال المُبكرة في أخلاقيات الهجرة علي الاسئلة الأخلاقية المتعلقة باستخدام الدول للإكراه لمنع الناس من الهجرة خاصة في عالم يتّسم بعدم المساواة، ومع تطور النقاش الأخلاقي اهتم فلاسفة الأخلاق بفئات خاصة من المهاجرين مثل المهاجرين غير الشرعيين والعمال المؤقتين والعمال الموسمين، وقضية ترحيل المهاجرين المسلمين، والآثار الأخلاقية المترتبة علي العنصرية والتمييز العنصري والعرقي والجنسي ضد المهاجرين المسلمين, والتأكيد علي حقوق المهاجرين الاقتصادية والثقافية والقانونية والسياسية والأخلاقية, بالإضافة إلي الدفاع عن حقوق الأقليات الُمهمشة.

كما ترتبط أخلاقيات الهجرة بالعدالة لأن هدفها العدالة في الهجرة, ومشكلة العدالة لا يمكن سلخها البتة عن الأخلاق والسياسة, لذلك فأن الهجرة يجب النظر إليها علي أنها مشكلة أخلاقية في المقام الأول.

أهمية البحث:

إن المناقشة الفلسفية للهجرة لا تزال في مهدها وتحتاج إلي تطوير فهم أبعادها المعيارية، بالرغم من أن الهجرة تُعد من القضايا الأكثر إلحاحًا والتي يتوجب علي فلاسفة الأخلاق والسياسة معالجتها اليوم, لأنها قضية تتعلق بالأخلاق والسياسية معًا.

وتوضح أخلاقيات الهجرة أن علي الدول واجبات والتزامات أخلاقية تجاه المهاجرين, ولكن هذه الواجبات يتم مُحاربتها ولا تُفَعل في المُمَارسة العملية تجاه المهاجرين، وحينئذ

(ISSN : 2536 - 9555)

تفشل تلك الدول الليبرالية في الوفاء بالالتزام بالقيم الليبرالية الديمقراطية, وتصبح تلك الالتزامات الأخلاقية وهمية ومجرد حبر علي ورق.

لذلك تكمن أهمية البحث في السعي لإيجاد حلول عملية ملموسة لحل مشكلة الهجرة والبحث عن حقوق المهاجرين الضائعة وتفعيلها وجعلها ملزمة أخلاقيًا وقانونيًا، وهذا يُعَدٌ في حد ذاته محاولةً أخلاقية.

ومن جهة أخرى، التأكيد علي القيم الأخلاقية والمُثل العُليا التي يَجب أن يتمسك بهاُ صناع السياسات والقرار والحكومات لكي تُصبح هناك سياسات عادلة في الهجرة، مثل تفعيل قيم التسامح الليبرالي والمساواة والحرية وعدم التمييز العنصري.

هدف البحث:

أولا: أردت من دراستي لهذا البحث أن أُسلط الضوء علي أخلاقيات الهجرة العالمية عند "جوزيف كارنيز"، من الناحيتين النظرية والعملية، وأن أظهر المشكلات الأخلاقية للهجرة العالمية وتوضيح حقوق المهاجرين التي يتم انتهاكها باستمرار، لذلك حاولت أن أُقدم المقترحات والحلول لكي لا تظل الهجرة مشكلة أخلاقية، تُنتَهك فيها حُقوق المهاجرين الإنسانية باستمرار.

ثانيًا: يهدف هذا البحث إلي تسليط الضوء علي السياسات اللاأخلاقية التي تتم في حق المهاجرين من ترحيل واحتجاز قسري وعدم منح الجنسية أوحرمانهم من حقوق المواطنة أو حقوقهم في العمل ومعاملتهم كمجرمين، واستغلالهم جسديًا وسوء المعاملة، وغيرها من ممارسات غير مقبولة وغير عادلة وغير مسموح بها أخلاقيًا، لأنها تُعبر عن سياسات غير أخلاقية، سياسات نفعية حمقاء، ويجب تقويمها أخلاقيًا لتتبع طريق العدالة وتبتعد عن طريق المصلحة والمنفعة، كما أن هذه السياسات لا تتفق مع المبادئ الديمقراطية الليبرالية التي ادعتها تلك الدول الغربية من قبل.

ثالثًا– يَسعي هذا البحث إلي إعادة النظر في سياسة الهجرة غير الأخلاقية ومراجعتها وإعادة تقويمها أخلاقيًا, لأن هذه السياسات الليبرالية لا ترقي إلي مستوى مبادئها الأخلاقية.

رابعًا– يأمل هذا البحث إلي رسم خريطة التفاعل بين النظرية والممارسة في أخلاقيات الهجرة.

خامسًا– يحاول هذا البحث سد الفجوة بين مجالين، الممارسة والنظرية الأخلاقية، القول والفعل، واظهار كيف يُمكن لمسائل الهجرة المعيارية أن تكون مُرتبطّة بمسائل الهجرة في الممارسة العملية، لذلك يهدف البحث إلي احداث توافق وصلح بين الممارسات السياسية التي تتم في حق المهاجرين مع المبادئ الليبرالية الديمقراطية الأخلاقية بعد القطيعة الطويلة بينهما.

سادسًا– يَهدّف هذا البحث إلي إيجاد أخلاقيات هجرة عادلة تتميز بالديمقراطية والليبرالية والموضوعية وعدم التحيز ضد المهاجرين بصفة عامة والمهاجرين المسلمين بصفة خاصة, وترفض الممارسات غير الأخلاقية التي تتم في حق المهاجرين من استغلال ومُعاملة سيئة والتي لا يمكن الدفاع عنها أخلاقيًا، وتدعوإلي احترام كرامة المهاجرين الإنسانية.

سابعًا– يُساهم هذا البحث في الجدل المعاصر حول التعددية الثقافية واحترام الاختلافات الثقافية للمهاجرين، ويناشد بتفعيل القيم الأخلاقية النظرية وتطبيقها علي الحالات الفعلية والممارسة العملية.

ثامنًا – يُركز هذا البحث علي دور القيم الأخلاقية في سياسات الهجرة, مثل قيم التسامح والعفوواحترام الكرامة الإنسانية والحرية الإنسانية, والقيمة المتساوية لجميع البشر, بالإضافة إلي القيم السياسية مثل قيم الديمقراطية والليبرالية والحرية والمساواة.

ولقد لعب جوزيف كارنيز دورًا رئيسًا في مناقشات الهجرة، بمقاله الأساسي " الأجانب والمواطنون " 1987, كما قام بجمع العديد من مساهماته في كتابه " أخلاقيات الهجرة " (2013), ودافع عن حقوق المهاجرين باستماته ودرس إشكاليات الهجرة في العديد من مقالاته وكتبه الفلسفية, ولذلك استحق الدراسة والبحث.

إشكاليات البحث

أولا: هناك فجوة كبيرة ومُتنامية بين القواعد الأخلاقية الليبرالية التي تتضمن (حقوق وواجبات المهاجرين), وبين السياسة المعاصرة اللاأخلاقية التي تُطبق علي المهاجرين بالفعل في جميع أنحاء العالم وهذه الفجوة الكبيرة هي فجوة بين المُمارسة والنظرية, أي فجوة بين حقوق المهاجرين العملية أو(معاملة المهاجرين بالفعل) وبين حقوق المهاجرين النظرية التي يتم انتهاكها باستمرار بدون أي مُبرر أخلاقي في الدول التي تدعي الديمقراطية

(ISSN : 2536 - 9555)

والتمسك بحقوق الإنسان. كما أن هناك فجوة كبيرة بين مصالحنا الوطنية تجاه المهاجرين وبين واجباتنا الأخلاقية نحوهم, وعلينا أن ندرك أن تعزيز مصالحنا يقلل من واجباتنا تجاه الآخرين، كما أن طريق المصلحة علي النقيض تماما من طريق الفضيلة.

ثانيًا: هناك صراع قيمي بين الواجبات والحقوق الأخلاقية، وهناك قيم أخلاقية مُتعارضة، مثل قيم الالتزام الليبرالي بالمساواة الأخلاقية لكل الناس وبين قيمة احترام سيادة الدولة، هناك صراع قيمي بين قيمة التنوع الثقافي والتجانس الثقافي، بين قيمة احترام الهوية الثقافية للمهاجرين وبين قيمة الحفاظ علي الهوية الوطنية والثقافة المجتمعية للدولة، بين قيمة المساواة والأولوية، هل نجعل الأولوية لأبناء الأرض نفسها أم لفقراء البشرية؟.

ثالثًا: هناك حقوق أخلاقية متعارضة مثل حق المهاجرين في الهجرة الذي يتعارض مع حق الدولة في السيطرة علي الهجرة، كما أن حق الدولة في عدم قبول المهاجرين واستبعادهم يتعارض مع حق المهاجرين في البقاء وتوحيد الأسرة وحقوق العضوية الاجتماعية والمواطنة والجنسية، كذلك حق الدولة في حرية تكوين المجتمعات وحق تقرير المصير يتعارض مع حق المهاجرين في المعاملة المتساوية بينهم وبين المواطنين وحق عدم التمييز ضد المهاجرين وحق المهاجرين في المساواة في تكافؤ الفرص.

رابعًا: هناك توتر أخلاقي عميق بين الواجبات الأخلاقية, فالواجب الأخلاقي في احترام حقوق المهاجرين الذي يتفق مع (مطالب العدالة وحقوق الإنسان العالمية ومبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ احترام جميع البشر لأنهم أشخاص أخلاقيين متساويين)، يتعارض مع الواجب الأخلاقي في احترام سيادة الدولة وحقها في السيطرة علي الهجرة وعلي قبول المهاجرين, كما أن واجبات الدولة الأخلاقية نحوالمهاجرين في تحقيق العدالة التوزيعية تتعارض مع واجب الدولة في تقرير المصير ومع سلطتها التقديرية علي الهجرة.

خامسًا: هناك إشكالية أخلاقية وتوتر كبير بين المواطنة القومية والتَعدُدية الثقافية, وبين قيمة الولاء الوطني واحترام الاختلافات الثقافية، هناك إشكالية أخلاقية في عدم قبول المهاجرين والتمييز والاستبعاد علي أساس عنصري وبين احترام المبادئ الديمقراطية الليبرالية، هناك اشكالية أخلاقية بين القومية الضيقة والمواطنة العالمية، هناك إشكالية استغلال العمال المؤقتين ومشكلة استغلال العمالة غير الماهرة .

سادسًا: كيف يصبح المهاجرين غير الشرعيين لهم حقوق قانونية كفلها القانون بالرغم من إنهم ينتهكون القانون نفسه ويدخلون بدون تأشيرة قانونية؟ !.

سابعًا: هناك فجوة كبيرة بين ما يجب أن يكون للمهاجرين من حقوق تتفق مع المبادئ الليبرالية، وبين ما هوكائن ومتجسد في الممارسة العملية من سوء معاملة المهاجرين من قبل تلك الدول التي تدعي الديمقراطية والحرية.

ثامنًا: إشكالية القانون الجنائي، الذي هو سيف مُسلط علي رقاب المهاجرين فقط من أجل تنفيذ قوانين الهجرة ولا يطبق علي الدول التي يُثبت إنها تسيء معاملة المهاجرين وتنتهك حقوقهم الإنسانية، وكذلك حينما يستغل أرباب العمل المهاجرين اقتصاديًا، أوحينما يصبحوا ضحايا، لا يأتي هذا القانون بحقهم من الجناة كما أنهم لا يبلغون لأنهم يخشون الترحيل!

وعلي ذلك فقد قسمنا هذا البحث إلي أربعة مباحث، يتناول **المبحث الأول** والذي عنوانه "مدخل إلي أخلاقيات الهجرة"، ثلاثة مطالب، الأول، تعريف الهجرة والفرق بينها وبين الاستيطان والاحتلال، والحق في الهجرة والجذور الفلسفية للهجرة عند كانط وجون رولز وتوماس ناجيل، ويتناول المطلب الثاني، أنواع الهجرة، من هجرة اقتصادية وهجرة اجتماعية، وهجرة دائمة وهجرة مؤقتة، وهجرة طبيعية وهجرة اضطرارية مثل نزوح اللاجئين، وهجرة مشروعة وهجرة غير مشروعة مثل هجرة الأدمغة والعقول المُفكرة، ويوضح المطلب الثالث، تعريف أخلاقيات الهجرة وهدفها وغايتها، والمنهج الذي استخدمه كارنيز في معالجة قضايا الهجرة مع المقارنة بين مثيله وهوديفيد ميلر، فلقد استخدم ميلر المنهج الواقعي، بينما استخدم كارنيز المنهج المثالي وأحيانًا كان يلجأ للمذهب الواقعي والنفعي.

ويتناول **المبحث الثاني** والذي عنوانه "حقوق وواجبات المهاجرين النظرية"، ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول, مفهوم حقوق وواجبات المهاجرين، والهدف من التكامل بين حقوق المهاجرين وواجباتهم، بينما يعرض المطلب الثاني, واجبات المهاجرين والتي تتمثل في التكيف الثقافي والاندماج الثقافي، ويوضح سمات تلك الحقوق بأنها عالمية وتستند علي نظرية العدالة، ويوضح المطلب الثالث حقوق المواطنة من حق في العضوية الاجتماعية وحق في الجنسية المكتسبة للمهاجرين وابنائهم وكذلك الجنسية المزدوجة، وحقوق المواطنة المتساوية والمواطنة الديمقراطية والمواطنة متعددة الثقافات.

(ISSN : 2536 - 9555)

ويوضح **المبحث الثالث** "حقوق المهاجرين العملية", وهومقسم إلي أربعة مطالب، يعرض المطلب الأول, الحقوق الثقافية، والتي تتمثل في احترام التعددية الثقافية، لذلك عارض كارنيز كلا من: (مايكل الزير، كريستيان جوبك، ديفيد ميلر، ليندا بوسنيك) حينما رفضوا احترام التنوع الثقافي والتعددية الثقافية، وكذلك دافع كارنيز عن الحقوق الثقافية للأقليات المسلمة, ودافع عن ضرورة احترام الهوية الثقافية والاختلافات الثقافية للمسلمين.

ويستكشف **المبحث الرابع**، "أنواع المهاجرين وحقوقهم الاقتصادية والعملية"، وهومُقسم إلي أربعة مطالب, يعرض المطلب الأول، حقوق المقيمين الدائمين، ويوضح المطلب الثاني، حقوق المهاجرين غير الشرعيين، ويتناول المطلب الثالث، حقوق العمال المؤقتين، ويظهر المطلب الرابع المعضلات الأخلاقية التي تواجه تنفيذ حقوق المهاجرين وممارستها عمليًا.

ثم الخاتمة وأهم نتائج البحث، وإذا ما كنا عرضنا الإشكاليات في الهجرة من (اضطهاد/ تمييز عنصري/ تعصب/ كره ومشاعر معادية ضدهم/ ترحيل واحتجاز قسري/ محاكمات غير عادلة/ معاملة لا إنسانية/ انتهاكات حقوق المهاجرين الإنسانية/ استغلال العمال غير المهرة وسلب حقوقهم الاقتصادية/ تجريمهم واعتبارهم مجرمين/ إلي آخره), فسيحين الوقت لعرض الحلول الأخلاقية والتوصيات.

المبحث الأول: مدخل إلي أخلاقيات الهجرة

تمهيد: من هو جوزيف كارنيز؟

المطلب الأول: المدخل إلي أخلاقيات الهجرة

(1)- تعريف الهجرة. (2)- الفرق بين الهجرة والاستيطان.

(3) –الحق في الهجرة. (4)- الجذور الفلسفية حول الجدل بشأن الهجرة (إيمانويل كانط/ جون رولز/ توماس ناجيل)

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

(هجرة اقتصادية/ هجرة اجتماعية/ هجرة طبيعية/ هجرة اضطرارية مثل هجرة اللاجئين/ الهجرة المشروعة وغير المشروعة/ هجرة الأدمغة/ الهجرة الدائمة والمؤقتة).

المطلب الثالث: أخلاقيات الهجرة

(1) تعريف أخلاقيات الهجرة وهدفها وغايتها.

(2) المنهج المثالي والواقعي عند جوزيف كارنيز.

(3) المنهج المزدوج (المثالي والواقعي) عند كارنيز والوقعي عند ديفيد ميلر.

(4) المنهج النفعي عند كارنيز.

المبحث الأول
المدخل إلي أخلاقيات الهجرة

تمهيد: في هذا المبحث التمهيدي، أعرض لبعض الأفكار الرئيسة لنظرية الهجرة التي أرغب بتطويرها، والقصد من هذا المبحث هوالإعداد لجدل أكثر تفصيلًا في المباحث القادمة، وأبدأ بتقديم موجزٌ للمادة الأولية لأخلاقيات الهجرة، بتعريف الهجرة والفرق بينها وبين الاستيطان أوالاحتلال، وأن هناك حق أخلاقي في الهجرة وبالتالي رفض قيود الهجرة الظالمة, وأعرض المصادر الفلسفية للهجرة عند كانط وجون رولز وتوماس ناجيل، ثم عرض لأنواع الهجرات المختلفة وتعريف أخلاقيات الهجرة، والمنهج الذي استخدمه كارنيز في أخلاقيات الهجرة، مقارنة بالمنهج الذي استخدمه ديفيد ميلر, فمن هوجوزيف كارنيز أولًا؟.

جوزيف كارنيز joseph H. Carens

لطالما اعتبر جوزيف كارنيز عميدًا لأخلاقيات الهجرة، فهو فيلسوف الأخلاق السياسية، وهورائد في مجال الهجرة، كما أنه استاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة تورنتو، تتركز اهتماماته البحثية بشكل رئيسي علي النظرية الأخلاقية المعاصرة المُتعلقة بقضايا بالهجرة، وغالبًا ما يُعتبر عالمًا رائدًا من رواد النظرية الأخلاقية في الهجرة، لأنه أنتج سلسلة ثابتة من المقالات حول الجنسية والهجرة الاقتصادية والهجرة غير المشروعة[2].

كما يمكن القول إن جوزيف كارنيز هوأهم شخصية تعمل اليوم علي الأبعاد المعيارية للهجرة، وهو يستحق التقدير لأنه عمل قبل أي شخص آخر علي البحث في الهجرة وأبعادها

(2)Gibney Matthew (2014): The Ethics of Immigration By Joseph H., Carens, Migration Studies.

(ISSN : 2536 - 9555)

المعيارية ودرس الجدل الأخلاقي حول شرعية ظوابط الهجرة في كتاباته الفلسفية علي مدار الخمسة والعشرين عامًا الماضية[3].

وهوفيلسوف كندى من مواليد 2 فبراير 1945, عمره 75 سنة، ولد في شيلي في أوهايو في الولايات المتحدة, ويعد من أكبر دعاة الحدود المفتوحة، كما يعد مواطن مزدوج الجنسية، فهويملك الجنسية الأمريكية والكندية معًا، لأنه مواطن أمريكي هاجر إلي كندا، وأصبح مواطن كندي، فأصبح هووزوجته مُقيمين دَائمين، وتأثر بتجربة العيش في كندا كأمريكي، وعَبر عن تجربته تلك في كتابه " الثقافة والمواطنة والمجتمع " [4].

كما يعد كارنيز مؤلف العديد من الكتب الفلسفية التي تُدافع عن حقوق المهاجرين وحق الهجرة، كتب حوالي خمسة كتب حول أخلاقيات الهجرة ونشر حوالي تسعين مقالة مُعظمها عن الهجرة، أهمها مقالة "الأجانب والمواطنون"، 1984، التي تحدث فيها عن حقوق المهاجرين غير الشرعيين والمقيمين الدائمين والعمال المؤقتين والعمال الموسميين, وتمت إعادة نشر مقالته " الأجانب والمواطنون "، خمسة عشر مرة، بما في ذلك الترجمات إلي الفرنسية وإلي الالمانية وإلي الاسبانية، ومن أهم مؤلفاته الفلسفية عن الهجرة :

1) المساواة والسوق والحوافز الأخلاقية, الجنسية والاستبعاد, (1981).
Equality, Moral incentives and the Market, Nationalism and Exclusion

2) هل كيبيك القومية عادلة؟, (1995).Is Quebec Nationalism Just?

3) الثقافة والمواطنة والمجتمع، (2000) Culture, Citizenship and Community,

4) المهاجرين والحق في البقاء، (2010) Immigration and the right to Stay

(3)Blake, Michael (2015): The Ethics of Immigration by Joseph Carens, Oxford University Press, New York, p, 384.

(4) Cutting,Gary (2014): When Immigration Lose Their Human Rights, New York Times.

5) أخلاقيات الهجرة, (2013) The Ethics of immigration, Oxford, 2013. حصل هذا الكتاب علي العديد من الجوائز في الدراسات الدولية, وحصل علي جائزة أفضل كتاب من قسم الأخلاقيات الدولية والقومية والهجرة[5].

المطلب الأول
مدخل إلي الهجرة

1- تعريف الهجرة:- Immigration

تعد الهجرة ظاهرة اجتماعية قديمة عرفها الإنسان والحيوان والطير منذ بدء الخليقة، ومعناها لغويًا الترك والانتقال, واصطلاحًا ترك الموطن الأصلي إلي بلد آخر. وقد أمرنا الله تعالي بالهجرة، كما في قوله تعالي: " أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا " سورة النساء، آية (97)، وبفضل الهجرة نشأت المجتمعات وتكونت الحضارات[6]. وتُعرف الهجرة في القاموس الفلسفي للأخلاق العملية بأنها حركة الناس إلي بلد المقصد وتركهم موطنهم الأصلي وحينئذ لا يصبحون مواطنين ولا يحملون الجنسية، وإذا ما استقروا ومضي عليهم وقت طويل يستحقون أن يصبحوا مقيمين دائمين ويأخذوا الجنسية وقد يكونوا عمال مؤقتين[7].وتشتق الهجرة في اللغة من الهجر، هَجَر، يَهجر، هجرًا، وتعني التباعد والاغتراب عن الوطن وتركه والانتقال إلي وطن آخر[8], كما تعنى الهجرة Immigration أن تترك وطنك وأن تأتي إلي مكان جديد وتعيش فيه بشكل دائم[9], وكلمة مهاجر Immigrant تأتي من الفعل Imigrare والتي تعني التحرك والانتقال، وأن تترُك بلدك الأصلي وتغير

(5) Joseph Carens, Department of Political Science –University of Toronto.

(6) حمدي شعبان: الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، مركز الأخلاق الأمني، القاهرة.

(7)Kukathas, Chandran (2002): immigration, in the Oxford Handbook of practical Ethics, H.La Follette (ed.), New York, Oxford University Press, p, 581.

(8) المعجم الوجيز: معجم اللغة العربية، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، 1980.

(9)Robert Audi (2015): immigration, the Cambridge Dictionary of Philosophy, Cambridge university press, Cambridge.

(ISSN : 2536 - 9555)

الاقامة[10]. وكانت هناك موجه من المهاجرين اجتاحت امريكا بعد الحرب العالمية الثانية[11]، ويمكن أن تعرف الهجرة بأنها حركة الأشخاص غير الأصليين إلي بلدًا من أجل الاستقرار, ويقوم موظفوالحكومة بفحص جوازات السفر والتأشيرات للأشخاص الذين يرغبون في المجيء للبلاد[12].

2- الفرق بين الهجرة والإستيطان: Settlement, immigration

فرق كارنيز بين الهجرة والاستيطان في كتابه "أخلاقيات الهجرة" قائلا: "أن الاستيطان ليس له أي قيمة أخلاقية علي الإطلاق، فالاستيطان غير أخلاقي وغير قانوني، وهناك فرق كبير بين هجرة أشخاص يبحثون عن قوت يومهم وبين استيطان واحتلال يُهجر الناس من أوطانهم الأصلية ليحتلوها ويستوطنوها لأنهم مُحتلين، ومن ثم فالاستيطان يحمل ثقًلا أخلاقيًا، ولا يوفر في نهايُة المطاف أرضيه لحقهم في البقاء ولا يجب الاعتراف به في القانون كما إنه غير أخلاقي، أما الهجرة فهي مشروعة كما أن المهاجرين لهم حق أخلاقي في البقاء ولهم حقوق قانونية في عدم الترحيل أوالاستبعاد[13].

ولقد أبدع حقًا **جان آدم** (2006) حين وصف الاستيطان قائًلا: "يعد الاستيطان مُصطلح خبيث للإشارة إلي حركة الاستيطان الاستعماري الصهيوني في ظل دوله اسرائيل المزعومة التي تقوم بسلب أراضي الفلسطينيين بدون وجه حق لإنشاء تجمعات سكنية لليهود، وهذا يعد جريمة حرب، وهي سياسة لا أخلاقية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وهوغير شرعي ولا أخلاقي، ولقد أكدت محكمة العدل الدولية أن الاستيطان "جريمة حرب يتبناها المطبخ الأمريكي علي حساب المصلحة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، لذلك فالاستيطان هوسياسة الأمر الواقع، سياسة التطهير العرقي وبناء الجدار العازل، سياسة

(10)Simon Blackburn (2016): Immigration, second Edition, Oxford Dictionary of Philosophy, Oxford university press, oxford.

(11)Merriam-Webster (2010): immigration, 4th Edition Webster New world college Dictionary.

(12)Harper Collins (2010): Immigration, 4 Edition, English Dictionary.

(13)Carens, Joseph. H (2013): The Ethics of immigration, Ch 10, who Belongs ?, New York, Oxford University press,p, 18.

عدوانية لا أخلاقية[14]. وكذلك دافعت **ويل كاميلكا** عن حق الهجرة وفرقت بين الهجرة والاستيطان، وإذا ما كانت كاميلكا دافعت عن حقوق المهاجرين الأقلية إلا أنها عارضت الاستيطان لأنه احتلال وليس هجرة، وقدمت نقدًا أخلاقيًا لسياسات الاستيطان اللاأخلاقية وللدولة المحتلة الصهيونية، فمثلا تقول: "من غير المقبول من الناحية المعيارية أن تُشجع اسرائيل أكبر عدد ممكن من اليهود في جميع أنحاء العالم للهجرة إلي فلسطين في حين تمنع الهجرة أوحتي عودة الفلسطينين العرب إلي وطنهم فلسطين، لذلك فهي سياسات غير معقولة ولا أخلاقية وتنتهك حقوق الإنسان، وهذا يتعارض مع مفهوم العدالة كما أن فيه ظلم كبير للأقليات الفلسطينية القومية" [15].

واذا ما كانت دولة الاحتلال تقبل حق الهجرة لليهود وفى نفس الوقت تقوم باستبعاد الفلسطينيين وترفض حقهم في الهجرة إلي فلسطين، فإنها أيضًا ترتكب جرائم إبادة جماعية في حّق الشعب الفلسطيني، لذلك فإن هجرة اليهود إلي فلسطين لا تسمي هجرة أوهجرة غير مشروعة، بل هي استيطان واحتلال, وشتان بين الهجرة والاستيطان الذي لا يحمل أي معني أخلاقي.

3-الحق في الهجرة The Right of immigration

كان هناك اختلاف أخلاقي بشأن الحق في الهجرة لدي فلاسفة الأخلاق والسياسة معًا، فهناك من رأي أن هناك حق في الهجرة مثل كارنيز وسيلا بن حبيب وكريستين جوبك وسارة فاين، وهناك من رفض هذا الحق في الهجرة مثل مايكل الزير، ليندا بوسنيك، كريستوفر هيث ويلمان، ستيفن كاستيل، نيكول دى جينوفا، أي أن هناك موقفان متعارضان بشأن الحق في الهجرة الذي يتعارض مع الحق في قيود الهجرة:

كانت وجهة نظر الفريق الأول من الفلاسفة وهم الذين رفضوا حق الهجرة، إنهم أيدوا حق الدولة المطلق في استبعاد المهاجرين من أجل السيطرة علي الهجرة بحجة تقرير المصير الوطني وحرية تكوين المجتمعات, ومن ثم فأن الحق في الهجرة يتعارض مع الحق في تقرير المصير الوطني والحق في استبعاد المهاجرين.

---

(14)Addims, Jane (2006): Settlement, Encyclopedia of philosophy.

(15) Kymlicka, Will (1995): Multicultural Citizenship, A liberal of Minority Rights, Clarendon press, Oxford, p, 201.

(ISSN : 2536 - 9555)

أما وجهة نظر الفريق الثاني من الفلاسفة وهم الذين أيدوا حق الهجرة ورأوا إنه يفوق حق الدولة في تقرير المصير وحق حرية تكوين المجتمعات وحق الدولة في الاستبعاد، فمثلا تَري **سيلا بن حبيب** أن الهجرة هي حق من حقوق الإنسان ويتفق مع مبادئ الإنسان العالمية، حيث يَعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحق في الهجرة في المادة رقم(13)[16].

ودافع جوزيف كارنيز عن الحُق في الهجرة من بلد إلي بلد، فمثلا يقول: "قد يقع شخص ما (مواطن) في حُب مُواطن آخر من بلد أجنبي، وقد يرغب المهاجرون في الهجرة لأسباب اقتصادية أودينية، لذلك يجب أن يكون الحق في الهجرة هوأحد الحريات الأساسية التي لا يجب أن يُحرم منها أي إنسان"[17].

واعتمد جوزيف كارينز في دفاعة عن الحق في الهجرة علي نظرية جون رولز المثالية والتي تري أن الدول ليست حُرة في تقييد حق الهجرة كما أنه لا يوجد لها مُبررات قوية في رفض حق الهجرة، وأنه يجب علي الدول أن تستخدم حجاب الجهل، وتحجب جنسية الأفراد الذين يشتركون معها في العقد الاجتماعي وهذا يعد تعزيزًا للنزاهة في قبول المهاجرين بدون تمييز أوعنصرية، لذلك يجادل كارينز فيقول: " أن جنسية الفرد يجب أن تكون من الأشياء التي يخفيها حجاب الجهل، وتلك هي العدالة في ثوب مثالي، العدالة التي تؤكد الواجب الأخلاقي للدول في قبول المهاجرين بدون عنصرية" [18].

وإذا ما كان جوزيف كارينز قد **دافع** عن حق الهجرة، فإنه قد **رفض** بالتالي القيود المفروضة علي الهجرة والتي تقيد حق الهجرة، وأعتقد أنها غير مُبرره وغير مسموح بها أخلاقيًا معتمدًا علي حجاب الجهل الراولزى، لذلك يقول: "لا تبدوقيود الهجرة مُبرره أخلاقيًا

(16) Benhabib, Seyla (2004): The Rights of others, Aliens, Residents and citizens, Yale university press, p,32.

(17)Carens, Joseph. H (1987): Aliens and Citizens, The Case For Open Borders, The Review of Politics, Vol, 49, No.2,Cambridge University Press, pp, 261-262.

(18)Carens, Joseph.H (2013): The Ethics of Immigration, op.cit, p.11.

ويجب أن تكون قليلة بالمقارنة بالقيود المفروضة والموجودة بالفعل وتعتمد علي حجاب الجهل"[19].

اعتقد أن حجاب الجهل عند رولز غير مُقنع أخلاقيًا لأنه لا يحقق قيمة العدل حتي أنه يتعارض مع فكرة التفاوض نفسها لأنه يفترض الجهل، فكيف يحدث تفاوض وكل فرد يجهل ما يتفاوض عليه، كما أن الجهل ليس هوالحل، اعتقد أن الحل يكمن في تحرير العقل من سيطرة المعتقدات والأوهام المتوارثة وتغيير المنظومة الأخلاقية للأفراد وفلترتها من الأفكار العنصرية والتمييزية الضيقة إلي أفكار المواطنة العالمية الرحبة.

ومن جهة أخرى، افترض كارنيز أن العالم مُقسم إلي دول مستقلة وذات سيادة، وأن هذه الدول لها حق سيادي واسع في السيطرة علي الهجرة، هذه هي النظرة التقليدية للهجرة، وهذه النظرة غير صحيحة، لأن الدول مُقيده في رفض قبول المهاجرين واستبعادهم، كما أن الدول الديمقراطية الليبرالية مُقيده بُقبول المهاجرين من أجل لم شمل الأسرة وفي حالة اللاجئين"[20]. يؤكد هذا النص عند كارنيز علي ثلاثة أمور، **الأول،** أن حق الهجرة يعلوعلي حق الدول في السيطرة علي القبول أواستبعاد المهاجرين من أجل اعتبارات أخلاقية أسمي مثل لم شمل الأسرة وفي حالة اللاجئين، **والثاني،** أن هناك حق أخلاقي في قبول المهاجرين وعدم استبعادهم، **والثالث،** رفض كارنيز النظرية التقليدية في الهجرة والتي ترى أن هناك حق مُطلق للدول في استبعاد المهاجرين دون إبداء أي أسباب قوية.

ثم بعد ذلك يؤكد كارنيز علي إنه لا يجب التمييز في القبول علي أساس الجنس أوالعرق، فيقول: "أن التمييز بين المهاجرين علي أساس (الجنس/ العرق/ الدين) غير مسموح به أخلاقيًا لأنها معايير تمييزيه، فلا ينبغي علي الدول الليبرالية القبول أوالاستبعاد علي أساس معايير تمييزيه" [21].

(19) Carens,Joseph.H (1987): Aliens and citizens, and citizens, pp, 263-264.

(20)Carens, Joseph.H (2003): Who should Get in?, The Ethics of immigration admissions, Ethics and international Affairs,Vol 17, Issue 95.

(21)Ibid, p,110 and sea Hudson, James (1986): The Philosophy of Immigration, the Journal of Libernarian Studues, Vol.Vii, No 1, Northern Illinois University.

(ISSN : 2536 - 9555)

وصفوة القول، يرفض كارنيز النظرة التقليدية للهجرة من أجل تأييد حق الهجرة، وأن كان للدول حق في السيطرة علي الهجرة لكنه ليس حقًا مطلقًا فهذا الحق مشروطًا بعدم التمييز، والمبررات الأخلاقية العادلة لاستبعاد وعدم القبول للمهاجرين، ومن جهة أخرى، إذا كان كارنيز قد أيد حق الهجرة، إلا إن هذا الحق ليس حقًا مطلقًا، بل هوحقًا مشروطًا بأن لا تكون الدولة مُهددة بالعدوان أوالتخريب، وأن لا يكون لدي المهاجرين سجل جنائي أوأي نشاط إجرامي. وإذا كان حق الهجرة يتفق مع حقوق الإنسان العالمية، إلا أن هناك سلسلة من التناقضات وليس التوترات فقط بين حق الهجرة وحق الدول في السيادة الإقليمية، وحق الدول في تقرير المصير السياسي والحفاظ علي هوية الدولة القومية، فحق الهجرة يجب أن يَطغي علي حق الدولة في تقرير المصير وحق السيادة للدولة[22].

واذا ما كان جوزيف كارينز قد دافع عن حق الهجرة وبالتالي رفض قيود الهجرة، ورأي إنها غير مسموح بها أخلاقيًا[23]. فإننا يمكننا أن نجد عالم الاجتماع السياسي **ديفيد جاكوبسون** يجادل بأنه ليس هناك حق للهجرة لأنها تؤثر علي المواطنة والهوية الثقافية القومية، وفي ذلك يقول: " إن طغيان قوانين حقوق الإنسان التيُ تدعم حق الهجرة تقوض مفاهيم السيادة والمواطنة، وهناك ذعر من الحق في الهجرة وخوف علي الأمن القومي، وفي الواقع فإن تلك الهجرات منذ الحرب العالمية الثانية قد أثرت علي المواطنة وخففت من قيمة الجنسية بشكل مُتزايد وأثرت علي قدرة الدولة في وضع معايير للمواطنة وقللت من سيادة الدولة"[24].

يوضح هذا النص عند جاكبسون إنه اعتقد أن حق الهجرة يتعارض مع حق الدولة في السيادة ويقلل من قيمة الجنسية، لذلك رفض حق الهجرة من أجل حق الدولة في السيطرة علي الهجرة، وهي حجة غير مقنعة.

---

(22) Ibid,p,110.

(23) Carens, Joseph.H (2010): Immigrants and the Right to Stay, Boston Review Books, Kindle Edition, p, 71.

(24) Jaconson, David(1996): Rights Across Borders, Immigration and the Decline of Citizenship,Political Science, the johns Hopkins University press, London p,179.

وإذا ما كان جوزيف كارنيز قد دافع عن " حق الهجرة "وجعل لها أسباب قوية أهمها الفقر، فهو بذلك يتفق مع **توماس بوج** ويتعارض مع **ديفيد جاكوبسون**، فمثًلا يقول **توماس بوج**،(2008): "يجب ربط الهجرة بالفقر، لذلك فهناك حق في الهجرة حينما تكون من أجل محاربة الفقر، وهذا يعد من أهم حقوق الإنسان، فحوالي 1/3 وفيات البشر تتعلق بالفقر والموت جوعًا، لذلك يجب مُحاربة الفقر لكي تتحقق العدالة العالمية، وقد تكون الهجرة أحدي طرق الغاء الفقر والحرمان, فهناك أكثر من ملياري إنسان يتعرضون للفقر ومتوسط دخلهم لا يتعدى 7% من متوسط الدخل في بلدان الشمال، كما أن هناك أكثر من مليار ونصف المليار يعيشون بأقل من دولار واحد يوميًا، وهناك الملايين من الجياع في أفريقيا لا يحصلون علي ما يكفيهم من الطعام بالإضافة إلي الملايين المُشردين بلا مأوى"[25]. وتشير الحقائق التاريخية إلي أن الأوربيون أنفسهم قد قاموا بأكبر وأضخم هجرة بشرية خلال القرن الماضي، حيث هاجر ما يقرب من 60 مليون نسمة عام (1821-1924) من أوروبا إلي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا واليوم ينكر أحفادهم من الشعوب الأخرى مُمَارسة نفس الحقّ ويقصرون حق الهجرة علي فئات مُعينة من العمالة الماهرة وهي(الهجرة الانتقائية) [26].

ولقد دافع جوزيف كارنيز عن حق الهجرة وعن قبول المهاجرين وعدم التمييز في القبول علي أساس العرق أوالأصل أوالجنس، كما دافع عن حق المهاجرين في الهجرة من أجل لم شمل الأسرة، وعَمدَ إلي تقييد حق الدولة في ممارسة السلطة التقديرية علي الهجرة [27]. في حين رفض **ديفيد ميلر** حق الهجرة وكان من دُعاة الاغلاق التقديري لغلق الحدود أمام المهاجرين واعتبرهم مُجرمين ولكنه استثني حق اللجوء واللاجئين، ومن ثم دافع **ميلر** عن وجهة نظر **هنرى سدجويك** في أن للدول الحق في فرض أي شروط تختارها علي المهاجرين، وللدولة الحق في قبول الأجانب بشروطها الخاصة أوإخضاعهم لأي قيود تراها

(25) Pogge, Thomas (2008): World poverty and Human Right, Cambridge Polity Press, Cambridge, p,25.

(26) برونسون ماكينلي (2006): الإتجار بالبشر، الوجه القبيح للهجرة العالمية، مجلة السياسة الدولية، عدد 165، يوليو.

(27)Carens, Joseph. H (2013): The Ethics of Immigration, chapter, 10, p,202.

(ISSN : 2536 - 9555)

مناسبة" [28].وذلك لأن ميلر دافع عن القومية وضرورة الحفاظ علي الهوية الثقافية وحق تقرير المصير والسيادة الكاملة للدولة[29]. وكذلك رفض ميلر حق الهجرة وطالب بالقيود علي الهجرة ورأى أن تلك القيود المفروضة علي الهجرة لا تقوض الاستقلال الذاتي وليس فيها إكراه بل هي من أجل الوقاية، وهناك فرق بين الإكراه والوقاية[30]. وصفوة القول، أنه اذا ما كان جوزيف كارنيز قدم دفاعًا مثاليًا عن الحق في الهجرة علي أساس القيم الليبرالية الديمقراطية، فإننا نجد ميلر يقدم دفاعًا واقعيًا عن مراقبة الهجرة وقيود الهجرة علي أساس تقرير المصير الديمقراطي وسيادة الدولة علي التحكم في الهجرة.

4-الجذور الفلسفية حول الجدل بشأن الهجرة

يمكننا أن نجد الجذور الفلسفية للهجرة عند كلا من ايمانويل كانط وجون رولز وتوماس ناجيل، وذلك كالآتي:-

1-ايمانويل كانط

دافع كانط عن حق الهجرة حينما نادي بالمواطنة العالمية الكوزموبوليتيه, ونادي بأنه يوجد حق أخلاقي للمهاجرين بفعل المواطنة العالمية في العضوية الاجتماعية وكذلك حق في الإدماج، وهذا الحق فطري وكوسموبوليتاني (عالمي) لذلك يقول: تسمح **الكوزموبوليتيه**[*31] بالإدماج العادل للمهاجرين, وتصنع معايير أخلاقية للاستبعاد من

(28)Miller, David (2008): Immigrants, Nations and Citizenship, Journal of Political Philosophy, Vol16, Issue 4, Nuffield college, Oxford p,115.

(29)Miller, David(1995): On Nationality, Oxford Political theory,Oxford University Press,U.S.A,pp, 514-516.

(30)Miller, David(2010): Why Immigration Controls Are Not Coercive: A reply to Arash Abizadeh, Political Theoy, Vol38, Issue 1, pp, 115-116 .

(*) الكوزموبوليتيه أو الكونية: cosmopolitanism

تعد الكوزموبوليتية قديمة بدأت بفكرة الكونية العالمية, وترجع جذور الكوزموبوليتية إلي الرواقيين والقانون الروماني وقانون كانط الأخلاقي " جميع البشر غايات في حد ذاتهم".

Hooft, Stan van (2014): Philosophy for Global Ethics, Cosmopolitanism and Ptriotism, London, Rout ledge,p,12.

المواطنة في الدولة الديمقراطية" [32].

وُينظر إلي كانط علي أنه شخصية رئيسة في الكوسموبوليتيه ويمكن أن نَستدل علي ذلك حين يقول:" تسمح الكوزموبوليتيه بحق المهاجرين في العضوية في مجتمع سياسي عالمي وأن يصبح المهاجر مواطن نشط، وهوحق كوزموبوليتاني وحق عالمي في المواطنة العالمية"[33]. وحق الكوزموبوليتية هوفي الحقيقية حق في العضوية في مجتمع سياسي عالمي وديمقراطي، وهذا الحق العالمي له ما يُبرره في نظر كانط، وهذا نابع من السلام الدائم عنده [34] وتدافع الأخلاق الكوزموبوليتية عند كانط عن أمرين، الأول: عضوية جميع أفراد المجتمع لكي يصبح المجتمع أخلاقيًا، الثاني: عن المواطنة العالمية، وتتعارض

وتؤكد الكوزموبوليتيه علي أن جميع البشر متساوون في القيمة الأخلاقية وأننا جميعًا أعضاء في إنسانية مشتركة لذلك لا يجب أن ننظر إلي العرق أوالجنس، وهذا يتفق مع حقوق الإنسان العالمية.

Hooft, Stan van (2013): Cosmopolitanism, Edition2, London, Rout Ledge, p, 173.

ولا تعترف الكوزموبوليتيه بالحدود الوطنية، فهي تمتد إلي أبعد من الحدود الوطنية وتعارض القومية المتطرفة الضيقة من أجل نظرة أكثر اتساعًا, لذلك لا تهتم بالمصالح القومية الضيقة, كما أن الكوزموبوليتيه علي استعداد لتُعلق فيها المصالح القومية الضيقة ومن ثم، فإن الكوزموبوليتيه هي موقف أخلاقي يحتضن العالم كله, وتقوم علي حماية حقوق الأقليات واللاجئين والمجموعات المضطهدة الأخرى والتسامح بين الثقافات, وتعني الكوزموبوليتيه أن هناك مسؤوليات للدول الغنية تجاه الفقراء علي هذا الكوكب.

Hooft, stan van (2013): Cosmopolitanism, Edition2, London, Rout ledge, p, 173.

(32)Panel chair, Oliviero Angeli (2007): Kant on Citizenship and Exclusion, University of Dresden, Germany, p,186.

(33)Reinhardt, Karoline (2009): Kant's Cosmopolitan Right and Right to Exclusion, International Center For Ethics In Sciences and Humanities (IZEW), University Tubingen, p,39.

(34)Ibid, p,43.

(ISSN : 2536 - 9555)

الكوزموبوليتية مع كلا من القومية والوطنية الضيقة والحدود الإقليمية [35].

ولقد دافع كانط عن حق الهجرة حينما نادي بالمواطنة العالمية وعن وجود مجتمع عالميُ ترفض فيه القومية المتطرفة ويَعُم السلام الدائم، كما دافع عن وجود مواطنين عالميين وهم مواطني جميع العالم، لذلك لا يتم التعامل مع الأفراد كمواطنين لدولة قومية بل مواطني الأرض, وفي ذلك يقول:" تعنى المواطنة العالمية أن هناك حق عالمي وهناك واجبات والتزامات من الدولة المُستقبلة تجاه المهاجرين الذين هاجروا بسبب الظروف غير المواتية من نقص الغذاء أوالحروب وهوما يسمي "**بشروط الضيافة العالمية**" التي تعني حق جميع مواطني العالم في زيارة جميع مناطق الأرض، والحق في الهجرة إلي دولة أخري، وإذا ما اضطر المهاجر للبقاء في تلك البلد المضيفة في مواجهة خطر وشيك، لا يحق لتلك الدولة الأجنبية أوالبلد المضيفة أن ترفضه كمهاجر [36]. وكذلك يري كانط أن "الحق العالمي لحسن الضيافة هوحق أخلاقي وعالمي, وهوحق فطري ومكتسب يتشابه مع الحق في الحرية"[37].

ويعتقد كانط أن الحق في المواطنة العالمية ينبُع من الحق العالمي في الهجرة الذي هوحق أصلي يمتلكه جميع البشر, وهذا الحق يؤدي إلي التزامات تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء عبر الحدود، وهذا يستند إلي عبارة كانط أنه ينبغي أنُ ينظر إلي الأفراد باعتبارهم مواطنين عالميين لهم حق في العضوية في الدولة الليبرالية وهذا يتضمن الحق في الهجرة، وتأتي المواطنة العالمية عند كانط بسبب الحيازة المشتركة لسطح الأرض, وهذا يعطي حق عالمي لجميع البشر بالمواطنة العالمية والهجرة، فجميع البشر لديهم حق عالمي في الحياة علي الأرض بعد هروبهم من أوطانهم بسبب نقص الغذاء أوالحروب وإذا ما أجبرتهم الظروف للخروج من أوطانهم لا يجب استبعادهم ولا ينبغي معاملتهم بعدوانية ولا يمكن

(35) Erskine, toni(2002): Citizen of Nowhere or the point where circles intersect?, Impartialist and Embedded Cosmopolitanism, Review of International Studies, Cambridge University Press, p, 467.

(36) Reinhardt, Karoline (2009): Kant's cosmopolitan Right and the right to Exclusion, university Tubingen, p 178.

(37) Ibid.

استبعادهم وترحيلهم إلي أوطانهم مره أخرى لأن هذا سيؤدي إلي هلاكهم لا محاله، لذلك يجب تدعيم أخلاقيات المساعدة الفردية والموقف العالمي"[38]. وتأتي المواطنة العالمية عند كانط من مقالته عام 1795 عن Perpetual peace السلام الدائم، ولقد صاغها كانط عند توقيع معاهدة بازل من قبل بروسيا وفرنسا، وتقتصر المواطنة العالمية عند كانط علي شروط الضيافة العالمية [39].

وصفوة القول، قدم كانط حق عالمي للمواطنة العالمية وحق عالمي في الهجرة الدولية، ولذلك رفض استبعاد وترحيل المهاجرين ودعي إلي اندماجهم في المجتمع، ووضع واجبات أخلاقية علي الدول الليبرالية الديمقراطية تجاه اللاجئين والمهاجرين تتمثل في شروط الضيافة العالمية.

2-جون رولز: John Rawls

يؤكد جون رولز (1921-2002) علي أهمية استقرار المجتمعات لذلك يؤكد علي حرية التفكير والمعتقد والحركة وذلك بالتأكيد علي قيمة العدالة التوزيعية من خلال حجاب الجهل الذي يعتمد علي تأمين الحقوق الأساسية للجميع، باستيفاء معيار المعاملة بالمثل، الذي يجعل الناس يعيشون كشركاء متساوين، لذلك استبعد جون رولز الهجرة وأسبابها وجميع الأسئلة المتعلقة بحركات الهجرة في السياسات الليبرالية الديمقراطية وذلك في كتابة " قانون الشعوب"، فمثلا يقول: " هناك أسبابًا عديدة للهجرة ولكنها ستختفي في مجتمع الشعوب الليبرالية الديمقراطية التشاورية، ذلك المجتمع الذي فيه تعاون مع أفراده وتربطهم هوية مشتركة، ويتمسكون بالعدالة كخير عام"[40].

---

(38)Reinhardt, Karoline(2019): New Publication:" Migration and Cosmopolitan Right ", On Immanuel Kant Philosophy, University Tubingen.

(39)Benhabib, Seyla (2004): the Rights of others, Aliens, Residents and citizens, perpetual peace and cosmopolitan Right, p,31.

(40) Rawls, John (1999): The Law of the people with the idea of public reason, Cambridge, p, g.

وأنظر أيضا, جون رولز (2007): قانون الشعوب, وعود إلي فكرة العقل العام, ترجمة محمد خليل, المركز القومي للترجمة ط1, القاهرة, ص.102

(ISSN : 2536 - 9555)

ومن ثم يقر رولز بأن الهجرة موجودة وظاهرة أساسية في عالمنا، ولكنه يَستبعد وجودها في المجتمعات الليبرالية، لأنها عادلة، ومن ثم تختفي فيها أسباب الهجرة.

ومن جهة أخري، يشبه جون رولز المجتمعات الديمقراطية الليبرالية العادلة باليوتوبيا الواقعية التي يتم القضاء فيها علي أسباب الهجرة، ويعرض أسباب الهجرة، فيقول: " من أهم أسباب الهجرة اضطهاد الأقليات الدينية والعرقية والاضطهاد السياسي والمجاعات والضغط السكاني، الفقر, ظلم المؤسسات السياسية، وكل هذه الأسباب تختفي في "اليوتوبيا الواقعية" "a Realistic Utopia", وهي مجتمع الشعوب العادلة" [41].

وعلى هذا, يؤكد رولز علي انتفاء أسباب الهجرة في المجتمعات الليبرالية العادلة، فما هوالمجتمع الليبرالي الذي يتخيله؟، يقول رولز: " لا توجد هجرة في مجتمع دولي تحكمه المبادئ الأخلاقية المُتعلقة بالاستقلال والحرية والمساواة، وهومجتمع يحترم حقوق الإنسان وفيه واجب المساعدة ويراعي المعاهدات وقيود الحرب، وذلك المجتمع الليبرالي يسمي" بالشعوب الكريمة" التي لا تتصرف بشكل عدائي وتكرم حقوق الإنسان وتقر بسيادة القانون، وليس فيها اضطهاد للأقليات الدينية والعرقية، كما أن تلك الشعوب الكريمة هي التي تتجسد فيها القيم الليبرالية مثل قيم العدالة والمساواة والحرية المدنية والمساواة في الفرص"[42]. وبالإضافة إلي ذلك، يشير جون رولز إلي أهم أسباب الهجرة وهو"القمع" والذي يتجسد في اضطهاد الأقليات العرقية والدينية وحينما يحدث يصبح هناك حق في الهجرة، لذلك فإن الشعوب الليبرالية ليس فيها قمع لأنها تحترم حقوق الإنسان، وفي ذلك يقول: "يعد القمع هوأول الأسباب الرئيسية للهجرة، وتسمي الشعوب بـ (ليبرالية)، إذا ما كان هيكلها يمنع أي

---

(41)Ibid,p,39.

(42)Ibid,p,37. وكذلك أنظر

جون رولز: العدالة كإنصاف, إعادة صياغة, الطبعة الأولي, ترجمة حيدر حاج إسماعيل, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان,2009, ص 336. يوضح هذا النص عند جون رولز أسباب الهجرة, وكيف أنها مرتبطة بغياب العدالة وظلم المؤسسات السياسية، لذلك لا تمثل الهجرة مشكلة في المجتمعات الليبرالية العادلة لأنها غير موجوده, ونظرًا لأنه لا يوجد مثل هذا المجتمع الدولي الليبرالي العادل أوتلك الشعوب الكريمة أوتلك اليوتوبيا الفاضلة, فإن هناك حق أخلاقي مُبَرر ومعقول في الهجرة.

شكل من أشكال القمع سواء كان لأسباب عرقية أودينية، لأن تلك الشعوب الليبرالية تحترم حقوق الإنسان وهذا يكفي لمنع أي نوع من أنواع الاضطهاد" (43).

ومن جهة أخري، يتحدث جون رولز عن حقوق الإنسان، فيقول: " من أهم حقوق الإنسان، الحق في الحياة، الحق في التحرر من العبودية، الحق في الملكية، الحق في المساواة والأمن، الحق في رفض القتل الجماعي والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وإذا ما توافرت تلك الحقوق في شعب فستختفي أسباب الهجرة منه، لذلك يجب علي الشعوب الديمقراطية أن تحترم كافة حقوق الإنسان ومساعدة كافة الشعوب المغلوبة علي أمرها والتي تعيش تحت وطأة الفقر ومحرومة من نظام سياسي واجتماعي عادل" (44).

ويقدم جون رولز سببًا آخر للهجرة وهوالفقر والمجاعات والضغط السكاني، ولقد اعتمد جون رولز علي النتائج التي توصل إليها **أمارتيا سين** وخاصة عمله (الفقر والمجاعات) عام (1981)، وفي رأي سين أن العديد من المجاعات ناجمه عن سوء الإدارة السياسية ومشكلة سوء التوزيع للموارد وليس مشكلة الموارد نفسها. ولقد فسر جون رولز نتائج امارتيا سين قائلا: " إن وجود حكومة تسمح للناس بالجوع عندما يكون من الممكن منع الجوع يعكس عدم الاهتمام بحقوق الإنسان"(45).

اعتقد أن سوء التوزيع قد يكون أحد أسباب الفقر ولكنه ليس كل أسباب الفقر كما رأي سين، فهناك أسباب كثيرة للفقر أهمها الاستعمار والحروب غير المُبررة ونهب ثروات الشعوب من قبل المحتلين ثم بعد ذلك من قبل حكامهم الظالمين، فكثير من الشعوب الفقيرة في أفريقيا شعوب غنية بالذهب الخام والثروات الطبيعية والمواد الخام، وتسلب من قبل

(43)Beitz,Charlos R.(2000): Rawls's law of peoples, The University of Chicago Press, Ethics, Vol.110, No 4, pp, 669-670.

(44)Buchannan, Allen(2000): Rawls's law of peoples, Rules for a Vanished Westphalian World,The University of Chicago Press, Ethics, Vol.110, No 4, p, 719.

يوضح هذا النص أن أسباب الهجرة تختفي في الدول الليبرالية التي تحترم حقوق الإنسان, لذلك يصبح هناك في الهجرة لدى الشعوب غير الليبرالية.

(45)Rawls, John(1999): the law of people, op.cit, p,1

للحصول علي رؤية رولز كاملة انظر جون رولز: قانون الشعوب وعود إلي فكرة العقل العام, ص102.

(ISSN : 2536 - 9555)

حكامها، ومن جهة أخري، قد فات سين أن بعض المجاعات والفقر لا يمكن الوقاية منها، والبعض الآخر يمكن الوقاية منه بالإدارة السياسية الحكيمة، ولكن هناك أزمات تفوق احتمال وطاقات الدول مثل الكوارث الطبيعية والفيضانات والزلازل والأعاصير والأوبئة التي لن يجدي معها أي إدارة حكيمه، لهذا فانا أتفق مع **مارثا نوسباوم** Nussbaum [46]. وعلي هذا اختلف مع جون رولز وأمارتيا سين في موقفهما من أن سوء التوزيع هوالسبب الرئيسي للجوع والفقر في العالم الثالث. وإذا كان جون رولز قد تحدث عن أسباب الهجرة، فإنه تحدث أيضًا عن الحل الأخلاقي لظاهرة الهجرة، والذي يتمثل في" قيمة الأولوية" و" قيمة العدل التوزيعي" وفي ذلك يقول: " العدل هوالأولوية للفقراء ولمن هم أسوأ حالًا منا " لذلك يجب علينا أن نعطي أكثر لمن هم أكثر حرمانًا وفقرًا والأقل حظًا من الناس، فالعدل لا يتحقق في المساواة بل في قيمة الأولوية للفقير الأسوأ حالًا " [47]. ومن جهة أخري، رأي جون رولز أن الحل يكمن في " حجاب الجهل" والتفاوض ضمانًا لتحقيق العدل الاجتماعي وعدم التحيز والموضوعية والنزاهة" [48].

3-توماس ناجيل: [*] Thomas Nagel

لم يتحدث ناجيل عن الهجرة بصورة مباشرة، ولكنه تحدث عن الأسوأ حالًا في العالم أوما أطلق عليهم البؤساء والفقراء في العالم، ويمكننا أن نضع حديثة هذا علي المهاجرين، فلا يوجد شخص يترك وطنه وأهله إلا وعنده ظروف قاسية، وينطبق عليه ما تحدث عنه

(46)see Nussbaum, Martha c.(2007): Frontiers of Justice, Disability, Nationality, species Membership, Cambridge, London.

(47)Rawls, John (1967): Distributive Justice, Philosophy politics and society, Oxford university press, Oxford, p,37.

(48)Rawls, John (1971): A Theory of Justice, Belknap Press, United States, p,19.

(*) توماس ناجيل: هو فيلسوف أمريكي في جامعة نيويورك، ولد عام 1937 وتوفي عام 2000, أخذ الدكتوراه من جامعة هارفارد تحت اشراف جون رولز، تخصص في الفلسفة الأخلاقية والسياسية، ومن أهم كتبه " المساواة والأولوية" 1991.

Nagel, Thomas (1996): Critical Essays, Oxford University press, Oxford, p, 228.

ناجيل " البؤساء"، لذلك يجب أن تكون الأولوية لهم لأنهم في حاجة للمساعدة، وقدم ناجيل مطالب أخلاقية قوية بضرورة مساعدة الأشخاص الذين ظروفهم أصعب منا وأن نعطي الأولوية لهؤلاء البؤساء، قائلا: " يجب علينا أن نعطي المنفعة للأشخاص الذين هم أسوأ حالًا منا، وهناك أهمية أخلاقية كبيرة حين نقدم الفائدة لهم، وتلك الفوائد التي نمنحها لهم تُقلل من عدم المساواة في الكون وتقلص من الظلم"[49].

ويقول ناجيل في موضع آخر: " يجب أن نعطي الأولوية لمساعدة من لهم مطالب واحتياجات أساسية وحالهم أسوأ من الآخرين ليس في وطننا فقط بل في العالم كله، أي أن هناك ضرورة أخلاقية في جعل الأولوية لفقراء العالم، وتلك الأولوية تتساوي مع المساواة، ومن ثم فإن الأولوية والمساواة لا يتصارعان أويتناقضان بل يتساويان، فالأولوية هي جوهر المساواة"[50]

يوضح هذا النص عند ناجيل أنه لا يوجد تمييز بين الأولوية والمساواة، فالمساواة تتحقق حينما نمنح الأولوية للأسوأ حالًا في الكون، كما أن الأولوية مطلب وشرط ضروري للمساواة عند ناجيل، ولكنه لم يتحدث عن صفات هذه الأولوية، هل هي أولوية مطلقة أم نسبيه؟, مشروطه أم معتدلة؟، هل يوجد فيها توازن أخلاقي بين الفوائد التي تذهب للآخرين والأعباء التي يجب أن نتحملها عنهم أم ليس فيها توازن؟، وهل علينا أن نضحي ونتحمل العبء الأكبر من الأعباء من أجل فوائد أكثر للفقراء؟!. يقدم **توماس سكانلون** الإجابة علي هذا السؤال في كتابة "ماذا يجب علينا فعله تجاه الآخرين؟"(1998)، فيقول: "يجب علينا أن نتحرك باتجاه " نظرية الأولوية " The Priority view، ويجب علينا التغير الأخلاقي، وأن نجلب منافع أكثر إلي من هم أسوء حالًا منا, وهذا من شأنه أن يجعل النتيجة أفضل"[51].

(49)Nagel, Thomas (1996): Critical Essays,Other Minds: oxford University, Oxford, p,201.

(50)Nagel, Thomas (1991): Equality and priority, Oxford university press, Oxford, pp, 39-40.

(51)Scanlon, Thomas (1998): what we owe to Each other, Harvard university press, Harvard, pp, 4-5.and sea Scanlon,T(2003):The Diversity of

(ISSN : 2536 - 9555)

وتري **أيتن فريد نبرج** (2008): " يجب علي الدول الغنية أن تُعطي للدول الفقيرة التي تموت جوعًا، وأن نبتعد عن المستوي النفعي وأن لا نبحث عن مصلحتنا فقط، بل نحقق مصلحة الآخرين الذين هم أسوء حالًا منا، وحينما نستطيع بلوغ ذلك، فحينئذ يمكننا أن ندخل إلي عتبة ذلك العالم المثالي العادل والمنصف الذي تختفي فيه أسباب الهجرة " (52).

واذا ما كان **توماس ناجيل وتوماس سكانلون** قد دافعا معًا عن قيمة الأولوية وأنها تعبر عن العدالة، فإننا يمكن أن نشير إلي موقف **ديفيد ميلر** المناقض لهما تمامًا، في كتابه " العدالة وعدم المساواة العالمية " 1999, وذلك حين قال:" هناك علاقة قوية بين العدالة والمساواة، وتلك العلاقة كثيرًا ما يُساء فهمها، فالعدالة لا تنطوي سوي علي المساواة وهي مثل المساواة السياسية، فالعدالة تتطلب توزيعًا متساويًا للفوائد وهذا يتفق مع المساواة الأخلاقية، لذلك يجب تقسيم الموارد علي قدم المساواة وأن يصبح التوزيع عادلا تمامًا، فالعدالة تتطلب توزيع متساوي للحقوق وهذا التوزيع المتساوي أقرب إلي العدالة وهويعني الحماية القانونية المتساوية علي قدم المساواة "(53).

واعتقد أن ديفيد ميلر تجاهل حقوق المهاجرين الفقراء الذي تناسبهم العدالة التوزيعية أوالهندسية عند أرسطو، والتي تعني التوزيع حسب الحاجة أوحسب الاستحقاق، أوالتوزيع أكثر علي من يستحق أكثر، وهنا تكمن العدالة في الأولوية للمحتاجين, ومن جهة أخرى فأن العدالة التي تناسب المواطنين هي عدالة المساواة، أما العدالة التي تناسب الفقراء وهي عدالة الاستحقاق أوالأولوية للمهاجرين واللاجئين، وهذا يقودنا إلي التساؤل عن أنواع الهجرة.

Objections Inequality, The Lindley Lecture, University of Kansas, Essays In Political Philosophy, Cambridge, Cambridge University Press, p, 217.

(52)Freudenberbg, Eitan (2008): necessary and sufficient finding the ideal and just world, Equality and Impartiality, pp,5-6.

(53) Miller, David (1999): Principles of Social Justice, Justice and Global Inequality, Harvard University Press, and sea Miller, David (2002): Equality and Justice, Nuffield College, Oxford

المطلب الثاني
أنواع الهجرة **Types of Immigration**

توجد أنواع كثيرة للهجرة، فالهجرة ليست واحده، فهناك هجرة اقتصادية وهجرة اجتماعية، وهجرة طبيعية، وقد تكون الهجرة اختيارية لتحسين مستوي المعيشة وقد تكون هجرة اضطرارية مثل هجرة اللاجئين، وقد تكون الهجرة مشروعة أوغير مشروعة، وقد تكون الهجرة غير أخلاقية مثل هجرة الأدمغة، ومن جهة أخري، قد تكون الهجرة دائمة أوموقتة، وحينما تكون الهجرة دائمة يصبح المهاجرين مُقيمين دائمين، وحينما تصبح الهجرة مؤقتة يصبح هناك مهاجرين مؤقتين مثل هجرة العمال المؤقتين أو الموسمين، وذلك علي النحو التالي:

1- الهجرة الاقتصادية: Economic Immigration

هي هجرة اليد العاملة بسبب الفرق في معدلات الأجور، وفيها يقول كارينز: " يُهاجر الناس لأن لديهم اهتمامات أساسية أخري مثل الازدهار الاقتصادي وتوفير مُستقبل مُزدهر لأطفالهم تاركين ورائهم ثقافاتهم الأصلية وفشلهم في رؤية قيمهم تنعكس في المؤسسات السياسية لبلدهم الأصلي"(54). ويذكر **ديفيد ميلر**(2008) أسباب الهجرة الاقتصادية، فيقول:" يرغب المهاجرين في توفير حياة أفضل لهم في مقابل ظروف غير محتمله في بلدانهم الأصلية، لذلك فالهجرة ليست طواعية ولكنها اضطرارية، فقد يضطر الناس إلي الهروب من بلدانهم الأصلية لتجنب الاضطهاد أوللهروب من الظروف الاقتصادية الصعبة أوالهروب من الفقر الذي يمنعهم من العيش في حياه كريمة"(55).

ويدافع جوزيف كارينز عن حق كل شخص في البحث عن فرصة أفضل، لذلك فإن عدم توافر الفرص هو سبب قوي للهجرة الاقتصادية، وعلي هذا فإن الولايات المتحدة ليس لديها مُبرر أخلاقي لاستبعاد المهاجرين المطحونين بالظروف الاقتصادية الصعبة، فهؤلاء

---

(54)Carens, Joseph (2013): the Ethics of Immigration, p,6.

يوضح هذا النص عند كارينز أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لخوض مغامرة الهجرة دون اكتراث, قد يكون البطالة وانخفاض الأجور وتدني مستويات المعيشة والظروف الاقتصادية الصعبة.

(55)Miller, David (2008): Nations and Citizenship, Nuffield College, Oxford, p,17.

(ISSN : 2536 - 9555)

المهاجرين يحتاجون إلي ظروف معيشية لائقة لهم ولأسرهم ولا يستطيعون أن يجدوا تلك الفرص الحقيقية في أراضيهم الأصلية، وهذا هوواجب الدول الغنية الغربية نحوالذين يسعون للهجرة إلي اراضيها" (56).

2-الهجرة الاجتماعية: Social Immigration

يعد الفقر والجوع والحروب من أهم أسباب الهجرة الاجتماعية, وفي ذلك يقول كارينز: من أهم أسباب الهجرة الاجتماعية الهروب من الجوع والفقر وعدم توافر الفرص، وهذا هوواجب الدول الغنية تجاه أبناء الشعوب الفقيرة" (57). واذا ما كان الفقر من أهم أسباب الهجرة الاجتماعية، فيمكننا أن نعرض وجهة نظر **جيمس هيلفيد** (1992) في معالجة الفقر، وذلك حينما دعي إلي ضرورة معالجة الفقر والحد منه بشتي الطرق، التي من أهمها الهجرة إلي الدول الغنية، لذلك ينادي بأنه: "يجب تطوير علاج أكثر فاعلية لأسباب الهجرة الاجتماعية ومعالجة أسباب الفقر في الدول النامية في العالم الثالث بالهجرة إلي البلاد الغنية، وتخفيف التخلف في مجتمع المهاجرين، وذلك ليس فقط لمساعي اقتصادية فقط بل لمساعي أخلاقية أيضًا" (58).

يوضح كارنيز المسؤوليات الأخلاقية التي تقع علي عاتق الشعوب الغنية حيال الشعوب الفقيرة، ويعرض الأسباب الأخلاقية للتصدي للفقر ومساعدة الفقراء بشكل فعال، وفي ذلك يقول: "يجب الاهتمام بالأقل حظًا، ولا يوجد مُبرر أخلاقي لمنع الأشخاص من الدخول الي أوطاننا حينما يصبح هدفهم العمل الجاد وبناء حياه كريمة لأطفالهم، ويجب علي الدول الغنية أن لا تتخلى عن التزاماتها الأخلاقية تجاه كل مهاجر فقير"(59).

(56)Carens, Joseph. H (1988): Immigration and the Welfare State, Princeton University press, Princeton, pp, 221-222.

(57)Ibid, p, 224.

(58)Hollifield, James.F (1992): immigrants, markets, and states, The Political economy of Postwar Europe, Harvard University press, Harvard, p, 5.

(59)Carens, Joseph. H (2000): Open Borders and liberal limits, A response to Isbister, The International Migration Review, Vol. 34, No (2), pp, 636-637.

يستكشف هذا النص عند كارينز, ثلاثة أمور، الأول: كيف ربط بين الفقر والهجرة، والثاني: كيف اعتبر الهجرة تمثل أحد الحلول الفعالة في القضاء على الفقر, والثالث:الواجب الأخلاقي والمسؤولية الأخلاقية على الدول الغنية الليبرالية في قبول المهاجرين وعدم استبعادهم، والتي تتمثل في أخلاقيات قارب النجاة.

3-الهجرة الطبيعية: Natural Immigration

يري **فيليب كول** (2000) "هناك أسباب قوية للهجرة الطبيعية في جميع انحاء العالم وهي تَغير المناخ والكوارث الطبيعية والبراكين والزلازل وما ينتج عنها من مجاعة، لذلك لا توجد مُبررات أخلاقية للحد من هجرة الأشخاص المنكوبين" (60).

4-الهجرة الاضطرارية أوالقسرية(هجرة اللاجئين):Forced immigration

يري كارينز أن هناك فرق بين المهاجر الاقتصادي الذي يُهاجر طواعية وَرغبه في تغيير نوعية الحياة والعيش حياة أفضل ومن أجل الازدهار الاقتصادي، واللاجئ Refugee الذي يفر من الاضطهاد أومن أي تهديدات للحقوق الأساسية في الحياة والأمن والأمان، لذلك يُعرف اللاجئ بأنه شخص أُجُبر علي الفرار من بلده الأصلي بسبب الاضطهاد الديني والتطهير العرقي والإبادة الجماعية ومخاطر الحروب، وهناك إمكانية معقوله للعودة إلي بلده الأصلي في المستقبل، وهؤلاء اللاجئين نحن نتحمل مسئولية محنتهم، وتلك المسؤولية هي مسؤولية أخلاقية مثل توفير منازل ومساكن لهم لأن حياتهم في خطر دائم، وإذا لم نفعل ذلك فسوف نُعاني من الفشل الأخلاقي العميق" (61). يعبر هذا النص عن معاناة اللاجئين، وعن حقوقهم في عدم إجبارهم علي العودة، والمسؤولية الأخلاقية للدول الديمقراطية في حماية اللاجئين الفارين من الاضطهاد والقمع والتهميش الاجتماعي، لذلك فهناك واجب أخلاقي علي الدول الغنية في ايجاد منازل لهم.

---

(60)Cole, Phillip (2000): philosophies of Exclusion: liberal political theory and immigration, Edinburgh university press, Edinburgh, p,13.

(61)Carens, Joseph. H (2013): the Ethics of immigration, ch10, Refugees, p, 196.

And See Carens, Joseph. H (2011): immigration and citizenship, university of Toronto, Canada, p, 103.

(ISSN : 2536 - 9555)

ومن جهة أخري، يوضح كارينز أن هناك فئه أخرى من اللاجئين وهم اللاجئ الايكولوجي، فمن هو؟، يقول كارينز: " اللاجئ الايكولوجي هوشخص أُجبر علي الفرار من دياره بسبب الاحتباس الحراري العالميGlobal Warming، والتغيرات الُمناخية الناتجة في بيئتهم المادية، ومن الواضح أن الدول الغنية تتحمل مسؤولية كبيرة عن التغيرات التي تحدث بالفعل، ويجب علينا ايجاد مكان لهؤلاء بعد أن دمرنا بيئتهم الطبيعية، لذلك لا يجب استبعاد هؤلاء اللاجئين من الحماية، ولكن هناك تشريعات قانونية ضيقة تحرمهم من وضع اللاجئ وينتهي بهم الأمر في طي النسيان لسنوات، وهذا إخفاق أخلاقي عميق" [(62)].

يوضح هذا النص عند كارينز أن علي الدول الغنية التزامات أخلاقية بمساعدة اللاجئين والاستجابة لاحتياجاتهم, وأنه لا يجب أن يتم استبعاد هؤلاء اللاجئين أوترحيلهم، وأن هناك التزام أخلاقي بقبول اللاجئين، ويعترف فيه بمسؤولية الدول الغنية عن هذا الاحتباس الحراري العالمي وتغير المناخ. ومن ثم، يري كارينز في موضع آخر: " أنه يجب علي الدول الغنية الديمقراطية الامتثال لواجباتها الأخلاقية تجاه اللاجئين، لأن عدم الوفاء بواجباتها غير جائز أخلاقيا"[(63)].

5- الهجرة المشروعة والهجرة غير المشروعة

Legitimate immigration and illegal immigration

يرى كارينز أن الهجرة قد تكون مشروعة أوغير مشروعة، وعرف كارينز الهجرة المشروعة علي النحوالآتي: "تُعرف الهجرة المشروعة بأنها هي التي يدخل فيها المهاجرون بشكل شرعي وقانوني، فيصبحوا مهاجرين شرعيين معهم إذن قانوني وتأشيرة قانونية بالمكوث في البلاد ومن حقهم الحصول علي الإقامة، وبعد مدة طويلة من حقهم كل حقوق المواطنة والادماج ولا يوجد فرق بينهم وبين المواطنين الأصليين في المعاملة"[(64)].

---

(62)Carens, Joseph. H (2011): Immigration and citizenship, p, 102.
and sea Carens, Joseph. H (2013): The Ethics of immigration, p, 197.

(63)Carens, Joseph. H (1992): Refugees and the limits of obligation, political Theory, European Journal of Protection, Vol 6, Issue 1, pp, 33-34.7

(64)Carens, Joseph. H (2002): the Rights of Residents, in Dual Nationality, social Rights and federal citizenship in U.S and UROPE and see Carens,

ودافع كارينز عن حقوق أصحاب الهجرة المشروعة مثل الحق في العضوية والمواطنة والبقاء والرعاية الصحية والتعليم المجاني, ولكنه أظهر أن سياسات الهجرة الفعلية خاطئة ويجب إصلاحها، لذلك يقول:" تلك الدول الديمقراطية الليبرالية لا تمنح تأشيرتها للمهاجرين بسهولة، لأنها تجعل الأولوية للمتعلمين والمهرة والأثرياء، ولا يستطيع الأقل حظًا الاستفادة من فُرص الهجرة القانونية، أي أن الباب مُغلق لغير المهرة من المهاجرين في الحصول علي تأشيرة قانونية، بسبب معايير القبول وقيود الهجرة التي تحددها الدولة والتي تقوم علي الاختيار العرقي الذي يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص، وهذا يدفع العديد من المهاجرين إلي الهجرة غير المشروعة(65).

ومن جهة أخرى، يُعرف كارينز الهجرة غير المشروعة، "بأنها هي الهجرة غير النظامية أوالهجرة غير القانونية، ومن يقومون بها هم المهاجرون الذين دخلوا البلاد واستقروا فيها بدون اذن قانوني ولا يوجد لهم حق في الإقامة" (66). ويري كارينز أن هناك علاقة بين الهجرة غير المشروعة والإتجار بالبشر، فقط تستغل العصابات ظروف راغبي السفر، وتعرضهم لمخاطر جسيمة أثناء عملية نقلهم وسفرهم، بسبب قيود الهجرة غير الُمبررة، فقد يتعرض الكثير من الشباب للموت المحقق في المياه أوالصحراء" (67).

هجرة الأدمغة أوالعقول Brain Drain

تعد **هجرة الأدمغة** (*) " الهجرة الانتقائية " Selective immigration شكل من أشكال الهجرة غير المشروعة والتي تتمثل في الهجرة الإنتقائية، فما هي الهجرة الانتقائية؟، يري

Joseph. H (2013): the Ethics of immigration, irregular immigrant, ch7, p, 131.

(65)Carens, Joseaph (2003): Who should Get In ?, the Ethics of Immigration Admissions, Ethics and International Affairs, p,43.

(66) Carens, Joseph. H (2013): the Ethics of immigration, ch7.

(67) Carens, Joseph. H (2008): the Rights of Irregular Migrants, Ethics and International Affairs, Vol22, Issue 92, pp, 173-174. And see Carens, Joseph. H (2009): Fears VS. Fairness: Migration, Citizenship and Transformation of political community, p, 171.

(*) هجرة الأدمغة أو هجرة العقول المفكرة Brain Drain

(ISSN : 2536 - 9555)

كارينز: "يقصد بالهجرة الانتقائية أن تقوم الدول الغربية باستقدام اليد العاملة الماهرة والتخصصات الدقيقة مثل مهندسي الكمبيوتر والأطباء والمهندسين، وغيرهم من المُتميزين من الباحثين في المجالات المختلفة وأصحاب المهارات العالية، وينجم عن هذه الهجرة الانتقائية أن تَفتقدهم بلادهم إلي الأبد، وهذا يمثل هجرة العقول النابهة إلي البلاد الغنية وهذا ينجم عنه تخلف البلد الذي تم افراغه من خبره شبابه، وهذا يعوق عملية التنمية في بلدانهم الأصلية، لذلك يجب رفض هجرة الأدمغة الضارة، لأن هناك مسؤوليات أخلاقية للدول الغنية لمنع هجرة الأدمغة الضارة كما أن هناك مسئوليات أخلاقية للأفراد المهرة تجاه مجتمعاتهم الأصلية "[68].

يوضح هذا النص عند كارينز كيف رفض هجرة الأدمغة لأنها تضر بالبلاد النامية وتعوق التنمية فيها، كما تضر بكتلة الفقراء والأقل حظًا في البلدان النامية، وهذا يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص بالبلاد النامية، وهذا ينم علي إنه استخدام المنهج المثالي الذي يرفض المصلحة الشخصية، فمن مصلحة البلاد الغنية استقدام هذه الخبرات والعقول الفذة، ولكن لا يجب اتباع المصلحة الشخصية دائمًا, ومن جهة أخري، إذا ما كان كارينز رفض

هومصطلح يطلق علي هجرة العلماء والمتخصصين في مختلف فروع العلم من بلد إلي آخر طلبًا لرواتب أعلي أوالتماسًا لأحوال معيشية أفضل, وعادة ما تكون هجرة الأدمغة من البلدان النامية إلي البلدان المتقدمة، وهي من أخطر أنواع الهجرة التي تعاني منها الدول النامية وهي هجرة غير عادلة لأنها تصُب في مصلحة البلد المضيفة فقط، وهناك مسؤولية أخلاقية علي الدول الأوربية لأنها تقوم باستقطاب الكفاءات العلمية والعملية النابغة في الدول النامية بعرض المنح الدراسية بمغريات تجذب عدد كبير من أبناء الدول النامية، وهذا يؤدي الي فقدان الدول النامية لعدد كبير من الطاقات والكوادر البشرية النابغة الأمر الذي يحول دون تقدمها اقتصاديًا وعلميًا، وكذلك اتساع الفجوة بين مستوي التقدم وبين الدول المتقدمة والدول النامية.

Merriam-Webster (2019): Definition of Brain Drain, Cambridge Advanced learners Dictionary, Cambridge university press.and sea Oberman, K., (2013): Can Brain Drain Justify Immigration Restrictions?, Ethics, 123, pp, 450-451.

(68)Carens, Joseph. H (2016): Expanding the Brain Drain Debate, Journal Law, Ethics and Philosophy, Issue4, pp, 135-136.

الحق في هجرة الأدمغة فإنه دافع عن حق الهجرة بصفة عامة ولكنه رفض في المقابل حق الهجرة الانتقائية.

ومن ناحية أخرى، إذا ما كان **جوزيف كارينز** رفض هجرة الأدمغة واعتبرها هجرة غير مشروعة، فيرجع ذلك إلى تأثره بفكر **مشيل بليك** لأسباب تتعلق بالعدالة التوزيعية، كما إنه كان متأثرًا بالمنهج المثالي الذي يقدم ما يجب علينا فعله، في حين إننا نجد مثلا، خبير الاقتصاد الأمريكي **جورج ماسون بريان كابلان** يدافع عن هجرة الأدمغة من منظور نفعي واقعي للغاية، فمثلا نجده يقول: " لا يوجد ظلم في هجرة الأدمغة، وذلك لأن المهاجرون ذوي المهارات العالية يتميزون بامتيازات عن المهاجرين ذوي المهارات المُتدنية، والبلدان الأصلية للمهاجرين تستفيد بالفعل في اقتصادها من الأموال التي يودعها هؤلاء المهاجرين ذوي المهارات العالية عندهم، كما أنهم يدعمون أُسرهم بالأموال التي يرسلونها إليهم، ومن جهة أخرى، هناك الكثير من الموهوبين الذين عاشوا وماتوا ولم تسمع بهم دولتهم وظلوا غير معروفين ولم يسمع بهم أحد لأنهم عالقون في جزء من العالم حيث لا يهم كونك عبقريًا أم لا؟، الكل يتساوى في تلك الدول النامية، لذلك فلا يوجد خطأ أخلاقي في تفضيل المهاجرين ذوي المهارات العالية"[(69)].وكذلك يرى آخرون:" أن ظاهرة هجرة العمالة الماهرة مُفيدة للبلدان المُرسلة وليس المُستقبلة، فهناك مكاسب اقتصادية يجنوها من الإنفاق علي أبحاثهم العلمية وتحسين مستواهم الاقتصادي والمادي"[(70)].

واعتقد أنه من دواعي الأسف الأخلاقي أن ما يدعيه **كابلان** قد يكون صحيحًا إلى حدًا ما، لذلك من الأفضل أن تحتضن الدول العربية النامية أبنائها المهرة وترعاهم ولا تهجرهم هي الأول بأن تتركهم فريسة لمُغريات الغرب لأن أبنائها المهرة هم ثرواتها الحقيقية ومن غيرهم لم تتقدم بلادهم أبدًا، لذلك يجب علي تلك الدول النامية أن تستفيد من هذه العقول النابهة فهم سلاحها الحقيقي، وعليها أن تخلق مناخ مناسب لهم وتدعمهم ماديا ومعنويا وتحسن من أوضاعهم المادية لكي تكسبهم بدلا من أن تخسرهم إلي الأبد، ومن جهة أخرى

(69)Mathew, Dylan(2014): the case for open Borders, the science and Ethics of immigration.

(70)Tito Boeri, Herbert Brucker (2012): Brain Drain and Brain Gain, The Global Oxford University Press, p, 61.

(ISSN : 2536 - 9555)

هناك مسؤولية أخلاقية علي هؤلاء المهرة، فليس لهم حق مطلق في مغادرة أوطانهم وتفضيل مصلحتهم الشخصية علي مصلحة وطنهم، واذا ما كان هذا واجبهم نحووطنهم ففي المقابل من حقهم تفضيلهم وجعل لهم الأولوية والإنفاق علي أبحاثهم العلمية وتبنيهم واحتوائهم.

وإذا ما كان جوزيف كارنيز عارض جورج ماريان **كابلان** لأنه يدافع عن هجرة الأدمغة، فيمكننا أن نجد كارنيز يؤيد **جيليان بروك ومايكل بليك** لأنهما رفضا هجرة الأدمغة بشكل قاطع وجذري[71].وعلي سبيل المثال إذا ما رجعنا إلي كتاب **جيليان بروك**[*]**ومايكل بليك**[*]، نجد أن كارينز كان محقا في الإشادة بموقفهما، وهذا يتضح مثلًا في العبارات الآتية: " يختار العديد من ألمع وأفضل مواطني البلدان النامية الهجرة إلي المجتمعات الأكثر ثراءً مع أخذ مهاراتهم وتعليمهم معهم، فلماذا لا يدين هؤلاء الناس لمجتمعاتهم الأصلية؟، هل يجوز للمجتمعات النامية أن تُطالب بشكل شرعي من مواطنيها استخدام مهاراتهم لتحسين حياة مجتمعهم؟، هل يُسمح لهذه المجتمعات بمنع مواطنيهم من الهجرة؟، لذلك تزداد أهمية هذه الاسئلة حين تتسع الفجوة بين المجتمعات الغنية والفقيرة "[72].وكذلك يري **بروك** في كتابه: " العدالة العالمية "، 2009,:" تثير هجرة العمال المهرة مشكلة أخلاقية عميقة، وذلك حين نجد 21% من سكان العالم يعيشون في أوربا وأمريكا الشمالية ولديهم 45% من أطباء العالم المهرة و61% من الممرضات في العالم، بينما في أفريقيا التي تحتوي علي 13%

(71)Carens, Joseph(2016): the Ethics of Immigration Revisited: Response to Brock, Febre, Risse and Song, Journal of Applied Philosophy, Vol33, Issue, 4, p, 461.

(*) جيليان بروك: هي استاذ الفلسفة بجامعة أوكلاند في نيوزلندا، وهي حاليا زميله في مركز ادموندج، واستاذ الأخلاقيات في جامعة هارفارد، وتتركز أعمالها علي العدالة العالمية.

(*) مايكل بليك: هواستاذ الفلسفة والشؤون العامة بجامعة واشنطن، كتب عن العدالة الدولية للتوزيع وأخلاقيات الهجرة وهومؤلف كتاب العدالة والسياسة الخارجية.

Gillan Brock, Micheal Blake (2015): Debating Brain Drain, Oxford university press

(72)Gillan Brock and Micheal Blake (2015): Debating Brain Drain, Emigration, Oxford university press, Oxford.

من سكان العالم يوجد بها 3% من أطباء العالم و5 % من الممرضات، بالإضافة إلي أن تلك المنطقة تعاني من عبء الأمراض في العالم نتيجة نقص حاد في مهن الرعاية الصحية، ومن حقوق الإنسان الحصول علي حد أدنى من الرعاية الصحية، لذلك يجب اصدار حظر شامل علي هجرة أخصائي الرعاية الصحية في البلدان التي تعاني من نقص شديد في إمكانياتها "[73]. اعتقد أنه يجب أنُ نعطي الأولوية للموهوبين والنابغين لكي نُشعرهم بالانتماء والولاء لوطنهم. وفي الواقع يتفق **ميشيل بليك وجيليان بروك** علي أن هجرة الأدمغة مثيره للقلق الأخلاقي، ولكنها توضح ما يمكن القيام به حيال هذه الظاهرة، فمثلا يقول **جيليان بروك:** " هناك أثار أخلاقية مترتبة علي هجرة هؤلاء المهرة وهناك خسائر عن هجرة ورحيل العمالة الماهرة، وهذا يعمل علي زيادة التفاوتات الهائلة في الصحة العالمية مثلًا، فعلي سبيل المثال لدي اليابان حوالي واحد وعشرين طبيبًا لكل عشرة آلاف شخصًا، بينما يوجد في ملاوي طبيب واحد لكل خمسين ألف شخص، ومن الواضح أن هجرة الأطباء المهرة أدت إلي عدم المساواة الجذرية في المواهب الطبيعية وهذا له عواقب وخيمه علي الصحة، وسيكون متوسط أعمار الناس في ملاوي أقل من 32 سنة عن نظرائهم المولودين في اليابان "[74].

6-الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة Permanent immigration and temporary migration

يُعرف كارنيز الهجرة الدائمة، فيقول: "تعنى أن يكتسب المهاجر جنسية الدولة التي هاجر إليها وحصل علي إذن بالإقامة الدائمة، ويُعرف المهاجرين الدائمين بأنهم هم المقيمين الدائمين الذين أمضوا وقت طويل يتجاوز من الخمس إلي العشر سنوات بصفة

(73)Brock, G (2009): Global Justice, Oxford University Press, p, 200.

(74)ibid, p, 20.

يوضح هذا النص مدي رفض بليك وبروك لهجرة الأدمغة بعد أن قدموا حججًا أخلاقية مضمونها أن هجرة الأدمغة تؤدي إلي تفاوتات هائلة في العدالة وإنها غير مسموح بها أخلاقيًا، وانها وأن كانت تؤدي إلي مكاسب فردية ولكن عواقبها الاجتماعية والأخلاقية خطيرة وإنها لا تراعي المصلحة الوطنية ولا الصالح العام, فهي لا تبحث سوي عن المصلحة الشخصية الضيقة..

(ISSN : 2536 - 9555)

دائمة، لذلك اكتسبوا الجنسية وكل حقوق المواطنة واندمجوا في المجتمع الجديد وكان لهم عمل جيد ولهم حقوق الرعاية الاجتماعية "[75].

ويُعرف كارنيز الهجرة المؤقتة بأنها:" هجرة العمال والطلاب لفترة مؤقتة (بضعة أشهر أوبضع سنوات)، وتقدم فيها تأشيرة مؤقتة للعمال المؤقتين، ولهم مدة إقامة مؤقته، لذلك يُعرف العمال فيها بالعمال المؤقتين أوالعمال الموسميين، وقد تتحول الهجرة المؤقتة إلي هجرة دائمة، عندما تزيد مدة إقامة هؤلاء العمال في البلد المُضيف لهم، لذلك يقول كارينز " يبدومن المشكوك فيه أخلاقيًا أن تطلب الدولة من المهاجرين المؤقتين العودة إلي بلدهم الأصلي بعد أن أمضوا مدة طويلة واندمجوا في المجتمع الجديد، وأصبح لهم حقوق اقتصادية وثقافية واجتماعية"[76].

وعلي هذا، فقد رفض جوزيف كارينز المعايير التي تستخدمها الدول الديمقراطية للتمييز بين المتقدمين للقبول للهجرة، والتيُ تعطي الأولوية لأصحاب المهارات العالية ورفض عدم قبول المهاجرين علي أساس العرق أوالجنس أوالدين، في حين وافق **ديفيد ميلر** (2014) علي الحجج التي قدمها **مايكل الزيز** في الاستبعاد، قائلا: " تتمتع المجتمعات السياسية بحق عام في تطبيق سياسات الهجرة الخاصة بها, أي يحق للدول استبعاد المهاجرين علي أي أساس يحلولها من عرق أوجنس" [77].وعلي هذا دافع ميلر عن وجهة النظر التقليدية في تقييد الهجرة وليس حق الهجرة، وأن للدول سلطة مطلقة في رفض الهجرة، وذلك بخلاف كارنيز.

(75)Carens, Joseph (2013): the Ethics of immigration, ch5,p, go.

(76)Carens, Joseph.H (2008): live in Domestics, Seasonal workers, and Others Hard to Locate on The Map of Democracy, political science, University of Toronto, pp, 161-162.

(77)Miller, D.(2014): Immigration: the Case for Limits, in contemporary Debate in Applied Ethics, Wiley-Blackwell, p, 201.

المطلب الثالث
أخلاقيات الهجرة Immigration Ethics

1-تعريفها:

تنتمي أخلاقيات الهجرة إلي الأخلاق التطبيقية، وهي موضوع واحد ويشمل قضايا فلسفية متعددة ومُعقدة تتعلق بالهجرة المؤقتة والهجرة غير الشرعية، ولاسيما طبيعة ومدي الواجبات الأخلاقية تجاه المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين وحقوق العمال الموسميين وحقوق المقيمين الدائمين وكيفية الوصول إلي المواطنة والعضوية والجنسية وادماج المهاجرين كمواطنين متساويين وعدم استبعادهم على أسُس عنصرية تمييزية. ومن جهة أخرى تركز أخلاقيات الهجرة على حقوق المهاجرين الثقافية والسياسية والقانونية والأخلاقية والاقتصادية وحقوق العمل.

وما يؤكد عليه كارنيز كثيرًا: "أن قضايا الهجرة هي قضايا أخلاقية وليست سياسية, لذلك تعني أخلاقيات الهجرة بالقضايا الأخلاقية التي تثيرها الهجرة إلي الدول الديمقراطية الغنية في أوربا وأمريكا الشمالية مثل الوصول إلي الجنسية والمواطنة وادماج المهاجرين المقيمين والعمال المؤقتين وعدم التمييز في القبول ولم شمل الأسرة، وتركز أخلاقيات الهجرة علي كيفية الولاء بهذه الواجبات الأخلاقية انطلاقًا من الالتزام بالمبادئ الديمقراطية " [78].

كما تعتمد أخلاقيات الهجرة علي تعزيز قيم أخلاقية مثالية، مثل قيم العدالة وقيم المساواة الأخلاقية لجميع البشر, وقيمة رفض التمييز والاستبعاد غير المبرر وقيمة دمج المهاجرين واحترام ثقافتهم، وقيم التسامح الديني.

ومن جهة أخرى يرى كارينز أن مشكلة الهجرة ترتبط بمشكلة العدالة، أي العدالة في الهجرة، فيقول:" مشكلة العدالة لا يمكن سلخها البته عن الأخلاق والسياسة، وما الحديث عن عدالة الهجرة إلا الحديث عن عمل أخلاقي قيمي لا ينفصل عن السياسة، كما تلتزم

(78)Carens, Joseph. H (2011): Immigration and Citizenship, op.cit, p104. and see

Carens, Joseaph.H (2014): An Overview of the Ethics of Immigration, on The right of Exclusion, Ethics and Immigration Policy,Critical Review of International Social and Political philosophy,17 (5), pp,542-543.

(ISSN : 2536 - 9555)

أخلاقيات الهجرة بالمبادئ الديمقراطية وتنادي بأن علينا واجب احترام حقوق وحريات الآخرين وأن يصبح جميع المواطنين متساويين أمام القانون، ولا يجب أن يتعرض الأفراد للتمييز وفقًا للجنس أوالدين" [79].

2-هدفها:

تستكشف أخلاقيات الهجرة أن هناك فجوة متنامية بين السياسة المعاصرة والمعايير الأخلاقية بسبب انتهاك حقوق المهاجرين باستمرار في البلاد الُمستقبلة، لذلك تهدف أخلاقيات الهجرة إلي التقييم الأخلاقي للسياسات والقوانين غير العادلة مثل قانون الاستبعاد الصيني واستبعاد المهاجرين المسلمين علي أساس الدين والعرق، وإظهار أن هذه السياسات خاطئة وتحمل خطأ أخلاقي جسيم، ولكن لا يترتب عليه رفض لسياسة الدولة، بل تعديل تلك السياسة لكي تصبح مقبولة أخلاقيًا، وإظهار كيف أن هذه القرارات السياسية خاطئة من الناحية الأخلاقية وأنه يجب علي الدول أن تعترف بطريقة أخلاقية أن عليها أن تحترم حقوق الإنسان، لذلك تهدف أخلاقيات الهجرة إلي تقديم إصلاح شامل لقوانين وسياسات الهجرة "[80].

كما توضح أخلاقيات الهجرة المعايير الأخلاقية للهجرة، وتُشدّد على عدم انتهاكها من قبل بعض الممارسات اللاأخلاقية، كما تُساعد المواطنين وصانعي السياسات علي الاقتراب من المُثل العليا التي يحملونها بالفعل والكفّ عن تصوير المهاجرين في وسائل الإعلام في أمريكا علي أنهم يمثلون تهديدًا للأمن القومي والثقافة والهوية الوطنية[81].

تركز أخلاقيات الهجرة علي تفعيل حقوق المهاجرين في الممارسة العملية ومُعاملة المهاجرين معاملة إنسانية في البلدان المُضيفة من قبل الحكومات والسكان الأصليين وأصحاب العمل، وتؤكد علي ضرورة تقويم تلك السياسات الفاشلة أخلاقيًا لأنها تنتهك حقوق

(79)Carens, H, Joseph (2011): Immigration and Citizenship, p,103.

(80)Ibid,pp,104-105. And see

Carens, Joseph. H (1998): Islam, Immigration and group recognition, Journal Citizenship studies, Vol2, Issue 3, pp, 481-482.

(81)Carens, Joseph.H (2013): the Ethics of immigration, p, xl.

الإنسان، وهذا موضوع نقاش أخلاقي مُستمر بسبب انتهاك حقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين وتلك هي أزمة مستمرة[82].

لذلك أعتقد أنه يجب أن يصبح هدف أخلاقيات الهجرة رفض قوانين الهجرة العنصرية في منح الجنسية، والتأكيد علي قيمة التسامح الديني والحرية الدينية ورفض التمييز العنصري ضد المسلمين، وإعادة تقييم لكل القوانين غير الأخلاقية التي تحرم المهاجرين المسلمين من الحصول علي الجنسية وتدعم التمييز الديني ضدهم، فهناك تاريخ طويل ومخزي من التمييز الديني ضد المسلمين تحت أسم القوانين، فتلك القوانين تنتهك قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل قانون الحظر الإسلامي.

تعارض أخلاقيات الهجرة القيود المفروضة علي الهجرة، وتري أن حق الهجرة هوحق إنساني وفقًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، وتري أن سياسة الهجرة المقيدّة هي التي تُميز الدول القومية فقط وليس الدول الليبرالية الديمقراطية، وترفض أخلاقيات الهجرة معاملة المهاجرين بطريقة غير أخلاقية، وتري أن هذا من الصعب تبريره في ظل أي نظرية فلسفية أوأخلاقية[83].

ولا تقبل أخلاقيات الهجرة التعصب والتمييز ضد المهاجرين المسلمين وتعارض عدم قبولهم واستبعادهم وتري أنه غير مُبرر أخلاقيًا بسبب الفوارق الثقافية، وترفض أخلاقيات الهجرة جرائم الكراهية ضد المسلمين التي تزيد كل يوم, وتدعوإلي تغيير الرأي العام وسحب الآراء السلبية ضد المهاجرين المسلمين،لأن تلك الآراء تزيد من تفاقم مشكلة الإسلاموفوبيا Islamophobia.

كما تدافع أخلاقيات الهجرة عن الحق في المعاملة المتساوية بين المواطنين والمهاجرين, وترفض المعايير العنصرية في قبول المهاجرين [84].وتدعم أخلاقيات الهجرة حقوق المهاجرين بقوة من خلال بناء جدار حماية بين تطبيق قوانين الهجرة وحماية حقوق

(82)Crens, Joseph. H (1992): Migration and Morality, A liberal Egalitarian Perspective, Ethical issues in the Transnational Migration of people and money, University of Pennsylvania press, pp, 26-27.

(83)Ibid, p,29.

(84)Ibid,p,40.

(ISSN : 2536 - 9555)

الإنسان، وتؤكد علي حقوق المهاجرين في المعاملة الإنسانية دون تعرضهم للتعذيب أوالاعتقال أوالاحتجاز التعسفي أوالترحيل القسري[85]، وعلى هذا تتطلب أخلاقيات الهجرة إلغاء أوتحويل جذري في سياسة الدولة الليبرالية لأنها ليست أخلاقية أوليبرالية، ولا يمكن أن تساعد علي ما يجب القيام به في الممارسة[86].

3-المنهج المثالي والواقعي في أخلاقيات الهجرة

Realistic and idealistic approaches to Ethics of immigration

ينظر أي فيلسوف إلى أي مشكلة أخلاقية ويحاول أن يجد لها حلولًا أخلاقية وفقا للمنهج الأخلاقي الذي يتبناه، لذا تختلف الحلول والرؤى الأخلاقية وفقًا لاختلاف المناهج الفلسفية الأخلاقية لدي كل فيلسوف, وعلى هذا, يتأثر النقاش الأخلاقي حول " أخلاقيات الهجرة " بشكل عام بمنهج الفيلسوف الأخلاقي الذى يتبناه، لذا كان لزامًا علينا أن نعرض منهج جوزيف كارنيز في أخلاقيات الهجرة، هل استخدم المنهج المثالي أم المنهج الواقعي؟.

الواقع أن كارنيز استخدم المنهج المثالي والواقعي معًا ولم يعتمد علي أحدهما دون الآخر، وذلك بعد أن شرح سمات ومميزات المنهج المثالي والمنهج الواقعي على حدة، ثم أوضح أوجه النقص في كلا المنهجين، وذلك كالآتي:-

سمات المنهج المثالي:

يوضح كارينز سمات المنهج المثالي فيقول: " يظهر المنهج المثالي ما يجب علينا فعله أخلاقيًا بسبب قوة التزاماتنا الأخلاقية، وأنه يجب أن تكون الأخلاق فعاله حينما يكون هناك نوع من الارتباط العاطفي بيننا وبين الموضوع الأخلاقي، فهذا يزيد من فاعلية واجباتنا الأخلاقية وحينما تتوافق الأخلاق مع اهتماماتنا طويلة الأجل" [87].

(85)Carens, Joseph. H (1996): Realistic and Idealistic Approaches to the Ethics of Immigration, International Migration Review, Center for Migration Studies of New York, p, 159.

(86) Carens, Joseph. H (2011): Immigration and Citizenship, p, 123.

(87) Carens, Joseph.H (1996): Realistic and idealistic Approaches to the Ethics of immigration, pp, 160 -161.

يعبر هذا النص عند كارنيز عن سمات المنهج المثالي التي ترتبط بالالتزامات الأخلاقية، وما يجب علينا فعله لكى نصبح أكثر إنسانية.ويناقش كارنيز كيف تصبح الأخلاق أكثر فاعلية من وجه نظر معرفيه، ويؤكد علي أن المنهج المثالي هوالذي تُصبح فيه الأخلاق أكثُر إنسانية، فيقول: " أن الأخلاق تصبح أكثر فاعلية في المنهج المثالي، وذلك حين تتوافق مع معرفتنا الأخلاقية ومعتقدات الناس المشتركة حول الصواب والخطأ، وينعكس ذلك في مُمارستنا العملية ومبادئنا الأخلاقية [88].

ومن جهة أخرى، يعرض كارنيز عيوب ومزايا المنهج المثالي، فيقول: " **يمنعنا** المنهج المثالي من تحدي المؤسسات والسياسات الظالمة في الأساس وهذا أساس **ضعفه**، ولكنه في المقابل يقوم بتقييم الواقع الحالي في ضوء المثل العليا لدينا، ولكن هذا المنهج لا يساعدنا في الإجابة علي سؤال حول كيفية التصرف في هذا العالم غير المثالي"[89].

واعتقد أن حجة كارينز حول ضعف المنهج المثالي في مواجهة الواقع غير مُقنعه بدرجة كبيرة، فإذا كان المنهج المثالي هوالذي يقوم بالتقييم الأخلاقي للسياسات الحالية اللاأخلاقية لكي تسلك سبيل العدالة، وتصبح سياسات عادلة وليست ظالمة، فهوأيضًا الذي يُخبرنا بما يجب علينا فعله ويصبح فعلنا صوابًا أخلاقيًا، فكيف بعد ذلك يدعي كارينز أن أساس ضعفه يكمن في أنه لا يصمد أمام تحدي السياسات الظالمة، اعتقد أن العكس هوالصحيح وهوأن السياسات الخاطئة الظالمة هي التي يجب أن لا تصمد أمام هذا التقييم الأخلاقي لها من قبل المنهج المثالي لأنها بظلمها تصبح ضعيفة وأن المنهج المثالي قوي وليس ضعيف كما زعم كارنيز، كما أن هذا المنهج المثالي هوالذي يستطيع أن يساعدنا في التعامل مع هذا العالم غير العادل لكي لا تتصرف بطريقة نفعية.

---

(88) Ibid, p, 163.

يعكس هذا النص طبيعة الأخلاق النسبية عند كارينز حين تقوم علي معتقداتنا المتغيرة النسبية حول الصواب والخطأ، لذلك يضيع معني الصواب والخطأ أوالخير والشر بعد أن يقع في دوامة النسبية وذلك حينماُ تبني الأخلاق علي معتقدات الناس المتغيرة، فالتاريخ يشهد أن معتقدات الناس في كثير الأحيان قد تكون خاطئة.

(89)Carens, Joseaph (1996): Immigration, Politic and Ethics, Appropriations and Idealism, International Migration Review, 30 (1): pp, 166-167.

(ISSN : 2536 - 9555)

سمات المنهج الواقعي:

يوضح كارنيز صفات المنهج الواقعي فيقول: " وفقًا للمنهج الواقعي فإنه لا يمكن للمرء أن يَطلب من الناس أن يتصرفوا باستمرار ضد ما يعتبرونه الأفضل بالنسبة لهم علي المدي الطويل وكأنهم قديسين وأبطالًا، فمثلا كلما كانت الأخلاق تتعارض مع مصالح الناس علي المدي الطويل، كلما كانت تلك الأخلاق أضعف، وعلي سبيل المثال، من مطالب الأخلاق المثالية الايثارية واعطاء نصف ثروتنا للفقراء المهاجرين، وهذا أمر غير معقول(90).

ومن جهة أخري، من مزايا المنهج الواقعي:" إنه يريد تفادي وجود فجوه كبيرة بين الواقع وبين ما يجب أن يكون، ويركز علي ما هومُمكن بالنظر إلي الحقائق القائمة، ولكنه قد يُبرر ما هوغير مسموح به أخلاقيًا"(91).

ونظرًا لعيوب كلًا من المنهجين، فلقد استخدم كارنيز المنهجين في أخلاقيات الهجرة، فيقول: " تتطلب المناقشات الأخلاقية حول الهجرة كل من النهجين، المثالي والواقعي معًا، لكي تتكون لدينا مجموعة كاملة من وجهات النظر"(92). وعلي هذا، استخدم كارنيز المنهج المثالي والواقعي في أخلاقيات الهجرة ورفض أن يعتمد علي أحدهما دون الآخر، قائلا: " من وجهة نظري، لم تحظي النظرية المثالية أوالنظرية الواقعية بعد بأهمية مكتملة في أخلاقيات الهجرة، كما أن هناك فجوة بين المنهج المثالي والواقعي في أخلاقيات الهجرة، ولا

(90) Ibid, p, 163

اعتقد إنه من الطبيعي أن تتعارض الأخلاق المثالية مع مصلحة الشخص الأناني مثلا, فطريق الأنانية في الاتجاه المعاكس لطريق المصلحة, وتحتاج الأخلاق إلي تضحية وليس الحرص علي مصلحة أومنفعة, وهذا هوالمعقول بخلاف وجهة نظر كارنيز, أما إذا تصرفنا جميعا مثل كارنيز فستندلع الكارثة, لذلك تناسي كارنيز قيمة الإيثار والتضحية والمساعدة للفقراء.

(91) Ibid, p, 164.

أعتقد أنه من عيوب المنهج الواقعي أوالواقعية أنها ترتد إلي توماس هوبز الذي يرى أن الأخلاق مُلزمة في وجود صاحب السيادة, وبما إنه لا توجد سيادة عالمية قادرة علي مُعاقبة الدول, فإن الدول لا يمكن أن تكون مُلزمة بأي عقود أوالتزامات أخلاقية نحوالغرباء أوالمهاجرين.

(92) Ibid, p, 169.

يجب أن تزيد هذه الفجوة أكبر من اللازم لأن الأخلاق تُعتبر موجهة بشكل أساس للعمل من أصحاب النظرية المثالية"[93].

يوضح هذا النص عند كارينز أن المناقشات الأخلاقية في الهجرة تحتاج إلي كل من النهجين، ولكن متي نستخدم المنهج المثالي ومتى نستخدم المنهج الواقعي؟، يقول كارينز: " حينما نرفض النظرة التقليدية للهجرة، وحينما نَصف الوضع الراهن بأنه غير عادل فإننا نعتمد علي المنهج المثالي، ولكن حينما تكون المثالية مُتطرفة وتبعدنا عن ذلك العالم الواقعي والحقيقي والحقائق الفعلية يُفضل المنهج الواقعي" [94].

يعبر هذا النص عند كارنيز أن كلا من النهجين (المثالي/ الواقعي) يكمل الآخر، وأن كارينز رفض المنهج المثالي المتطرف فقط الذي يبعدنا عن الواقع ورفض المنهج الواقعي المتطرف الذي يرمينا في قبضة الأنانية ومصلحتنا الشخصية علي حساب مصالح الآخرين.

وعلي هذا, يدافع كارنيز عن المنهج المثالي المُعتدل في حق الهجرة فيقول: " تكمن المشكلة في المنهج الواقعي المتطرف أنه يقبل مثلا العبودية ويري أنها مسموح بها أخلاقيًا، ففي القرن السابع والثامن عشر، كانت العبودية في أمريكا مؤسسة اجتماعية مستقرة، ولم يكن موجود سوي الارتباط العاطفي مع العبيد وكان الغاء العبودية غير ممكن من الناحية السياسية الواقعية إلي أن تغير الواقع وأصبح وجود العبيد غير مقبول أخلاقيًا، وأصبح غير مسموح أخلاقيًا بالعبودية " [95].

يؤكد هذا النص عند كارينز أن المنهج المثالي يستطيع تغيير الواقع فعلا كما في حالة إلغاء العبودية، لذلك لا يحتاج الفلاسفة الأخلاقيين إلي الاهتمام بالواقع والحقائق التجريبية فقط، فهذا الواقع قد يتغير مثل حالة العبودية، لذلك يجب علي فلاسفة الأخلاق أن يتطلعوا

(93) Carens, Joseph. H (1996): Realistic and idealistic approaches to the Ethics of Immigration, pp, 164 -165.

(94) Carens, Joseph.H (1992): Migration and Morality, A Liberal Egalitarian Perspective, p, 46.

(95) Carens, Joseph. H (1996): Realistic and Idealistic Approaches to The Ethics of Immigration, p, 165.

(ISSN : 2536 - 9555)

إلي المُثل العليا وليس الفعلية لكي يستطيعوا تغيير هذا الواقع للأفضل بشرط أن لا ننفصل عن هذا العالم الواقعي الحقيقي ونسبح بعيًدا عنه.

أي أن المنهجان ضروريان لأخلاقيات الهجرة وكل منهم يكمل الآخر, ويجب أن نتمسك بالمثالية المعقولة والواقعية المعتدلة وتأكيدًا لذلك، يقول كارينز (1986): " ينبغي علي المرء أن يستخدم النظرية الواقعية المعتدلة في الهجرة حينما يكون هدف المرء هوتقييم مُؤسسات أومُمارسَات معينه أوتحديد أهداف طويلة الأجل، وأن يستخدم المنهج المثالي المعتدل ليضع المعايير الأخلاقية والمثل العليا للهجرة "[96].

يؤكد هذا النص عند كارينز أن كل من المنهج المثالي والواقعي له مزاياه وعيوبه، له نقاط قوه وضعف، وكل منهج منهما يساعدنا علي اكتساب فهم أفضل للتعامل مع قضايا الهجرة.

ولقد أكد كارينز علي نفس المعنى في هذه العبارات أيضًا، فيقول: " تكمن قوة المنهج الواقعي في أنه قادرًا علي إخبارنا بما يجب القيام به هنا، ولكن يميل هذا النهج إلي اضفاء الشرعية علي الظروف الحالية حتي لوكانت غير عادلة" [97]، وتكمّن قوة المنهج المثالي في أنه لا يوجد لديه مثل هذا الاتجاه ولكنه أقل ارتباطًا بالظروف الحالية وفي نفس الوقت لدية امكانيات أكثر أهمية"[98].

توضح هذه النصوص عند كارينز أمرين:

الأول– قد يُبرر المنهج الواقعي المُتطرف بعض الأمور غير العادلة ويري إنها مبرره ومسموح بها أخلاقيًا، وتلك هي مشكلته الأخلاقية.

الثاني– بالرغم من أن المنهج المثالي يُدافع دائمًا عن ما هوجائز ومسموح به أخلاقيًا، ولكنه قد ينفصل عن العالم الواقعي أحيانًا وتلك هي مشكلته الأخلاقية.

---

(96) Carens, Joseph.H (1986): Rights and Duties in an Egalitarian Society, journal political theory, Vol 14, Issue 1, pp, 33 -34.

(97)Carens, Joseph. H (1996): Realistic and Idealistic Approaches to The Ethics of Immigration, p, 165.

(98)Carens, Joseph.H (1986): Rights and Duties in an Egalitarian society, p p, 33 -34.

وعلي هذا، يري كارنيز أن المنهج المثالي المتطرف:" يعاني عددًا من المشاكل لأنه ينقل الفرد من المشكلة الفعلية إلي مَناقشات نظرية مثالية مجردة، وهذا الانتقال ليس دائمًا واضحًا، لذلك يفشل هذا المنهج في الانتقال من ظروفنا الواقعية إلي ظروفنا المثالية، ولوأني أفضله كثيرا لأنه يعني الاقتراب من المثل الأعلى " [(99)].

ويضيف كارنيز أنه" حين النظر إلي الهجرة من منظور مثالي مُتطرف يختفي عنك عدد من المشكلات المهمة، علي سبيل المثال، في عالم عادل تمامًا لن يكون هناك لاجئون ومهاجرون مؤقتون أوعمال موسميون تَضيع وتنُهب حقوقهم لذلك فلا يجب الاكتفاء بالنظرية المثالية المتطرفة وحدها في دراسة أخلاقيات الهجرة"[(100)].

وصفوة القول، يمكننا أن نستنتج الآتي:

1-رفض كارنيز في مقالته " الأجانب والمواطنين " (1987)، المنهج المثالي المتطرف فقط، قائلا: " أنه لا تؤخذ الحقائق التجريبية والواقعية في الاعتبار علي الاطلاق في المنهج المثالي المتطرف".

2-قبل كارنيز المنهج المثالي المعتدل وعارض المنهج الواقعي المتطرف في مقالته " من يجب أن يدخل؟", (1996)، ورفض سلطة الدولة التقديرية علي المهاجرين ورأي أن هناك واجب أخلاقي في قبول المهاجرين وعدم استبعادهم, لذلك يجب دمجهم في المجتمع.

3-قبل كارنيز في مقالته " المناهج المثالية والواقعية ", كلا النهجين (المثالي، الواقعي) معًا، وأكد علي إنهما يكملان بعضهما البعض، ولكن كارينز مثلا في كتابه "أخلاقيات الهجرة " عام (2013) كان متمسكًا بالمذهب المثالي فقط ورافضًا للمنهج الواقعي تمامًا ويشهد علي ذلك موقفه من الحق في الهجرة ودفاعه عن حقوق المهاجرين في العضوية، المواطنة، الحقوق الأخلاقية، الاقتصادية والحماية من الاستغلال.

إذا ما كان جوزيف كارنيز متأرجحا بين المنهج المثالي والواقعي في معالجة قضايا الهجرة، فيمكننا أن نشير إلي **جلستون** الذى تمسك بالمنهج الواقعي فقط، حين يقول: " يجب أن نؤكد علي المذهب الواقعي فقط في التعامل مع قضايا الهجرة، لأن المنهج المثالي لا يصلح للتعامل مع قضايا الهجرة، لذلك فإن النظرية الواقعية هي الصورة المثلي للتعامل

(99) Ibid, p, 168.

(100) Ibid, p, 164.

(ISSN : 2536 - 9555)

مع تحديات الهجرة، في العقود الأخيرة ظهر البديل "الواقعي" للنظريات المثالية في السياسة، هدف هذا المنهج الواقعي هورفض الفكر الطوباوي، ويجب أن يقدم الواقعيون عددًا من الانتقادات الجوهرية والمُلحة للنظرية المثالية"[101]. ولكن **جلستون** يرجع مرة أخري فيقول أن الواقعية من الممكن أن تكون غير مكافئة للمثالية، وهذا واضح في قوله: " لم يتضح بعد إذا ما كانت الواقعية تشكل بديلًا إيجابيًا متماسكًا للمثالية وهناك الكثير من النقاش بين المثاليين والواقعيين، والخلافات بينهم عميقه ولم تُحسم بعد، ولكن الأكيد أن السياسة لا تهتم سوى بالمنهج الواقعي أما الأخلاق فيكفيها المنهج المثالي وحده " [102].

المنهج المثالي المعتدل عند جوزيف كارينز والمنهج الواقعي عند ديفيد ميلر

إذا كان جوزيف كارينز دافع عن حق الهجرة وبالتالي رفض القيود المفروضة علي الهجرة، وطالب بقبول المهاجرين وعدم استبعادهم، وقدم دفاعًا مثاليًا ليبراليًا عن ما يجب أن تكون عليه سياسة الهجرة لكي تكون عادلة، ودافع عن حقوق المهاجرين باستمرار, وجعل الأولوية للأشد فقرًا في العالم، ودافع عن مبدأ تكافؤ الفرص وجعل له الأولوية عن حق الدولة في تقرير المصير الوطني، ورفض القومية ونادي بالعالمية، وهوفي ذلك كان متمسكًا بالمبادئ الليبرالية ومعتمدًا علي المنهج المثالي، وذلك في كتابة "أخلاقيات الهجرة" (2013), فإننا يمكننا أن نجد **ديفيد ميلر** علي النقيض تمامًا من كارنيز بسبب الاختلاف في منهجهما، فقد كان منهج ميلر واقعي للغايه، لذلك نجده يدافع عن القيود المفروضة علي الهجرة ويقدم دفاعًا واقعيًا عن مراقبة الهجرة علي أساس الحق في تقرير المصير والسيادة

(101) Agalston, William (2010): Realism in political theory, European Journal of Political theory, Vol9, Issue(4):pp, 386-387.

يوضح هذا النص عند جلستون أنه يقدم فقط بديلا للنظرية المثالية، وهي النظرية الواقعية التي تتفق مع المصالح الوطنية ونظرية المصلحة وتتعارض مع القيم الأخلاقية وما يجب أن يكون.

(102) Ibid, 388.

اعتقد أنه من الخطأ أن يزعم جلستون أن الفلسفة الأخلاقية هي صاحبة المنهج المثالي، والفلسفة السياسية هي صاحبة المنهج الواقعي، لأن الفلسفة السياسية تحتاج إلي النظرية المثالية لكي لا تكون سياسة ميكافيلية قمعيه قبيحة، ويجب أن يكون الحاكم أخلاقي والسياسة أخلاقية، واعتقد أن جلستون يعبر عن استمرار لأعمال توماس هوبز وميكافيلى في الأنانية والتمسك بالقوة والمصلحة الشخصية أوالوطنية المزيفة ووالغاية تبرر الوسيلة.

المطلقة للدولة في تقرير من يجب أن يدخل؟، ويقلل من قيمة مبدأ تكافؤ الفرص، ويجعل الأولوية للمواطنين ويتمسك بالقومية بدلا من العالمية. ففي كتاب **ميلر**, (الغرباء في وسطنا),(2016), نجده يقدم فلسفة واقعية للهجرة تنطلق من العالم كما هو[103] ولذلك يقول:"يجب أن نستخدم المنهج الواقعي في وصف العالم الحقيقي، وأن لا نتجاهل الواقع السياسي في أزمة الهجرة الحالية وحل مشاكلها المعقدة والتعامل معها باستخدام منهج واقعى وليس مثالي, لذلك يجب أن نبدأ بالفعل من العالم كما هو"[104].

وعلاوة علي ذلك, يقول **ميلر** " يجب أن نستخدم المنهج الواقعي في مسألة الهجرة، ومن غير المعقول أن نعتبر المساواة في الفرص أكثر أهمية من تقرير المصير الوطني، وعلينا متابعة مصالحنا الوطنية وأن نجعل الأولوية للسكان الأصليين، فالواجبات التي ندين بها لمواطنينا أكبر من الواجبات التي ندين بها للغرباء[105].

يوضح هذا النص عند ميلر كيف كان متمسكًا بالمذهب الواقعي لذلك رأى أن علي الدول أن تُتَابع مصالحها الخاصة، ومن مصلحتها حق تقرير المصير الوطني وليس مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص، ومن ثم كان ديفيد ميلر علي طرفي النقيض من جوزيف كارنيز، لأن

(103) Kukathas, Chandran (2017):On David miller, on immigration control, Singapore management university, Critical Review of International Social and Political Philosophy, Vol20, Issue 6,p, 198.

(104) Miller, David (2017): Migration and Justice, A reply to my critics, Critical Review of International Social and Political Philosophy, Vol 20, Issue 6, pp, 768-769.

And see Miller, David (2016): Stranger in our Midst, Harvard University press, Harvard, p, 13.

(105) Owen, David (2016): Refugees, Economic migrants and Weak Cosmopolitanism, Critical Review of international social and political Repository, University of Southampton Institutional,20(6), pp, 751-752.and sea Miller, David (1988): The Ethical Significance of Nationality, Ethics, Vol 98, Issue4, pp, 665-666.

(ISSN : 2536 - 9555)

ميلر دعم بقوه تكافؤ الفرص ورفض تقرير المصير ورفض جعل الأولوية للأشد فقرًا، لذلك جعل الأولوية للمواطنين الأصليين.

ومن أجل تمسك **ميلر** بالمنهج الواقعي دافع عن الأولوية يجب أن تكون لأبناء الأرض وليس للأجانب والغرباء، ودافع عن القومية المتهافتة، وأعتقد أن المثالية تتجاهل الواقع السياسي، قائلا:" إننا ينبغي أن نحل المشاكل الأخلاقية المعقدة لا أن نتعالى عليها"[(106)].

واعتقد أن ميلر ينتمي إلي النظرية الواقعية المتطرفة التي لا تهتم بما يجب أن يكون، والتي تركز علي الواقع السياسي, لذلك رفض الواجب أوما يجب علينا فعله, وانطلق من العالم كما هوولم يتجاوز ما هوكائن إلي ما ينبغي أن يكون، ورفض التطلع إلي العالم المثالي، واعتقد أن هذه هي العدالة المزعومة، لذلك اعتبر المهاجرين غرباء في حين اعتبر كارنيز المهاجرين مواطنين ورفض عدم التمييز بين المهاجرين والمواطنين في الحقوق والمعاملة, ما أحاول أن أوضحه هنا أن الفرق في النظر إلي مشكلة المهاجرين بين كارنيز وميلر يكمن في اختلاف المنهج عند كل منهما.

وإذا ما كان **جوزيف كارنيز** تمسك بالمنهج المثالي والواقعي المعتدل في أخلاقيات الهجرة، وتمسك **ديفيد ميلر** بالمنهج الواقعي فقط في أخلاقيات الهجرة، فإننا يمكننا أن نجد أن **فيت بدر** Bader رفض المنهج الواقعي في الهجرة علي نحوقاطع معتبرًا المنهج الواقعي يرادف الأخلاق عند هوبز، قائلا: " تعتمد العلاقات الدولية علي النظرية الواقعية التي ترى أن الدول ليست مُقيده بالأخلاق في تعاملاتها مع الأفراد الأجانب، وتعتمد هذه النظرية الواقعية علي افتراض هوبز الذي يرى أن الأخلاق مُلزمة للدول في وجود صاحب السيادة، وبما أنه لا يوجد سيادة عالمية قادرة علي مُعاقبة الدول، لذلك فإن الدول لا تكون مُلتزمة

(106) Parvin, Phil (2016): Idealism, Realism and immigration, David Miller's, Strangers in our Midst, Journal of critical Review of international social and political Philosophy, Vol20, Issue, 6.

And See, Fine, Sarah (2016): Migration, Politics Philosophy, and the real world symposium on David Miller's Strangers, Vol20, Issue (6), pp, 719-720.

أخلاقيًا بأي عقود، ولذلك فليس هناك واجبات من أي نوع علي الدول تجاه الأجانب والمهاجرين، وحينما نرفض النظرية الواقعية فإننا نرفض كذلك الأخلاق الهوبزية"[107].

اعتقد أن حجة فيت بدر مُقنعه أخلاقيًا, وكم كان محقا في اعتقاده بتشابه المنهج الواقعي بالأخلاق الهوبزية الأنانية، ولذلك أعتقد أن النظرية الواقعية تفشل أخلاقيًا في صيانة الأخلاق والتطلع نحوالكمال والمثل الأعلى.

3-المنهج النفعي عند جوزيف كارينز Utilitarian approach of Joseph Carens

استخدم جوزيف كارنيز المنهج النفعي في الدفاع عن حق الهجرة في تناوله لقضايا الهجرة المختلفة، ولذلك نجده يقول: " النفعية هي فلسفة تعمل علي تعظيم المنفعة الكلية "maximize total Utility"، وهي التي تقرر بأنه ينبغي أن يكون هدفنا تحقيق أقصي قدر من المنفعة العامة الكلية والصالح العام، فهي مرتبطة بفكرة التكلفة والعائد, وفيها يتم تحديد الفوائد والأعباء المُلقاة علي عاتقنا، كما يتم تحديد أخلاقية الفعل من حيث نتائجه، أي يعتمد الصواب الأخلاقي لأي فعل علي مدى إسهامه في تعظيم المنفعة أوالمصلحة العامة"[108].

وتقدم النفعية تبريرات قوية لحق الهجرة، ومن أهم هذه التبريرات النفعية، أن الهجرة أفضل لرفاهية الإنسان وإنها تُحقق مكاسب في الاقتصاد وتحقق نمواقتصادي كبير ومكاسب نفعية هائلة، وتزيد بشكل كبير من القدرة الانتاجية وتحدث زيادة في الانتاج العالمي وزيادة في الناتج المحلي وتوفر عماله رخيصة، أي أن نتائج الهجرة الاقتصادية تفوق اعبائها لأنها تستفيد من مواهب المهاجرين في اقتصاد الدولة, لذلك فهناك حق في الهجرة من المنظور النفعي.ولقد قدم كارنيز هذه التبريرات النفعية للهجرة في مقالته "الأجانب والمواطنون"، (1987)، فمثلا يقول في حق الهجرة: "أنه قد يرغب الكثيرين من الفقراء والمضطهدين في

(107) Bader, Veit (2005): The Ethics of Immigration, University of Amsterdam, p, 336.

(108) Carens, J.H (2003): Who Should Get in?, the Ethics of Immigration admissions, Ethics, p, 91.

(ISSN : 2536 - 9555)

مغادرة بلدانهم الأصلية في العالم الثالث للمجيء للمجتمعات الغربية، ولا يجب استبعادهم من منطلق النفعية "[109].

يوضح هذا النص عند كارينز أنه يجب قبول الفقراء من أجل تعظيم الفائدة والمنفعة المتبادلة أوالمصلحة لجميع المواطنين والمهاجرين معًا. كما يشير كارنيز: " وفقا للنفعية، فإنه يجب علي كل شخص أن يراعي مصالح جميع الأشخاص، وليس مراعاة فائدة ومصلحة بعض المواطنين، لذلك فإن الهجرة فعل أخلاقي لأنها تعمل علي تعظيم المنفعة والمصلحة المتبادلة لكلا الطرفين، ومن ثم تبدوقيود الهجرة غير مُبررة وفقًا للمنهج النفعي"[110]. وإذا ما كان جوزيف كارنيز استخدم المنهج النفعي ودافع به عن حق الهجرة ورفض قيود الهجرة ورأي إنها غير مُبرره أخلاقيًا، ورأي أن فوائدها تفوق تكاليفها أوالأعباء التي يجب أن تتحملها الدولة المضيفة، في حين نجد **ديفيد ميلر** استخدم أيضًا المنهج النفعي ولكنه توصل الي نتائج متعارضه تمامًا مع كارنيز، فمثلا يقول: "يجب أن تصبح الهجرة أقل تكلفة للدولة المستقبلة، كما يجب أن يتوافق قبول المهاجرين مع الاحتياجات الاقتصادية لأصحاب العمل في القطاعين العام والخاص في الدول المستقبلة، لذلك يقر المنهج النفعي بفرض قيود شديدة علي الهجرة " [111].

واعتقد أن جوزيف كارنيز لم يكن نفعي حين قال: " لدينا التزام عميق باحترام جميع البشر كأشخاص أخلاقيين متساويين ولدينا التزامات أخلاقية نحوالغرباء مهما كانت العواقب كما أن العدالة تحظر أنواع معينة من السياسات تجاه المهاجرين، ويجب علي أي دولة تدعي إنها ديمقراطية أن تستخدم مجموعة من السياسات المسموح بها أخلاقيًا، ويجب الحصول علي معاملة عادلة للمهاجرين ويجب التعبير عن إرادتهم الحرة في الحكم، فالديمقراطية تتطلب مشاركة المحكومين في الحكم، ولا يوجد سبب لاستبعاد الأجانب من

(109) Carens, Joseph.H (1987): Aliens and citizens, the case for open borders, p, 263.

(110) Carens, Joseph.H (1996): Realistic and Idealistic Approach to the Ethics of Immigration, p, 163.

(111)Miller, David (2008): Immigrants, Nations and Citizenship p,191.

عملية صنع القرار"[112]، ولكنه كان نفعي للغاية حينما صرح بأن" هناك مكاسب صافية للهجرة أهمها العمالة الرخيصة " [113]. وإذا ما كان جوزيف كارنيز قبل المنهج النفعي, فإننا نجد **جون رولز** يرفض المذهب النفعي، ويقول رولز: " يفشل المذهب النفعي في أن يفي باحتياجات الأسوأ حالًا، ولا يصون الأخلاقية لأنه يقيس الأعباء والفوائد، ويجب أن تصبح الفوائد أقل والأعباء أكثر " [114]

المبحث الثاني: حقوق وواجبات المهاجرين النظرية

المطلب الأول: حقوق وواجبات المهاجرين(المفهوم/ الهدف)

(1) مفهوم حقوق وواجبات المهاجرين.

(2) هدف حقوق وواجبات المهاجرين.

المطلب الثاني: واجبات المهاجرين النظرية

(1) التكيف الثقافي

(2) الاندماج الثقافي والاجتماعي.

المطلب الثالث: حقوق المهاجرين النظرية

(1) سمات حقوق المهاجرين النظرية (حقوق عالمية إنسانية/ ليبرالية ديمقراطية/تستند علي نظرية العدالة).

(2)- حقوق العضوية الاجتماعية للمهاجرين وابنائهم.

(3) -حقوق الجنسية (المكتسبة بالميلاد/ والمزدوجة).

(4)- حقوق المواطنة (الموروثة/ المزدوجة/ الديمقراطية/ متعددة الثقافات).

---

(112)Carens, Joseph.H (2013): the Ethics of Immigration, p, 13.

(113(Carens, Joseph.H: Who Belongs?, Immigration, Democracy and Citizenship, Ch 10, the claims of community, p, 25.

(114) Rawls, John (1976): Distributive Justice, p,38.

(ISSN : 2536 - 9555)

المبحث الثاني
حقوق وواجبات المهاجرين النظرية

تمهيد: في هذا المبحث سوف نلقي الضوء علي حقوق وواجبات المهاجرين النظرية عند جوزيف كارنيز، وذلك بعد أن نقوم بتوضيح الإشكالية الأخلاقية الموجودة بالفعل بين تلك الحقوق والواجبات، واستكشاف الغاية المرجوة من التأكيد علي تلك الحقوق النظرية وهي تعزيز قيم الديمقراطية والمساواة لجميع البشر وقيم العدالة وحقوق الإنسان العالمية، وكذلك توضيح واجبات المهاجرين التي تتمثل في التكيف الثقافي والاندماج المعقول، بالإضافة إلي توضيح حقوق المهاجرين النظرية والتي تكمن في حقوق العضوية والجنسية والمواطنة وذلك علي النحو التالي:-

المطلب الأول
مفهوم حقوق وواجبات المهاجرين

يري **بيتر هيجنز**(*) أن هناك فجوه متنامية بين حقوق وواجبات المهاجرين النظرية في القواعد الليبرالية الأخلاقية وبين ما تنطوي عليه السياسة المعاصرة بالفعل تجاه المهاجرين وفقدان حقوقهم العملية، لذلك يقول: "إن الحقوق والواجبات التي ينبغي أن يتحملها المهاجرون هي من بين أكثر المواضيع التي نُوقشت بشده في الأخلاقيات السياسية في المجتمعات الليبرالية اليوم، وهناك اختلاف كبير وبشكل ملحوظ حول حقوق وواجبات المهاجرين في الخطاب الشعبي والرأي العام، وإن كان هناك إجماع كبير من بين الفلاسفة حول العديد من المسائل المتعلقة بحقوق وواجبات المهاجرين في المجتمعات الليبرالية"(115).

إذن هناك اتفاق علي حقوق وواجبات المهاجرين بين الفلاسفة وهناك اختلاف حول حقوق وواجبات المهاجرين بين المواطنين وفى وسائل الاعلام.

(*) بيتر هيجنز Peter Higgins

هواستاذ مشارك في الفلسفة ورئيس قسم الدراسات النسائية في جامعة ميتشجان الشرقية، تدور ابحاثه حول القضايا المتعلقة بالعدالة العالمية, وهومؤلف كتاب عدالة الهجرة، عام 1913.

. Higgins, w.peter (2018): the Rights and Duties of immigrants in liberal societies philosophy compass

(115)Higgins, w.peter (2018): the Rights and Duties of immigrants in liberal societies, philosophy compass, Vol13, Issue 11, p,1127.

ومن ناحية أخري، يري **ديفيد ميلر** أن تلك الحقوق والواجبات ليست حقوقًا وواجبات قانونية فقط، بل يجب أن يكون هناك توازن عادل بين تلك الحقوق والواجبات من كلا الطرفين، لذلك يقول: " هناك حقوق للمهاجرين وواجبات عليهم، هناك واجبات نحوالدولة من قبل المهاجرين وواجبات علي الدولة للمهاجرين، وهناك واجبات علي المواطنين الأصليين تجاه المهاجرين، يجب علي هؤلاء المواطنين المحَليين تعديل مُمارساتهم وثقافاتهم لاستيعاب الوافدين الُجدّد، ويجب علي المهاجرين أن يندمجوا في الثقافة الوطنية للمجتمع المُستقبل لهم ويجب تعلم اللغة الوطنية وبعض جوانب من تاريخ البلاد وثقافاتها السياسية، ويجب علي الدولة الاستجابة لطلبات المهاجرين طالما استطاعوا أن يدخلوا اليها، فإذا كانت الدولة تدعم بناء الكنائس فقط، فيتعين عليها بدء دعم المساجد، ويجب أن يُؤخذ هذا في الحسبان، ويجب علي المهاجرين أن يصبحوا قادرين علي قبول مسؤوليات المواطنة " [116].

2-هدف تعزيز حقوق وواجبات المهاجرين:-

تهدف حقوق المهاجرين إلي تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ورفض التمييز العنصري, والتحرر من الهيمنة, ورفض القضاء علي أصوات المعارضة، والتأكيد علي صعود قيمة التسامح واحترام الآخرين، وممارسة هذه الغايات المقبولة أخلاقيًا في الواقع المعاصر[117].

ومن جهة أخري، نجد أن حقوق المهاجرين هي حقوق أخلاقية وسياسية معًا, وتهدف الحقوق السياسية إلي حماية حقوق الإنسان، وتهدف الحقوق الأخلاقية إلي عدم التمييز أوالاستبعاد علي أساس العرق والجنس، ومن واجبات المواطنة واجب طاعة القوانين ودفع الضرائب [118]. وعلاوة علي ذلك، يجد كارنيز: "أن هناك ترابط بين الحقوق والواجبات،

(116) Miller, David (2008): Immigrants, Nations and Citizenship, pp,112-113.
يوضح هذا النص عند ديفيد ميلر أن كل طرف له بعض الحقوق ضد الآخر وعليه بعض الواجبات والالتزامات نحوالآخر, ويجب أن تتوازن الحقوق مع الواجبات.

(117) Favell, Adrian (1997): Citizenship and Immigration: pathologies of a progressive philosophy, Journal of Ethics and Migration Studies, Vol23,Issue 2, pp,178-179.

(118) Carens, Joseaph (1986): Rights and Duties in the Egalitarian Society,pp,44-45.

(ISSN : 2536 - 9555)

وهذا الارتباط ضروري جدا، فأنا علي بعض الواجبات لذلك امتلك بعض الحقوق، ويجب أن تتساوي الواجبات مع الحقوق بالضرورة لكي لا تصبح الواجبات عبء أخلاقي ثقيل وأمر سخيف للغاية وأمرُ مضلل يفتقر إلي الأسس الأخلاقية، أي أنه يجب أن يحدث توازن عادل بينهما, ولا يجب أن تتآكل واجبات المواطنة بسبب ضياع حقوق المواطنة " [119].

ومما شجع حركة حقوق المهاجرين علي الظهور حاليًا هواستخدام دونالد ترامب خطابًا عنصريًا بشكل صارخ حول رفض الهجرة، وكم كان حديثة رجعي مُتخلف مليء بالعنصرية وبعيدً عن الليبرالية والمساواة، وهذا حول الهجرة إلي مشكلة عرق وجنس، وجعل هناك قلق عنصري أبيض، ونجد **ديلان ماثيوز** يقول: " اعتقد أنه من النفاق بالنسبة لدونالد ترامب إثارة المشاعر المعادية للمهاجريين مع توظيف مهاجرين غير شرعيين في أعماله في نفس الوقت، وهذا فيه استغلال طبقي، لذلك فإن هذا الترامب هوحالة شاذه، وكم هوأحمق لأنه يستمر في دعم تقييد الهجرة وفي نفس الوقت يوظف المهاجرين غير الشرعيين في شركاته التجارية"[120].

المطلب الثاني
واجبات المهاجرين

رأي كارينز أن هناك واجبات مُلقاه علي عاتق المهاجرين كما أن لهم حقوق أيضًا، ومن أهم هذه الواجبات، التكيف الثقافي، والاندماج الاجتماعي.

1-التكيف الثقافي:

يحدث ذلك التكيف الثقافي بمعرفة المهاجرين لغة وثقافات المجتمع المُضيف، وهي واجبات ثقافية، ويجب أن يصبح هذا التكيف الثقافي تكيف مُقبول ومعقول، بمعنى أن لا نتوقع تطابق المهاجرين مع المواطنين، لذلك فهو تكيف وليس تطابق أوضياع هوية المهاجر وذوبانها وانصهارها تمامًا في المجتمع الجديد، وحينما يحدث هذا التكيف المعقول من قبل المهاجرين يحدث الاندماج لهم في المجتمع، وفي ذلك يقول كارينز: " يجب علي هؤلاء المهاجرين معرفة اللغة ومعرفة ثقافات المجتمع المستقبل، وأن يحدث التكيف الثقافي

(119) Ibid,p,48.

(120) Matthew, Dylan (2014): the Case for open Borders, op.cit,,p, 144.

المعقول"[121]. وبالإضافة إلي ذلك، يري كارينز:" يجب أن يكون هناك نوع من التكيف المُتبادل بين المهاجرين والأغلبية من المواطنين، ومن المتوقع أن يتعلم المهاجرين الثقافة السائدة في المجتمع، ويجب علي المهاجرين أن يكتسبوا كل الأدوات الاجتماعية للعمل بفاعلية في المجتمع الجديد بما في ذلك إتقان اللغة الرسمية "[122].

كذلك يشير كارينز في "أخلاقيات الهجرة"،(2013) إلي أنه: " يجب علي المهاجرين أن يتقنوا اللغة الرسمية وعليهم أن يتقبلوا بعض المُمارسات الراسخة في الولاية "[123].

ومن جهة أخري، يصرح كارينز " أنه يجب علي الدول في المقابل دعِّم قيم التسامح الليبرالي ودعم الهوية الثقافية للمهاجرين واحترام التعددية الثقافية" [124]. "وفي المقابل يجب أن نُطالب المهاجرين أن ينضموا إلي مجتمعنا بشكل معقول" [125].

ويري **ديفيد ميلر** "من أهم واجبات المهاجرين قبول المبادئ الأساسية للديمقراطية الليبرالية حيث يتم التأكيد عليها بالفعل في ممارسات الدولة، ويجب علينا أن نوضح أن القبول أقل من الإيمان، بمعني أن لا تطلب الدولة المضيفة من المهاجرين الإيمان بل القبول فقط بالمبادئ الليبرالية"[126].

كما أشار **ديفيد ميلر** إلي واجبات المهاجرين الثقافية علي النحوالآتي: "يجب علي المهاجرين امتصاص معظم جوانب الثقافة الوطنية كشرط لقبولهم في المواطنة، ويجب علي المهاجرين تعلم اللغة الوطنية، ومن المتوقع أن يحدث الاندماج بشكل عفوي، ولقد جعلت بعض الدول الوصول إلي المواطنة مشروطًا بتعلم اللغة الوطنية وبعض الالمام بتاريخ

(121)Carens, Joseph. H (2011): Immigration and Citizenship, p, 114.
(122)Ibid,p,115.
(123) Carens, Joseph (2013):the Ethics of immigration,p 59.
(124)Carens, Joseph (2009):Fears versus Fairness Migration, Citizenship and Transformation of political community pp,162-163.
(125)Carens, Joseph (2008): Immigration, Democracy, and Citizenship, Oxford University Press, Oxford, pp,21-22.
(126) Miller, David (2012): Grounding Human Rights, Critical Review of international Social and political philosophy, Vol15, Issue (4): pp,409-410.

(ISSN : 2536 - 9555)

مؤسسات الدولة المعنية التي يتم الدفاع عنها علي هذا الأساس، ومن المتوقع أن يندمج المهاجرين ثقافيًا وأن يقبلوا عناصر الثقافة الوطنية" [127].

2-الاندماج: Integration

يشير مصطلح الاندماج إلي مجموعة واسعة من الطرق والتي يصبح فيها المهاجرون اعضاء في المجتمع الُمستقبل، ولكن قد يكون الاندماج ثقافي أواجتماعي أوقانوني, فأي اندماج يقصد كارينز؟، يتضح نوع الاندماج الذي يقصده كارينز في هذه العبارة: " يندمج المهاجرون حينما يصبحون اعضاء في المجتمع ويصبحوا مؤهلين للحصول علي الجنسية، ويتكيفوا مع الثقافة السائدة في مجتمع ليبرالي معين، حينئذ يحدث الاندماج الثقافي"[128]. أي أنه اندماج ثقافي واجتماعي معًا.

ويوضح كارنيز أنه "قد تتوقع الدول الليبرالية من المهاجرين إتباع القواعد الحالية من المجتمع، ولكن اتباع تلك القواعد مشروطًا وليس مطلقًا، فهومشروط بأن تفرض هذه القواعد غرضًا مشروعًا عامًا ولا تفرض عبئًا كبيرًا يمكن تجنبه بسهولة من المهاجرين " [129]. كما يضيف كارنيز أنه " قد يتوقع من المهاجرين الالتزام بممارسات التربية المدنية لذلك يجب معارضة اختبارات الكفاءة اللغوية والمدنية لقياس الاندماج، ومع ذلك فإن السياسات التي تحفز علي اندماج المهاجرين في المجتمع مسموح بها أخلاقيًا"[130]. يوضح هذا النص أن اندماج المهاجرين يحدث حينما يتكيف المهاجرين مع ثقافة المجتمع المضيف لهم ويتعلموا اللغة الوطنية للبلد المستقبل لهم ويتقبلوا المبادئ الديمقراطية وقوانين البلد الجديد.

وإذا كان **كارنيز** يوصي بتحقيق الاندماج الاجتماعي والثقافي للمهاجرين بالتكيف الثقافي ويرفض اختبارات المواطنة، نجد علي النقيض من **كارنيز**، يوصي **ميلر** بالاندماج القانوني عن طريق اختبارات المواطنة القانونية ، لذلك يقول ميلر:" تعد اختبارات المواطنة مطلب

(127) Ibid,pp,421-422.

(128) Carens, Joseph.H (2013): the Ethics of Immigration, p, 63.and sea Carens, Joseaph (2005):

Integration of Immigrants, Journal of Moral Philosophy, Vol2, Issue1, pp, 29-30.

(129) Ibid,p, 67.

(130) Ibid,p, 80.

قانوني يتم بغرس المهارات اللغوية والاجتماعية لدى المهاجر, لذلك يجب وصول المهاجر إلي مستويات عالية من الانغماس الثقافي في البلد المضيف له " [131]. واذا ما كان جوزيف كارينز ينادى بالاندماج الثقافي المعقول والحفاظ علي الهوية الثقافية للمهاجر واحترام الاختلافات الثقافية لهم، نجد **ميلر** يدعوإلي هوية ثقافية مشتركة وإلي انغماس ثقافي واجتماعي وقانوني للمهاجرين، ويقصد به التكامل الثقافي، ويعني :" أن يتشارك المهاجرين مع المواطنين في ثقافة مشتركة، ويصبح لديهم نفس القيم والخبرات، وبالتالي تصبح لديهم هوية ثقافية مشتركة"[132]. ولم يقف **ديفيد ميلر** عند الاندماج القانوني فقط بل تعداه إلي الاندماج الاجتماعي الذي يعني التفاعل المنتظم للأشخاص الذين يعيشون في مكان معين مع بعضهم البعض عبر مجموعة متنوعة من السياقات الاجتماعية، لذلك يقول **ميلر**:"يعني الاندماج الاجتماعي المشاركة الفعالة لأنهم أعضاء فاعلين في المجتمع"[133] وهذا يشجع علي وقف الممارسات غير المقبولة في حق المهاجرين في مجتمع ليبرالي"[134].

ووفقا لرأي ميلر، "يحسن الاندماج الاجتماعي من التواصل والثقة وبالتالي يقلل من احتمال نشوب صراع بين الجماعات، لكن علي الدولة أن تسن سياسات تُحفز وتشجع علي الاندماج كما أنه من مصلحة المهاجرين تَعلم الثقافة المجتمعية للمكان الذي يعيشون فيه الآن، كما أن الاندماج (الاجتماعي والثقافي والقانوني) يُسهل تطوير هوية مشتركة وطنية، تَسمح للمجتمع العمل بشكل أكثر فاعلية، ويجب علي المهاجرين تَبني المعايير السياسية والاجتماعية في المجتمع المُضيف، ويجب أن يصبح دمج المهاجرين في الثقافة هدفًا مشروعًا، وعلي الجانب الآخر يجب أنُ يطلب من المواطنين تعديل ثقافاتهم العامة لاستيعاب المهاجرين، وهذا يشجع علي دمج المهاجرين في الثقافة وبناء هوية وطنية

(131) Miller, David (2015): Is there Human Rights to immigrate?, Center for the study of Social Justice,Oxford University press, Oxford, p, 136.

(132) Miller, David (2008): Immigrants, Nations and Citizenship, op,cit, p, 198.

(3) Miller, David (2015): Justice in Immigration, European Journal of Political Theory, Vol14 Issue 4, pp, 398-399.

(134) Miller, David (2008): Immigrants, Nations and Citizenship, p, 198.

(ISSN : 2536 - 9555)

شاملة"[135]. يتضح من هذا النص عند ميلر أن الاندماج لديه يعنى هوية ثقافية مشتركة وذوبان لشخصية وهوية المهاجر في الهوية الوطنية للبلد المُضيف له، وهذا الاندماج الكلي عند ميلر يختلف عن الاندماج الجزئي عند كارنيز الذي يعنى الحفاظ علي حقوق المهاجرين في الاختلافات الثقافية للغير ولذلك فهواندماج معقول.

وعلي هذا فهل تشبه قوانين الاندماج في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية سرير بروكرست (*)؟

الواقع أن قوانين الاندماج تتحول في النهاية بالنسبة للمهاجرين إلي سرير بروكرست المرعب لأن البشر يختلفون في أفكارهم وخلفياتهم الاجتماعية، كما أن قوانين الاندماج غير معقولة وغير عادلة مثلها تمامًا مثل أسطورة بروكرست التي لا تراعي الاختلافات الثقافية للمهاجرين، لذلك فإن قوانين الاندماج تتحول بالنسبة إلي كثير من المهاجرين إلي سرير بروكرست المُرعب، فعلي قدر قوانين البلد المستقبلة، يجب تفصيل مستقبل المهاجر، وعلي قدر سرير الاندماج هذا، عليهم أن يتخلوا عن كل ما حصلوا عليهم في بلدانهم من قيم ومعتقدات وأحلام لكى يخدموا الواقع الجديد لا بما يخدم طموحهم وآمالهم، ولأن البشر يختلفون ليس في احجامهم فقط، ولكن في أفكارهم ومستوياتهم العلمية وخلفياتهم الثقافية..

---

(135)Ibid,

(*) سرير بروكرست:

تقول الاسطورة اليونانية أن حدادًا أوقاطع طريق مرعب يدعي بروكرست Prokrustes، اعتاد أن يعترض طريق المسافرين المتجهين إلي مدينة أثينا، وقد عاش بروكرست في معقل بناه علي جبل ايفالوس علي الطريق المؤدي إلي أثينا، وكان يملك سريرًا حديديًا فَصّلُه تمامًا علي قياسه وطولة وعرضه، ومنه أخذت أسطورة هذا الرجل. والمفارقة المؤلمة في قصة بروكرست هي أنه يقوم بدعوة أي مُسافر قادم عبر البحر أوالبر يلتقي به في معقلة ويحسن ضيافته ويطعمه ما لذ وطاب.. ولكن بعد أن ينتهي من اكرام ضيفه ويحين موعد نومه، كان يأخذه للنوم علي سريره الذي فصله تمامًا ليتناسب مع غاياته، ليبدأ بعد ذلك مسلسل الرعب، كان بروكرست يُمَدّد ضيفه علي السرير، فإذا كان الضيف أطول من السرير يقوم بقطع رجلية وأردافه لتتناسب مع السرير، وإذا كان أقصر كان يمط جسد ضحيته حتي تتفكك وتتكسر مفاصله، فالمهم في النهاية أن يتناسب حجم الضيف مع سرير بروكرست.

Lola L Lopess (1983): Normative theories of rationality: Procrutes bed, Behavioral and brain Science,Vol 6, Issue (2),pp, 256-257.

لذلك فإن قوانين الاندماج في القارة الأوروبية تتحول في النهاية إلي سرير بروكرست. وهذا سيؤدي بالتأكيد إلي تشوهات ودمامل في عملية الاندماج، ستترك آثارها القاسية علي شخصيات المهاجرين الجديدة وسيكون من الصعب علي المهاجرين لملمة آثارها النفسية، وما يزيد الواقع قسوة هوتجاهل الحكومات الأوربية أن "ضيوف" اليوم من المهاجرين سيصبحون " مواطني" الغد. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن عملية الاندماج لا تتم بين ليلة وضُحاها، وإنما عملية تحتاج إلي أربع أوثمان سنوات، علي أن يبقي أصحاب الاختصاص علي تماس مع اختصاصهم، وإلا فإن سرير بروكرست سيفككهم عنوه تاركًا تشوهات علي أحلامهم وطموحاتهم، وهذه هي **مغالطة بروكرست** والتي تعني فرض قوالب جامده علي الأشياء أوالأشخاص أوالعقول لكي تتناسب قسرًا مع الواقع المُخطط مسبقًا، وتعني عجز الإنسانية عن استيعاب الوجود العالمي، وهذا له سلسلة من العواقب الوخيمة [136].

المطلب الثالث
حقوق المهاجرين النظرية

تمهيد: يؤكد كارنيز علي حقوق المهاجرين النظرية في العديد من مقالاته وكتبة الأخلاقية من أجل التعايش السلمي وسلامة المجتمع، ويري أن حقوق يجادل كارنيز في الفصول الثمانية الأولي من كتابه " أخلاقيات الهجرة" عن إيجاد نظام قوي لحقوق المهاجرين، فيقول: "يجب علي كل دولة ديمقراطية أن لا ترفض حقوق المهاجرين من أجل رفع شعار "**العيش معا**" [137].

(136)Oancea, Alis (2007): Procrutes or Proteus ?Towards a philosophical Dimension of research assessment, Education.

(137) Carens, Joseph.H (2013): the Ethics of immigration, mapping the Ethics of immigration, p,7.

And see Carens, Joseph. H (2011): immigration and citizenship, p, 103.

(ISSN : 2536 - 9555)

أولا – سمات حقوق المهاجرين النظرية:

1- الاجماع الأخلاقي عليها، افترض كارنيز أنه يوجد اجماع أخلاقي علي هذه الالتزامات الأخلاقية تجاه المهاجرين، ورفض علي هذا الأساس القيود الأخلاقية علي المهاجرين والهجرة، كما رفض ضياع حقوقهم، فمثلا نجده يقول: " تشكل القيود الأخلاقية علي حقوق المهاجرين فشلًا أخلاقيًا ذريعًا بعد الديمقراطية والدولة الليبرالية، وبعد كل هذا الاجماع الأخلاقي علي حقوق المهاجرين النظرية من الفلاسفة " (138).

2- أنها حقوق قانونية: حيث يوضح كارينز بعض حقوق المهاجرين، مثل الحق في الأمن والأمان والحق في محاكمة عادلة والحق في الإقامة ، فيقول: " يستحق المهاجرين الذين ليسوا مواطنين التمتع ببعض الحقوق التي يتمتع بها المواطنون، فهم يستحقون قانونيًا بعض الحقوق مثل الحق في الأمن والحق في محاكمة عادله إذا ما اتهموا بجريمة ما، وقد تختلف شروط المحاكمة العادلة من بلد لآخر، لذلك يحق لجميع غير المواطنين الموجودين في دولة ما من الناحية الأخلاقية التمتع ببعض الحقوق القانونية التي يتمتع بها المواطنين"(139).

3-أنها حقوق عالمية وغير آمنة!: يوضح كارنيز كيف أن هذه الحقوق هي حقوق عالمية، وعالمية تعني أنه من المفترض أن يستمتع بها كل إنسان حاضر في دوله معينه، وهذه الحقوق كلها هي حقوق الإنسان، ومع ذلك يري كارينز أن حقوق المهاجرين ليست آمنه تمامًا بسبب الحق في الترحيل وحق الدولة في الاستبعاد (140).

---

(138) Carens, Joseph. H (2013): the Ethics of immigration, pp, 5-6.

اعتقد أنه بخلاف ما ذكره كارنيز لا يوجد اجماع أخلاقي علي حقوق المهاجرين في الخطاب الشعبي أوبين المواطنين أوبين الفلاسفة، فالمجتمع الأمريكي مجتمع نفعى, لا يهتم سوي بمصالحة فقط ويشهد علي ذلك الواقع المعاش نفسه كل لحظه, كما أنه قد عارض الكثير من الفلاسفة المعاصرين له كما سنرى لأنهم رفضوا تلك الحقوق للمهاجرين .

And see Carens, Joseph.H (2008): Immigration, Democracy and Citizenship, pp,31-32.

(139) Carens, Joseph (2008): Immigration, Democracy and citizenship, p, 25.

(140) Ibid, pp, 26-27.

4- أنها تقوم علي نظرية العدالة: تمثلت أخلاقيات الهجرة عند كارينز في الدفاع عن حقوق المهاجرين النظرية, واستندت إلي نظرية العدالة، فمثلا يقول: "تحظر العدالة أنواعًا معينه من السياسات والممارسات اللاأخلاقية تجاه المهاجرين مثل الاحتجاز القسري لفترات طويلة، وعدم الاهانة والمعاملة اللاإنسانية والحرمان من النوم لفترات طويلة والاستجواب الوحشي، ومن جهة أخري تتطلب العدالة مجموعة من السياسات الأخلاقية الرحيمة مثل الحق في عدم التمييز الجنسي أوالعرقي، والحق في البقاء وعدم الترحيل والحق في العفووتوحيد الأسرة"(141).

5- تصنيف حقوق المهاجرين النظرية والعملية: قسم جوزيف كارينز حقوق المهاجرين النظرية إلي حقوق المواطنة والعضوية والجنسية، وقسم حقوق المهاجرين العملية إلي حقوق ثقافية (مثل احترام التعددية الثقافية واحترام التنوع الثقافي والدفاع عن الأقليات المسلمة)، وحقوق أخلاقية تتمثل في مواجهة التحديات التي تواجه المهاجرين، ومن جهة أخري، نجد كارينز يتحدث عن حقوق كل فئة من المهاجرين علي حدي، مثل حقوق المقيمين الدائمين، وحقوق المهاجرين المؤقتين، حقوق المهاجرين غير الشرعيين، حقوق العمال المؤقتين أو الموسميين.

6-تصنيف **كارنيز** للحقوق النظرية للمهاجرين يختلف عن تصنيف **ويل كاميلكا**: حيث قسم **ويل كاميليا** حقوق المهاجرين إلي حقوق ذاتية وحقوق عرقية وحقوق تمثيلية، فمثلا نجده يقول: " يمكننا أن نُقسم حقوق المهاجرين إلي حقوق ذاتيه وحقوق عرقية وحقوق تمثيلية، من أهم الحقوق الذاتية، الحق في البقاء والدمج في المجتمع، ومن أهم الحقوق العرقية مناهضة العنصرية وتعديل المناهج الدراسية التعليمية، ومن أهم الحقوق التمثيلية، حقوق تمثيلهم في المحاكم السياسية"(142).

ثانيا: حقوق العضوية الاجتماعية

يعبر هذا النص عند كارنيز عن المفارقة الكبيرة في حقوق المهاجرين, فكيف تصبح حقوق المهاجرين حقوق عالمية وفي نفس الوقت غير آمنه؟, لذلك فحقوق المهاجرين هي حقوق مشروطه وليست مطلقة..

(141) Carens, Joseph (2013): the Ethics of Immigration, p, 169.

And see Carens, Joseph (2008): Immigration, Democracy and Citizenship, p, 18.

(142) Ibid, pp, 27-32.

(ISSN : 2536 - 9555)

The Rights of Social Membership

يؤكد كارينز في الفصل الثامن من كتابه "أخلاقيات الهجرة ", علي حق العضوية الاجتماعية للمهاجرين الذين مكثوا مدة طويلة في المجتمع المُضيف أوالدولة المستقبلة، وكيف أن الحق في العضوية للمهاجرين يولد لهم حقوقًا كثيره ومطالب أخلاقية أقوي، مثل الحق في البقاء، وعدم الترحيل، وهذا يحمي حقوقهم من التآكل، لذلك يقول: "يجب أن يتمتع الأشخاص الذين يعيشوا داخل دولة ديمقراطية بالعضوية الاجتماعية، ومع مرور الوقت تزداد هذه العضوية الاجتماعية وتولد مطالب أخلاقية أقوي بالبقاء وبحماية جميع حقوق المهاجرين، ويصبح هناك التزامات أخلاقية علي الدول الديمقراطية نتيجة هذه العضوية للمهاجرين"[(143)]. يوضح هذا النص عند كارنيز أن حقوق العضوية تنبع من المبادئ الديمقراطية التي تضع قيودًا قوية علي الدول الليبرالية في الالتزام الأخلاقي نحوالمهاجرين بالبقاء وعدم الاستبعاد أو الترحيل.

ومن جهة أخري، يدافع كارنيز عن حقوق العضوية الاجتماعية، ويرى إنها حقوق قوية، لذلك يقول: "بعدما يحصل المهاجرين علي حق العضوية، يصبح لهم حقوق قوية تشمل الحق في الأمن والتعليم العام والرعاية الاجتماعية والسماح بالإقامة المؤقتة"[(144)].

وعلي هذا، تستند نظرية العضوية الاجتماعية عند كارينز علي حجة "مرور الوقت"، لذلك يقول: "إن طول الإقامة للمهاجر هوالمعيار الأساسي وليس الوضع القانوني للمهاجر، أي سواء كان المهاجر شرعي أوغير شرعي، المهم طول المدة، فكلما زادت مدة الإقامة كلما زادت حقوق المهاجرين حتى لو كانوا مهاجرين غير شرعيين"[(145)].

ومن جهة أخرى، يوضح كارنيز كيف أن حق العضوية للمهاجرين ليس حقً مطلقا ولكنه حقً مشروطًا، ويقدم الشروط فيقول: "يجب أن يحصل المهاجرين علي حق العضوية بمجرد مكوثهم في هذا المجتمع فترة طويلة علي الأقل خمس سنوات متصلة، ولا يوجد مبرر

(143) Carens, Joseph (2013): the Ethics of immigration, the theory of social membership, ch8, p, 161.

(144) Ibid, pp.27.32.

(145) Carens, Joseph (2008): Immigration, Democracy and citizenship, p,18.
يوضح هذا النص أنه قد يكون المهاجر غير شرعي أوغير قانوني, ومع ذلك يكتسب حقوق قانونية بسبب عضويته الاجتماعية التي تقف حائلا أمام سيادة الدولة وحق تقرير المصير.

أخلاقي لطردهم أوترحيلهم، طالما قد عاشوا بسلام لعدة سنوات، فهذا يعطيهم حق عضويتهم المستمرة، وهذا يعطيهم حق البقاء، حتي لودخل هؤلاء المهاجرين البلاد بطريقة غير شرعية، فإن انتهاك القانون ليس بنفس الأهمية الأخلاقية لواقع عضويتهم، لذلك فإن الأشخاص المولودين داخل المجتمع يجب منحهم حق العضوية في المجتمع ومن ثم حق الجنسية"[146].

ويقدم كارينز مثالًا عمليًا علي حق العضوية علي أساس حجة الزمن، علي النحو التالي: "بعد الحرب العالمية الثانية، قبلت ألمانيا الغربية أشخاصًا للعمل كعمال مؤقتين، وبعد أن ظلوا لمدة خمس أوعشر سنوات، اعترفت الحكومة الألمانية بهم كأعضاء في المجتمع، ولم يكن من المقبول طردهم حتي لوأصبحوا عاطلين عن العمل"[147].

وربط كارينز في مقالته "الأجانب والمواطنون" (1984), بين حقوق الإنسان وحقوق العضوية الاجتماعية للمهاجرين بنجاح، قائلا: "تصبح العضوية الاجتماعية لها وظيفة في توليد حقوق الإنسان الأساسية, وهي حقوق مُشتركة بين المهاجرين والمواطنين، والدولة مسؤولة عن حماية حقوق العضوية، وعليها أن تَفي بواجباتها بفاعلية"[148]. يؤكد هذا النص علي ضرورة حماية تلك الحقوق من قبل الدولة لأنها حقوق أخلاقية وحقوق قانونية ضرورية أيضًا.

ويُكمن الادعاء الرئيسي في نظرية العضوية عند كارينز في حجة الزمن، والتي تري: " أن العيش في مجتمع طويلًا يجعل المهاجر بمرور الوقت عضوًا فيه، وكونه عضوًا يولد له مطالبات بالحقوق القانونية"[149].

---

(146) Mattews, Dylan (2013): What gives us a Right to Deport people?, Joseph Carens on the Ethics of Immigration, p, 63.

(147) Carens, Joseph.H (2013): the Ethics of Immigration, p, 169.

وهنا يبني كارينز دفاعه عن حق العضوية للمهاجرين في المجتمع الجديد علي أساس "حجة الزمن"، لذلك يكتسب المهاجرين حق العضوية المستمرة وتنتفي حجة الدولة بترحيلهم أو طردهم.

(148) Carens, Joseph (1984): Aliens and Citizens, social membership, pp, 174-148.

(149) Carens, Joseph (2015): the Ethics of Immigration, pp,159.

(ISSN : 2536 - 9555)

ويوضح كارينز نظرية العضوية أكثر فنجده يقول: "إن المهاجرين الذين عاشوا فتره طويلة بما يكفي ليصبحوا اعضاء في المجتمع يحق لهم التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الآخرون"[150]. كما يشرح معني العضوية فيقول: "إن المهاجرين الذين بنوا حياه وعلاقات داخل مكان معين، لهم الحق في أن يتم الاعتراف بهم كأعضاء من قبل المؤسسات التي تحكم هذا المجتمع وأن يُعاملوا كأعضاء، لأنهم بنوا حياه داخل هذا المجتمع"[151]. وعلي هذا يجادل كارينز بأنه تَزداد المطالبة بحقوق المهاجرين في العضوية الاجتماعية كلما قضوا مزيدًا من الوقت في هذا المجتمع، ومن ثم يقول " يعد بُعد الإقامة والوقت بمثابة حجة قوية للعضوية الاجتماعية"[152]. إن النقطة المهمة في العضوية الاجتماعية إن كونك "عضوًا اجتماعيًا " يعني وجود شبكة كثيفة من الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتكون بفعل الإقامة الطويلة، لذلك يقول كارينز " إن هذه الروابط والعلاقات الاجتماعية هي التي تشكل العضوية الاجتماعية، وهذه العضوية الاجتماعية تُشكل بعض من أهم المصالح الأساسية للبشر وتولد مطالب أخلاقية بحقوق العضوية"[153].

ويوضح كارنيز المدة القانونية التي تكفي لأخذ العضوية، فيقول: "اعتقد أن مرور خمس سنوات من الإقامة المستقرة دون أي ادانات جنائية يجب أن تكون كافية لجعل أي شخص عضوفي المجتمع، فالمهاجرين الذين يمكنهم اثبات انهم قد عاشوا لمدة عشر سنوات مع عدم وجود سجل جنائي لهم ينبغي أن يتحولوا إلي أعضاء في المجتمع، والمنطق الأخلاقي الذي ادافع عنه هو، أنه يصبح الأشخاص المهاجرين أعضاء في المجتمع بمرور الوقت عليهم حتي لواستقروا بدون إذن رسمي ويجب الاعتراف بهذه العضوية بموجب القانون، إذن مرور الوقت يخلق مطالب أخلاقية بالعضوية والبقاء"[154].

(150) Ibid, p, 161.

(151)Ibid, p, 165.

(152) Carens, Joseph (1984):Aliens and citizens, social membership, 49(2):pp,147-148.

(153) Carens, Joseph (2013):the Ethics of immigration,pp,159-160.

(154) Carens, Joseaph (1987): Who Belong,Theoretical and Legal Questions about acquired Citizenship, the University of Toronto, Law Journal,Vol 37, Issue(4), pp, 425-426.

ويمكننا أن نستنتج الآتي:

1-حقوق العضوية تحمي حقوق المهاجرين من التآكل وتولد لهم حقوق قانونية ومطالب أخلاقية بالبقاء حتي لوكانوا مهاجرين غير شرعيين.

2-حقوق العضوية تنبع من المبادئ الديمقراطية الليبرالية.

3-أقام جوزيف كارنيز دفاعة عن حقوق العضوية للمهاجرين علي أساس حجة الزمن، وتكوين شبكة قوية من العلاقات الكثيفة داخل المجتمع بفعل الإقامة الطويلة.

4-حق العضوية للمهاجرين لا يعتمد علي الوضع القانوني لهم، فسواء كانوا شرعيين أوغير شرعيين، فهم يمتلكون حقوق العضوية.

5-حقوق العضوية الاجتماعية للمهاجرين تقف أمام حق الدولة في تقرير المصير وحق سيادة الدولة, لذلك فأن حق الدولة ليس حق مطلق في ترحيل المهاجرين كما أن حق المهاجرين ليس مطلق في أخذ العضوية، بل هوحق مشروط أيضًا ويتوقف علي عدم وجود سجل جنائي لهم وطاعة القوانين ودفع الضرائب والتكيف الثقافي.

وبالإضافة إلي ذلك، يدافع كارنيز عن حق العضوية لأبناء المهاجرين، وأن لهم حق أخلاقي بالعضوية الاجتماعية، لذلك نراه يقول " إن أطفال المهاجرين لديهم ادعاء أخلاقي ضد الدولة بأن لهم حق أخلاقي في العضوية الاجتماعية وبالتالي في تلقي التعليم العام لأنه بمرور الوقت يصبحوا جزءًا من هذا المجتمع"[155].

وعلي هذا، فقد أخذت حجة العضوية الاجتماعية نصيب الأسد من أخلاقيات الهجرة عند كارنيز، حين دافع عن حقوق العضوية الاجتماعية للمهاجرين ولأبنائهم بقوة، لذلك نراه يقول: "هناك حق إنساني في العضوية الاجتماعية، وهونوع من الحقوق الأخلاقية التي يجب أن يتمتع بها جميع البشر ضد جميع الدول، فالعضوية الاجتماعية هي حق إنساني وليس قانوني، وهي التي تزيل الفوارق بين الأعضاء والغرباء"[156]. وعلي هذا، فإن العيش في المجتمع يجعل الناس اعضاء فيه طالما لا توجد إدانة تمنعهم من أن يكونوا أعضاء في المجتمع ولديهم اهتمامات في المجتمع، وهذا واضح في هذه العبارة: " كلما طال أمد عيش المهاجرين في المجتمع، كلما أصبحت مطالبهم بالعضوية أقوي، فهؤلاء المهاجرين قد عاشوا

(155) Ibid, p,2,6,169.

(156) Ibid, pp, 160-161.

(ISSN : 2536 - 9555)

فترة طويلة بما يكفي لضمان أنهم أعضاء في المجتمع، وهذه العضوية مُعترف بها رسميًا من خلال منح الجنسية"[157].

ويؤكد كارينز علي أن حق عضوية المهاجرين مرهون بفعل بقائهم في المجتمع مدة طويلة، وأن هذه المدة الطويلة هي التي تذيب الفوارق بين المواطنين الأصليين وبين المهاجرين، لذلك يقول:"يجب الاعتراف بالمهاجرين كعضودائم وبشكل فوري في المجتمع وهذا يجعلهم مواطنين بعد هذه المدة الطويلة التي يقضوها بيننا" [158].

ويوضح كارينز نقطة مهمة وهي " أن حقوق العضوية الاجتماعية لا تعتمد علي إذن رسمي أووضع قانوني" "social membership does not depend upon official permission or legal status"، وذلك طالما مكث المهاجر بدون إدانات جنائية"[159]. وعلي هذا، يدافع كارينز عن حق المهاجرين في العضوية دون إذن قانوني لأن العضوية في المجتمع لا تعتمد علي تأشيرة قانونية أوإذن رسمي في الدخول للبلاد، وأنه من حق المهاجر غير الشرعي العضوية الاجتماعية حتي لودخل البلاد بدون إذن رسمي قانوني، لذلك يقول: "يصبح الأشخاص الذين يعيشون في مجتمع ما، أعضاء فيه بغض النظر عن وضعهم القانوني، ومع ذلك يجب أن يحصلوا علي حق قانوني في البقاء والإقامة الدائمة، وأن يأخذوا حق الجنسية"[160]. واعتقد أن كارينز قد اقترب من الحقيقة وأتفق معه, فحق العضوية ليس حق قانوني فقط، إنه حق أخلاقي في المقام الأول، وأن حجة مرور الوقت حجه مقنعة أخلاقيًا، وهذا يتفق مع الحس الأخلاقي السليم، ولا يجب حرمان المهاجرين

(157) Carens, Joseph (2011): immigration and citizenship, op,cit, pp.111-112.

(158) Ibid, p, 113.

And see Carens, Joseph (2010): Who Gets the Right to Stay?, Immigrants and the Right to Stay, the MIT Press, p, 114.

(159) Ibid, p, 115.

(160) Carens, Joseph (2013): the Ethics of immigration, p,47.and sea Carens, Joseaph (2003): who should Enter ?, Immigration acceptance Ethics, Ethics and International Affairs,Vol 17,Issue1,pp, 98-99.

الذين مكثوا مده طويلة من حقوق العضوية أوالجنسية لأن هذا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والليبرالية.

2-حق الجنسية: The Right to a Nationality

دافع كارينز عن حق المهاجرين في الحصول علي " الجنسية المكتسبة بالميلاد" أوما يسمي "**التَجنسٌ**" "**Naturalization**"، كما دافع عن حق" الجنسية المزدوجة"، لأنه رأي أنه يجب علي الدول الليبرالية السماح لجميع المهاجرين المقبولين بالتقدم بطلب للحصول علي الجنسية نظرًا لطول إقامتهم ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية

1- حق الجنسية المكتسبة: The Right to acquired Nationality

من وجهة نظر **مايكل الزير**، إنه لا يجوز تقييد الجنسية الا بطول مدة الإقامة"[161]، ويستكمل كارنيز ما بدأه مايكل الزير, فيقول:" يجب علي الدول الديمقراطية اذا ما اعترفت بالمهاجرين أن تمنحهم حق الجنسية، فحينما يصل المهاجرين كأطفال صغار، يجب علي الدول الليبرالية أن تمنحهم حق الجنسية دون قيد أوشرط وبشكل تلقائي، لذلك يجب معارضة اختبارات اللغة والكفاءة، كما أنه يجب أن تصبح اختبارات الجنسية مدروسة ومتوازنة وليبرالية، وعلي هذا وَجدُت حجة مايكل الزير مُقنعة واستخدمتها كأساس لتحليلي الخاص"[162]. كما يؤكد **ميلر** أنه "يجب أن يكون هناك حق في الإقامة الدائمة لجميع المهاجرين الذين عاشوا في مجتمع ما مدة طويلة بما فيه الكفاية"[163]. كما يجادل ميلر بأن جميع المهاجرين الذين أصبحوا مقيمين بصفة دائمة، يجب أن يكونوا مؤهلين للتقدم بطلب للحصول علي الجنسية بعد فتره زمنية طويلة من (5 إلي 10) سنوات"[164].

---

(161) Walzer, Michael (1983): Sphere of Justice, A defense of Pluralism and Equality,United States, pp,59-60.

يجادل مايكل الزير لصالح نوع من المساواة المعقدة ويعارض جون رولز في كتابه نظرية العدالة,1971.

(162) Carens, Joseph (1013): the Ethics of immigration, p, X.

And see Carens, Joseph (2010): The most Liberal Citizenship Test is none at All, pp, 19-20.

(163) Miller, David (2015): Is there Human Right to Immigrants?, Oxford,p,81.

(164) Ibid, p, 62.

(ISSN : 2536 - 9555)

توضح كل هذه النصوص عند مايكل الزير، ديفيد ميلر, سيلا بن حبيب, وجوزيف كارنيز، أن حق الجنسية يرتبط بالزمن أيضًا، أي ضرورة منح حق الجنسية إذا ما بقي المهاجرين مدة طويلة في مجتمع ما، ولكن أعتقد أن هذا الإجماع الفلسفي علي منح حق الجنسية للمهاجر إذا ما بقي مدة طويلة لا يصمد ولا يتحقق في المُمارسة العملية أوعلي أرض الواقع، فهناك قوانين ظالمة تحرم المسلمين من حق الحصول علي الجنسية، مثل قانون استبعاد المسلمين من الجنسية الهندية في الهند, وهوقانون عنصري لصالح الهندوس، ينزع من المسلمين الجنسية لا لشيء سوى إنهم مسلمين، فمن شروط الحصول علي الجنسية الهندية أن لا تكون مسلمًا، لذلك يجد المسلمين الهنود أنفسهم بين أمرين، إما أن يتركوا دينهم ويصبحوا هندوس أوأن يُرَحلّوا إلي مخيمات اللاجئين، وكلا الأمرين مُرّ وصعب، ومن الواضح أن قوانين التسامح الديني لا تنطبق علي المسلمين!.

ومن جهة أخري، توضح **سيلا بن حبيب** (*):"أن حق الجنسية يتفق مع المادة (15) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص علي: "إنه لا يجوز حرمان أي شخص من جنسيته تعسفًا، ولكل شخص الحق في الجنسية، أي أنه لا يجوز أخلاقيًا لأي دولة ديمقراطية أن تحرم أي شخص من جنسيته الأصلية في مقابل منحها جنسيتها، فمثلًا علي أرض الواقع، خيرت ألمانيا أبناء المهاجرين أما أن يحصلوا علي الجنسية الألمانية أوجنسية بلد ميلادهم! [165]. يوضح هذا النص عند سيلا بن حبيب كيف تضرب الدول الديمقراطية بعرض الحائط بقوانين حقوق الإنسان وتنتهكها بدون وجه حق.

(*) **سيلا بن حبيب:** هي استاذة الفلسفة والعلوم السياسية في جامعة بيل, ولدت عام 1950 وهي مديرة برنامج الأخلاقيات والسياسة والاقتصاد من عام 2002 إلي عام 2008، ترتكز أعمالها علي النظرية السياسية النسوية والنظرية النقدية, وقد اهتمت بالهجرة البشرية وحصلت علي العديد من الجوائز, ولدت في اسطنبول بتركيا, واخذت الدكتوراه (BA) في جامعة بيل تخصص الفلسفة المعاصرة الغربية، تأثرت بكل من (هانا ارندت, يورجين هابرماس، ايمانويل كانط).

Seyla Benhabib (2004): the Rights of Others, Cambridge University press, Cambridge.

(165) Benbabib, Seyla (2004): the Rights of Others, Aliens, Residents and Citizens, Cambridge University press, Cambridge, pp, 23-24.

وتعبر **هانا أرندت** في كتابها (السياسة، الضمير، الشر) عن مشكلة انعدام الجنسية، فتقول:" تعد مشكلة انعدام الجنسية من أكثر المشاكل صعوبة والتي تواجه القرن الحادي والعشرين،لأنها تعني إلغاء حقوق المواطنة في التعامل مع الأقليات واللاجئين من قبَل الدولة القومية، وهذا يتناقض مع مفهوم المجتمع العالمي "(166).

ومن جهة أخرى، رفض **كارنيز** أن تصبح الجنسية بمثابة المكافئ الحديث للإقطاع أوالامتياز الإقطاعي، لذلك يصرح قائلًا: " إذا كان الشخص محظوظًا فسيولد في النمسا، ولكن قد يولد في بنجلادش أوالسودان أوكوريا الشمالية ويكون محكومًا عليه أن يحيَا حياة الفقر، وهذا لا يبدوعادلا، وبالتالي أرفض وجهة النظر التقليدية في الجنسية بالميلاد للمواطنين فقط والتي توازى الامتياز الإقطاعي"(167).

وعلاوة علي ذلك، دافع كارنيز عن حق منح الجنسية المكتسبة بالميلاد **لأطفال المهاجرين** أيضًا أوالتجنس naturalization بفعل العضوية في المجتمع، بمعني أنه حينما يصبح المهاجر عضوًا في المجتمع، فإنه يجب أن يأخذ الجنسية بمعني الانتماء الكامل للمجتمع تلقائيًا، وهذا واضح في اقتراحه الآتي: " اقترح انه يجب علي أي مولود في أي دولة ديمقراطية ويعيش فترة طويلة في المجتمع الديمقراطي أن يحصل علي الجنسية بمرور الوقت تلقائيًا، كما أنه يجب أن يحصل أي شخص علي الجنسية حينما يصل إلي مرحلة الرشد ويعيش فترة طويلة في المجتمع المُضيف له، فهوبذلك يكتسب حقًا قانونيًا في أخذ الجنسية، ويجب علي الدول أن تتصرف بطريقة أخلاقية وأن تحترم حقوق الإنسان وأن تعطي الجنسية المكتسبة عند الولادة لأبناء المهاجرين أيضًا، وقد يبدوبديهيًا أن هذه الممارسة لها معني أخلاقي"(168)، لذلك اقترح كارنيز بأنه يجب أن يحصل أي شخص علي

(166) Arendt, Hannah (1994): politics, Conscience, Evil, philosophy and Society, Kateb Princeton University, pp, 134-135.

يظهر هذا النص عند أرندت أن هناك توترات حادة بين حق الجنسية للمهاجرين الذي يتفق مع حقوق الإنسان العالمية وبين حق الدول ذات السيادة في تقرير المصير.

(167) Carens, Joseph. H (1087): Aliens and Citizens, p, 169.

(168)Carens, Joseph (2011):immigration and citizenship, p,109.

(ISSN : 2536 - 9555)

الجنسية تلقائيًا حينما يولد في دولة ديمقراطية ليبرالية [169], "لذلك لا يجب التمييز بين المهاجرين المقيمين وبين المواطنين في حق الجنسية [170].

بالإضافة إلي ذلك، يؤكد كارنيز علي أنه لا يوجد حق للحكومة في تقرير إذا ما كان هؤلاء الأطفال أبناء المهاجرين سيصبحون مواطنين وسيحصلون علي الجنسية أم لا، لأنه لا يوجد أي مبررات أخلاقية لحرمان هؤلاء الأطفال من الجنسية، أي أن حق الدولة في تقييد الجنسية للمهاجرين يتقلص أمام المدة القانونية التي يقضيها المهاجر في البلد المستقبل له, فمثلا ينادي بالآتي: "سيكون من الظلم استبعاد هؤلاء الأطفال أبناء المهاجرين من الجنسية، وفي الواقع أن هؤلاء الأطفال لوكانوا مولودين في بلدهم لما تم حرمانهم من الجنسية، لذلك فإنه حينما تقوم الدولة الديمقراطية بحرمان هؤلاء الأطفال من الحق في الحصول علي الجنسية، تصبح دولة ظالمة وبها قواعد غير عادلة وغير ديمقراطية وتخالف المبادئ الليبرالية، والشيء الأخلاقي السليم هواعطاء الجنسية لهؤلاء المواليد من المهاجرين"[171]. يوضح هذا النص عند كارنيز أن حق الجنسية المكتسبة بالولادة لأطفال المهاجرين هو حق قانوني تلقائي تَتَقلص فيه سلطة الدولة. ومن جهة أخرى، يوضح كارنيز الأسباب والمبررات وراء ضرورة منح هؤلاء الأطفال الجنسية، علي النحوالتالي: " إن هؤلاء الأطفال أبناء المهاجرين ينتمون إلي المجتمع، ويصبحون أعضاء فيه فاعلين ويكونوا شبكة من العلاقات، لذلك يجب منحهم الجنسية بسبب عضويتهم في المجتمع، وهذا الحق في الجنسية لا يتعلق بالدستور وليس حق قانونيًا فقط، بل يتعلق أيضًا بما هوصوابًا من الناحية الأخلاقية"[172]، يؤكد هذا النص عند كارنيز أن الحق في منح الجنسية لأبناء المهاجرين حق قانوني وأخلاقي أيضًا.

(169)Carens, Joseph (2013): the Ethics of immigration,p,60.

(170) Carns, Joseph (2011): Immigration and Citizenship, p, 110.

And see Carens, Joseph (1998): Why Naturalization should be easy?: A response to Noah Pickus, Social Justice, Vol 23, No 03, p,65.

(171) Mattews, Dylan (2013): what gives us a right to deport people?, Joseph Carens on the Ethics of immigration, p,56.

(172) Ibid, p,57.

ومن جهة أخري، يري كارنيز أن الحق في الجنسية لأبناء المهاجرين ليس حقًا مطلقًا بل هو حق مشروطًا، لذلك يقدم جوزيف كارينز مجموعة من الشروط من أجل الحصول علي الجنسية، علي النحو التالي: "يجب أن يجتاز المهاجرين عقبات معينة من أجل الحصول علي الجنسية، أولها مرور الوقت الكافي للتأقلم والتكيف مع قوانين الدولة، أن يكون لديه دراية باللغة العامة وأن لا يكون لدي الشخص سجل إجرامي جنائي، وبعض الدول تتطلب مستوي عالي ومعين من الدخل لكن هذا يبدولي شكلا من أشكال التمييز ضد الفقراء، كما تتطلب بعض الولايات اجتياز اختبارًا يوضح معرفة بتاريخ البلد"[173].

يوضح هذا النص لكارينز أمرين: **الأول**، شروط أخذ الجنسية ترتبط بمرور الوقت والتكيف الثقافي والمعرفة الجيدة باللغة وعدم وجود سجل إجرامي. **الثاني**، هناك فرق بين الحصول علي الجنسية والمواطنة، فقدُ تمنح الجنسية تلقائيًا لأبناء السكان الأصليين دون أن يكون لهم ولاء حقيقي للبلد، أما المواطنة تحتاج إلي قيمة الولاء.

ومن أهم شروط الحصول علي الجنسية عند كارينز،" حجة الزمن"، لذلك يقول: "كلما طالت مدة بقاء الناس في المجتمع، كلما أصبحت مطالبهم الأخلاقية أقوي وبعد فترة من الزمن يمكنهم الوصول السهل الي الجنسية"[174]. وعلي هذا يري كارينز أنه "يجب أن يكتسب أي شخص الجنسية حينما يقضي فترة طويلة أوبمرور الوقت عليه، لذلك فإن تخصيص الجنسية علي أساس مكان الولادة هو إجراء مطلوب أخلاقيًا في دولة ديمقراطية ليبرالية"[175].

ويمضي جوزيف كارينز قدمًا في الدفاع عن الجنسية المكتسبة بالميلاد لأطفال المهاجرين، فيقول:"إن الأطفال الذين يولدون لأبوين من مواطني الولاية ويعيشون في تلك

(173)Carens, Joseph (2008): Immigration, Democracy and citizenship, p,24.

(174)Carens, Joseph (2003): Who should get in?, The Ethics of Immigration admissions, pp,106-107. And see, Carens, Joseph(2016): in Defense of Birth Right Citizenship, Migration in political Theory,The Ethics of Movement and Membership, Oxford University press, Oxford,p, 17.

(175)Carens, Joseph(2008): Immigration and Citizenship, Access to Citizenship, p,109.

(ISSN : 2536 - 9555)

الولاية، يجب أن يُمنحوا الجنسية تلقائيًا لأن والدي الطفل مُواطنين مُقيمين، كما أن هذا الطفل يتربى وينشأ في الولاية ويحصل علي تكوينه الاجتماعي ويتأثر بقوانين تلك الدولة وسياساتها، وهذا يفسر لماذا يجب علي أطفال المهاجرين الحصول علي الجنسية عند الولادة، ومن البديهي أن هذه الممارسة منطقية من الناحية الأخلاقية، كما أن العدالة تتطلب من الدول الديمقراطية الليبرالية المعاصرة منح الجنسية عند الولادة لأحفاد المهاجرين المستقرين"[176]. ومن ثم، يؤكد كارنيز علي " أنه من الخطأ الأخلاقي علي الدولة أن ترفض منح الجنسية للمقيمين علي المدي الطويل، وأن تتحجج الدول الديمقراطية باختبارات الجنسية غير المتوازنة وغير المعقولة التي تتضمن متطلبات أكثر صرامة للمعرفة المدنية وإجادة اللغة الموجودة وهي تمثل عقبات أمام التجنس" [177]. وهنا يرفض كارنيز المبالغة في اختبارات الجنسية لكي لا تصبح حجة في عدم قبول المهاجرين واستبعادهم.

2- **حق الجنسية المزدوجة the Right of Dual Nationality**

تُطلب الدولة الديمقراطية الليبرالية من المهاجرين الذين يريدون أن يحصلوا علي جنسيتها أن يتخلوا عن جنسيتهم الأصلية كشرط ضروري لأخذ جنسيتها؟، يؤكد كارينز علي حق الجنسية المزدوجة للمهاجرين ولأطفال المهاجرين ويدافع عنها ويقدم حجج أخلاقية علي النحوالتالي: " يجب علي أطفال المهاجرين أن يحصلوا علي جنسية والديهم عند الولادة في دولة ديمقراطية طالما عاشوا فيها، ولا يوجد أي سبب أخلاقي في حرمانهم من الجنسية في الولاية التي ولدوا فيها وحيث يعيش آباؤهم، ومن جهة أخري، أصبحت الجنسية المزدوجة

(176) Ibid, p, 107.

(177) Carens, Joseph (2010): the most liberal citizenship test none at all,Oxford University Press, pp,10-20.

اعتقد إنه من المشكوك فيه أخلاقيا من الناحية العملية أن تُمنح كل الدول الغربية الجنسية للأطفال المهاجرين المولودين علي أرضها، فليست كل الدول تُمنح هذا الحق لأبناء المهاجرين, ويشهد بذلك الواقع السياسي, واذا ما كان جوزيف كارنيز اعتقد أنه يوجد إجماعا أخلاقيا حول هذه المبادئ الأخلاقية لشروط أخذ الجنسية المكتسبة لأبناء المهاجرين, ولكنى أعتقد أن الإجماع مُستحيل بسبب التوترات المتأصلة حول هذا الموضوع.

واسعة الانتشار، لأن المزيد من الأطفال لديهم آباء من جنسيات مختلفة ويرثون جنسية كل واحد منهم" [178].

وعلي هذا، يدافع كارينز عن: "انه لا يوجد سبب وجيه للتنازل عن أي جنسية أخري كشرط للحصول علي الجنسية في المكان الذي نعيش فيه، ولا يوجد مُبررات أخلاقية تدعوالدولة إلي مطالبة المهاجرين بالتخلي عن جنسيتهم السابقة كشرط للحصول علي الجنسية الجديدة في المكان الذي يعيشون فيه"[179]. كما يوضح كارنيز كيف أن الجنسية المزدوجة مقبولة أخلاقيًا لأبناء المهاجرين، حيث يقول: "إن الجنسية المزدوجة منتشرة إلي حد كبير وعلي نطاق واسع ولا يمكن تجنبها ومقبولة أخلاقيًا بالنسبة لأبناء المهاجرين لأن عددًا أكبر من الأطفال لديهم آباء من جنسيات مختلفة ويرثون وضع الجنسية من كل منهم، وهكذا، فإن الجنسية المزدوجة تصبح حق أخلاقي مُكتسب، جنسية الدولة التي ولدوا فيها وجنسية والديهم معًا، وهذا من المنظور الأخلاقي"[180].

أما من الناحية الواقعية، فيري كارنيز أن هناك ملايين من الأشخاص الذين يحملون الجنسية المزدوجة، ففي هولندا وحدها يحمل مليون مواطن هولندي الجنسية المزدوجة، ولقد تغيرت القوانين، فبعد أن كان الطفل يحمل جنسية أبيه فقط، أصبح يحمل جنسية والديه معا"[181]. ويقدم كارينز أمثلة حياتية من الواقع السياسي علي الجنسية المزدوجة، حيث يقول "لا تطالب بعض الولايات مثل استراليا وكندا من المهاجرين التخلي عن جنسيتهم السابقة كشرط لأخذ جنسيتها، أي أن المهاجرين يمكنهم الاحتفاظ بجنسية الولاية التي ولدوا فيها بالإضافة إلي جنسية والديهم، وهناك بعض الاعتراضات والتحديات علي الجنسية المزدوجة أهمها أن هؤلاء المهاجرين مزدوجي الجنسية سيخضعون إلي مجموعتين متعارضتين من

(178) Carens, Joseph (2008): Immigration, Democracy and Citizenship, pp,29-30.

(179) Carens, Joseph (2008): Immigration and Citizenship, Access to citizenship, p, 110.

(180) Carens, Joseph (2013): the Ethics of Immigration, p, 68.

(181)Carens, Joseph (1999): Ethics, Citizenship and Community: A contextual Exploration of Justice, an Evenhandedness, 2edition, p,32

(ISSN : 2536 - 9555)

القوانين (مثل قوانين الزواج والطلاق)، واعتقد أنه يجب اتباع قوانين وقواعد الدولة التي يعيش فيها الشخص"[182].

يشرح كارنيز في هذا النص التحديات التي تواجد الجنسية المزدوجة ويحاول أن يجد لها حلولًا أخلاقية مُناسبة لها لكي يُدافع عن حق الجنسية المزدوجة للمهاجرين لذلك يرفض القومية المتطرفة، ويري أنه من الممكن أن يصبح المهاجرون من أي جنسية، أمريكيون مثلا، ويقدم الدليل العملي علي ذلك، حين يوضح إنه نفسه كان مهاجر كندي وحصل علي الجنسية فهومواطن مزدوج الجنسية لذلك نراه يقول: "أنا مواطن أمريكي، ولدت وترعرعت في الولايات المتحدة بصفتي من الجيل الثالث والرابع من سلالة المهاجرين الكاثوليك الإيرلنديين إلي منطقة بوسطن، ولا أتذكر إنني سمعت لهجة ايرلندية في حياتي، وأنا مواطن كندي أيضًا[183]. ويضيف كارنيز قائلا:" لقد ذهبت أنا وزوجتي إلي كندا في عام 1985، لأن هذا المكان الذي تمكنا فيه من العثور علي وظيفتين أكاديميتين، وفي النهاية أصبحنا مواطنين كنديين دون التخلي عن جنسيتنا الأمريكية" وأصبحنا مقيمين دائمين أومهاجرين مقيمين لأكثر من عقد، وأنا مهاجر مُتميز وأحفادي مهاجرين، لذلك فأنا أملك جنسية مزدوجة، الأمريكية والهولندية"[184].

وإذا كان كارنيز قد رأي أن المهاجرين لديهم مطالب أخلاقية وحق أخلاقي في الحصول علي الجنسية وأن يكونوا أعضاء في المجتمع بحجة مرور الوقت عليهم، فإن هذا سبب أخلاقي لحصولهم علي **المواطنة** طالما أنهم يعيشون في دول ديمقراطية، حيث يقول: "يجب أن يصبح المهاجرين اعضاء اجتماعيين مع مرور الوقت ومن ثم يجب أن يحصلوا علي الجنسية كما أن هذا أساس المطالبة الأخلاقية بالمواطنة" [185].فماهي المواطنة؟ وما هي أنواعها عند كارين؟.

(182)Carens, Joseph (1984): Aliens and Citizens, social membership, p,151.
(183) Carens, Joseph (2013): the Ethics of Immigration, chapter 2, p,43.
(184) Carens, Joseph (2008): Immigration, Democracy and Citizenship,p,107
(185) Ibid, p, 169.

3-حقوق المواطنة(*) The Rights of Citizenship

(*) المواطنة: تعني المواطنة عند ويل كاميلكا، احترام القيم الأساسية والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

kymlicka, Will (1995): Multicultural Citizenship, A Liberal of minority Rights, op.cit, p,187.

وتعني المواطنة عند ديفيد ميلر الولاء تجاه المجتمع والهوية الوطنية المشتركة، لذلك فهي دليل علي التماسك الاجتماعي وهي أسمنت قوي للحفاظ علي المجتمع, كما تحتاج إلي مستويات عالية من التعاون بين المواطنين، ويجب علي المواطنين أن يتشاركون في هوية وطنية ويجب أن يكون ولاء المواطنين لدولتهم".

Miller, David (2008): Immigrants, Nations and Citizenship, op,cit, p, 141.

وكذلك يري ديفيد ميلر في موضع آخر أن المواطنة تعني ميثاق للحرية المتبادلة، حماية الدولة للمهاجرين ودفاع المهاجرين عن الدولة، فهذه المواطنة لها وجهان من الحماية وتعمل علي تحقيق تكافؤ الفرص في مجتمع متعدد الثقافات".

Miller, David (2012): Grounding Human Right, Vol15, Issue4, pp, 422-423.

وتعني المواطنة عند ليندا بوسنيك الانتماء أوالدمج الديمقراطي، فالمواطنة تعني الادماج داخل المجتمع. وتقدم ليندا بوسنيك المواطنة علي إنها تحمل وجهين داخل المجتمع السياسي، الوجه الأول هوادماج المواطنين ثم العضوية الشاملة, والوجه الثاني هوالاستبعاد للغرباء داخل أراضي الدولة القومية. ويتم التعامل مع المواطنة علي أنها مقياس للاندماج الاجتماعي السياسي، فإما المواطنة والادماج أوالاستبعاد والترحيل والطرد.

Bosniak, linda (2006): the Citizen and the Alien, Dilemmas of Contemporary Membership, Princeton University Press,pp,20-21.

ويري راينر بوبوك أن الحصول علي المواطنة هوأفضل حالة لتحقيق المساواة وتعبر عن حالة الانتماء للمجتمع ويجب أن تمتد حقوق المواطنة إلي ما وراء القومية وأرض الدولة إذا ما أُرادت الديمقراطيات الليبرالية أن تظل وفيه ومخلصة لمبادئها الخاصة بالحقوق الأساسية المتساوية.

Baubock, Rainer (1994): Transnational Citizenship: Membership and Rights in international Migration, Edward Elgar publishing, p,29.

تري ارندت (1994) أن التحول إلي المواطنة يجب أن يعتمد علي مبادئ الأخلاق عند كانط في حق حسن الضيافة العالمي, وهذا الحق يتلخص في أن هناك التزامات أخلاقية للدول المضيفة نحو المهاجرين نتيجة للديمقراطيات الليبرالية, مثل حقوق المواطنة والحق في الإقامة الدائمة. Ibid, p, 11

(ISSN : 2536 - 9555)

يسلط كارينز الضوء علي الغموض الذي يحيط بمسألة المواطنة ويعتمد علي الديمقراطية التي تري أن كل شخص يعيش في مجتمع علي نحودائم يجب أن يكون مواطنا فيه، وهذا يعطي المهاجر حق المواطنة وحق البقاء بعد أن يُمنح حق العضوية في المجتمع وحق الجنسية، وأكد كارينز علي أن كل هذه الحقوق للمهاجرين, حق (العضوية/ الجنسية/ المواطنة) ترتبط بحجة الزمن ومرور وقت طويل علي المهاجر في المجتمع المضيف.

وقسم كارنيز حقوق المواطنة إلي: مواطنة مكتسبة/ ديمقراطية/ متعددة الثقافات، كالآتي:-

أولا- حقوق المواطنة المكتسبة بالميلاد

The Rights of Birthright Citizenship

نقد كارينز المواطنة المكتسبة بالميلاد حينما تكون حق مكتسب للمواطنين والسكان الأصليين فقط وفي نفس الوقت دافع عن المواطنة المكتسبة بالميلاد حينما تصبح حق مكتسب لأبناء المهاجرين، ورأي إنه يجب أن تكون المواطنة المكتسبة بالميلاد للمواطنين وللمهاجرين معًا, وبعد أن دافع كارينز عن حقوق العضوية المكتسبة بالميلاد لأبناء المهاجرين، دافع كذلك عن حقوق الجنسية المكتسبة بالميلاد لأبناء المهاجرين، نجده يدافع أيضًا عن حقوق المواطنة المكتسبة بالميلاد لأبناء المهاجرين. وهذا علي النحوالتالي: " اعتقد أن الطريقة التي ُينظم بها العالم اليوم غير عادلة في الأساس، إنها امتداد للنظام الإقطاعي الطبقي، فحينما تُصبح المواطنة وضع موروث ومصدر للامتياز تصبح ظالمة، لأنه حينما تكون مواطنا من بلدًا غنيًا في أمريكا الشمالية أوأوروبا، فهذا يشبه إلي حد كبير كونك ولدت في طبقة النبلاء من العصور الوسطي وهويُعزز الي حد كبير احتمالات الحياة الجيدة المرفهة، كما أن كونك من مواطني بلد فقيرًا في أسيا وأفريقيا فهذا يشبه الي حدًا كبيرًا كونك ولدت في طبقه من الفلاحين في العصور الوسطي، وهذا يحدٌ بشكل كبير من فرص حياة المرء، واعتقد أن هذه الترتيبات الاجتماعية هي التي شيدها البشر وإلي الآن يحتفظون

ويمكننا أن نلاحظ أن المواطنة الحديثة تختلف عن المواطنة القديمة والتي كانت ترجع إلي الهوية الجماعية الوطنية التي تعني الاشتراك في اللغة والدين والعرف والتاريخ، والذكريات المشتركة والمصير المشترك.

Benhabib, Seyla (2004): the Rights of others, Aliens, Residents and Citizens, Ch4, transformation of citizenship, pp,131-132.

بها رغم إنها ظالمة"[186]. وهكذا رفض كارينز المواطنة بالميلاد للسكان الأصليين لمبررات أخلاقية حينما تتشابه مع الإقطاع وفي نفس الوقت أيد المواطنة الموروثة كحق لأبناء المهاجرين الذين ولدوا علي هذه الأرض، فيقول: " تعني المواطنة الموروثة للمهاجرين، منح حق المواطنة عن طريق مكان الميلاد، فمثلا إذا ولد الطفل في الولايات المتحدة، فسيحصل علي الجنسية الأمريكية، وإذا كان الوالدين من المغرب وتركيا مثلًا، فسيحصل الطفل علي ثلاث جنسيات مختلفة وهي (الأمريكية والمغربية والتركية) معًا"[187].

وكذلك يؤكد كارينز مرة أخري، في كتابة "الهجرة والمواطنة والديمقراطية" عام 2008، علي نفس المعني حيث نراه يصرح قائلا: "إن الأطفال الذين ولدوا في الولاية التي انتقل إليها آباؤهم وتربوا فيها وقضوا فيها شبابهم لديهم مطالب أخلاقية بالمواطنة، وهذا أمر مقبول ولا توجد بدائل مسموح بها اخلاقيًا لرفض حقهم في المواطنة"[188].

واعتقد أن كارينز لم يدافع عن المواطنة الموروثة من الناحية النظرية فقط ولكن أيضًا من الناحية العملية، وهذا يتضح جليًا في السطور القادمة، حيث يقول " اعتقد كثير من القراء إنني أرفض المواطنة الموروثة كليًا، وأن المواطنة الموروثة غيرعادلة في جوهرها، ولكني أريد إعادة تأهيل سمعة المواطنة المكتسبة وأريد أن أوضح أن المواطنة الموروثة لها معني أخلاقي ويجب أن تصبح ممارسة أخلاقية في الدول الديمقراطية الليبرالية، طالما أنها تشمل أطفال المهاجرين المستقرين وكذلك أطفال المواطنين أيضًا"[189].

---

(186)Carens, Joseph (1999): Culture, Citizenship, and Community: A contextual Exploration of Justice as Evenhandedness, 2nd Ededition, p,32. and see Carens, joseph, H.(2013): the Ethics of Immigration, p,20.

(187) Ibid,p, 35.

(188)Carens, Joseph (2008): immigration, Democracy and citizenship, pp,19-20.

(189) Carens, Joseph (2016): in Defense of birthright Citizenship, Migration and political, p, 205.

يؤكد هذا النص عند كارينز أن المواطنة الموروثة أوالمكتسبة بالميلاد تصبح أخلاقية فقط حينما تُضم أطفال المواطنين وأطفال المهاجرين معًا، وتصبح ظالمة مثل الإقطاع حينما تقتصر علي أبناء المواطنين دون المواطنين.

(ISSN : 2536 - 9555)

ومن جهة أخري: دافع كارينز عن حق المواطنة الموروثة لأطفال المهاجرين، ورأي أن هذا الحق قانوني وأخلاقي معًا، وفي ذلك يقول مثلا: "هناك فكره أخلاقية مفادها أن المهاجرين الأطفال الذين قدموا إلي الولايات المتحدة لديهم مطالب خاصه بالمواطنة وربما أقوي من والديهم، واعتقد أن هذه الفكرة حقيقية للغاية ومقنعه أيضًا، لأنه لا يمكن إلقاء اللوم علي الأطفال لوجودهم هنا، لقد نشأوا في هذا المجتمع ولديهم أصدقاء واتصالات، وهذا هوالمكان الذي ينتمون إليه حقا، وعليك أن تدرك ذلك من خلال منحهم الوضع القانوني، ويمكن أن نقول أن آبائهم قد اخطأوا، وإنهم مسؤولون عن انتهاك القواعد، لكن الأطفال ليسوا مسؤولون عن انتهاك القواعد، فهؤلاء الأطفال هذا وطنهم وهذا هوالواقع، واعتقد أن الكثير يوافق علي ذلك، لذلك علينا رفض السياسة غير الأخلاقية التي ترفض منح المواطنة المكتسبة لأبناء المهاجرين لأنه ليس لها ما يبررها حقًا "[190].

وعلاوة علي ذلك، يدافع كارينز عن سمعة المواطنة المكتسبة، أوالمواطنة بالميلاد، ويشرح السبب في أن منح الجنسية علي أساس الولادة ليس طريقة مقبولة فحسب، بل هوبالفعل أمر مطلوب أخلاقيًا في دولة ديمقراطية ليبرالية حيث يقول: " تشترط العدالة أنُ تمنح الدول الديمقراطية الليبرالية المعاصرة الجنسية عند الولادة لأحفاد المهاجرين المستقرين وبعد مرور فترة طويلة عليهم أن تمكنهم حق المواطنة المكتسبة بالميلاد"[191].

وعلي الرغم من ذلك، يوضح كارينز كيف أن المواطنة بالميلاد قدُ يساء فهمها أو استخدامها، علي النحو التالي: "في مدن تكساس علي طول الحدود المكسيكية، يبدو من الشائع أن تَعُبر النساء المكسيكيات الحدود بطريقة غير شرعية وأن يَصلن إلي باب المستشفى العام المحلي وهن علي وشك الولادة، والمستشفى ملزمة أخلاقيًا بقبول هؤلاء

(190) Mattews, Dylan (2013): what gives us A right to Deport people?, Joseph Carens on the Ethics of immigration, pp, 23-24.

يعبر هذا النص عند كارينز عن ضرورة منح حق المواطنة لأبناء المهاجرين المولودين في المجتمع المضيف حتي لوكان اباؤهم موجودون في البلاد بصورة غير شرعية أوقانونية، لأن هذا ليس ذنبهم, وأي سياسة أخلاقية تحرم هؤلاء الأطفال من حقوق المواطنة والجنسية تصبح سياسة ظالمة وغير أخلاقية ويجب رفضها وتقيمها أخلاقيًا لكي ترجع إلي طريق العدالة.

(191)Carens, H Joseph (2013): The Ethics of immigration, in Defense of Birthright citizenship, pp, 37-38.

النساء لأنهن يحتاجون إلي الرعاية الطبية وحينما يولد الأطفال في تلك المستشفى، فإنهم يولدون علي أراضي أمريكية ويصبحون مواطنين أمريكيين تلقائيًا، وبعد بضعة أيام تعود تلك النساء إلي المكسيك مع أطفالهن، وحينئذ يحصل هؤلاء الأطفال المكسيكيين علي مزايا الجنسية الأمريكية، وقد يكبر أطفالهن في المكسيك ويكونوا قادرين علي السفر من وإلي الولايات المتحدة للمطالبة بالحقوق والامتيازات"[192].

يوضح هذا النص عند كارينز الفارق بين المواطنة والجنسية، فقد يمنح الطفل جنسية دولة ما وهولا يعيش علي أراضيها وقد لا يمنح الطفل جنسية الدولة التي يعيش فيها بسبب السياسات الظالمة تجاه المهاجرين، كما أن المواطنة تعني الانتماء والاندماج مع الولاء, وبالتالي فهي تختلف عن الجنسية تمامًا، كما أن هناك فرق بين المواطنة المكتسبة بالميلاد والمواطنة الديمقراطية أيضًا، وهذا يجعلنا نتناول بالنقاش الأخلاقي قضية **المواطنة الديمقراطية**(*)

(192)Carens, H Joseph (1987): In who Belongs, theoretical and legal Questions about Birthright citizenship in the United States, journal Toronto,p,413.

(*) الديمقراطية

هي حكم الشعب بنفسه من أجل تقرير المصير, وأن يحكم المواطنون وتكون السيادة للشعب، وتحترم الديمقراطية الاختلافات الثقافية, لذلك فالدول الديمقراطية هي الدول متعددة الثقافات, فمثلا الديمقراطية لدي الشعب البريطاني تعني أن يحكم الشعب البريطاني المتنوع والمتعدد الثقافات وهذا يعزز شرعية الدولة الديمقراطية.لذلك فإن الديمقراطية تعني عدم تجريد الأقليات من حقوقها.

Anaya.James (2004): Indigenous People in international law, Oxford, Oxford University press.

وتهتم الديمقراطية الليبرالية الحديثة بالحرية وترفض المثل الأعلي للدولة القومية الُمقيدة اقليميًا، وتصور المواطن كموضوع للحقوق والواجبات، وهذا نشأ مع تجربة الإقطاع والانتقال منها إلي الدولة, وهذا أدي إلي التوسع في حقوق المواطنة وممارسة الحقوق والواجبات والتمتع بها من خلال القيمة المتساوية لجميع البشر.

Benhabild, sayla (2004): the Rights of others, Aliens, Residents and Citizens, pp,2-3.

وتعني المواطنة الديمقراطية عند ويل كاميلكا السلام والأمن الفردي مع غياب شبة كامل للعنف والارهاب من قبل الدولة ولذلك فالدولة الديمقراطية التي بها مواطنة ديمقراطية لا يوجد بها انقلابات

(ISSN : 2536 - 9555)

ثانيا: حقوق المواطنة الديمقراطية Democratic Citizenship Rights

تعني المواطنة الديمقراطية أن تكون الدولة ناجحة بشكل خاص في إشراك الأفراد والمهاجرين معًا في الأنظمة السياسية وأن تكون العلاقات بين المواطنين والدولة قوية وذلك بعد دمج الأفراد والمهاجرين في الأنظمة السياسية(193). ومن هذه العبارة يمكننا أن نستنتج أن المواطنة الديمقراطية هي التي تأتي من العلاقة الناجحة بين الدولة الديمقراطية والمهاجرين الشرعيين، وحينئذ يتحول هؤلاء المهاجرين إلي مواطنين وأعضاء في المجتمع ولديهم انتماء تجاه هذا المجتمع الجديد،وهذا كاستجابة للمشكلة الأخلاقية المتنامية للهجرة،فالمواطنة الديمقراطية تعني دمج المهاجرين وعدم الفشل في هذا الدمج للمهاجرين في المجتمع لكي لا يصبحوا غُرباء بيننا.

وعلي هذا، فقد عالج كارنيز واحدة من أصعب القضايا الأخلاقية في الفكر المعاصر وهي المواطنة الديمقراطية، وتساءل, هل يمكن أن يكون هناك ولاء وطني في عالم من القوميات المتغيرة؟، فمثلا يقول كارينز: "يجب الدفاع عن المواطنة الديمقراطية كحق

عسكرية، ويوجد بها احترام للحرية الفردية بما في ذلك حرية التعبير وحرية المعارضة، كما تعني المساواة بين الأغلبية والأقلية في المشاركة السياسية ورفض التمييز بين الأغلبية والأقليات ورفض التهميش الثقافي واستيعاب الأقلية القومية ".

kymlicka, Will (1999): Multicultural Citizenship, A liberal of minority, pp,278-279.

وتعبر الديمقراطية عند جون ستيورات مل Mill عن أفضل شكل من أشكال الحكم بسبب المشاركة السياسية ومشاركة المحكومين في الانتخابات والنقاش العام واختيار ممثل يعبر عن أفكارهم, كما تتضمن الديمقراطية حكم الشعب لنفسه، ونقول علي النظام السياسي أنه نظام ديمقراطي بقدر ما تعكس محتوي قراراته السياسية إرادة الشعب وتعني الديمقراطية المباشرة أن يصوت كل مواطن علي التشريع.

Donner, Wendy (1991): the liberal self: John Stuart Mills, Moral and political philosophy, Cornell University press, p, 124.

(193) Favell, Adrian (1997): Citizenship and Immigration, op, cit, pp, 174-175.

للمهاجرين الذين أمضوا فترة طويلة من الزمن علي الأقل خمس سنوات وهذا الأمر مقنع من الناحية الأخلاقية " (194).

وبما أن جوزيف كارينز أيد المواطنة الديمقراطية، لذلك نجده يرفض المواطنة المقيدة عند ارسطو، وذلك علي النحوالآتي: يشير أرسطوإلي أنه من الأفضل قصّر المواطنة والجنسية علي الآباء والأمهات والأجداد الذين كانوا مواطنين أصليين، ويري أن هذا أمر مرغوب فيه، ولكن إذا ما كانت المدينة بحاجة إلي توسيع صفوفها وزيادة أعداد مواطنيها، فقدُ تمنح المواطنة لأولئك الذين لديهم أجداد غير مواطنين، وإذا ما وجد بعض الأشخاص لا يحملون جنسية علي الإطلاق فقد تكون هذه محنة ولكنها ليست ظلما" (195).

لذلك تساءل كارينز, هل يمكن لدولة ديمقراطية اليوم أنُ تقيد المواطنة كما فعل أرسطووبالطريقة التي اقترحها أرسطو؟، لذلك يقول: " اعتقد أنه لا يمكن أن يوجد أي شخص يمكن أن يدافع عن مثل هذه الممارسات اليوم وأنه ليس من حق الدولة حرمان أي شخص من الجنسية أوالمواطنة طالما يعيش مدة طويلة فيها وأن مثل هذه السياسات غير مسموح بها أخلاقيًا طالما إنها نتجت عن حكومة مُنتخبة من قبلٌ الأغلبية الديمقراطية **الليبرالية**(*)" (196).

---

(194) Carens, H Joseph (2008): Immigration, Democracy and Citizenship, pp,33-34.

يعبر هذا النص عن إشكالية الولاء الوطني للأقليات، والحل الذي قدمه كارينز بالدمج, دمج المهاجرين ومنحهم حق المواطنة الديمقراطية الفعالة, ولكن قد يفشل المهاجرين في هذا الدمج ليس لنقص في تكيفهم ولكن بسبب التعسف في المعاملة ضدهم.

(195) Carens, Joseph (2003): Who should get in?, The Ethics of immigration admissions, pp,95-96.

And see Carens, H.Joseph (2008): immigration, Democracy and Citizenship, p, 202.

(*)الليبرالية:Liberalism

تنظر الليبرالية إلي الفرد علي إنه مستقل وقادر علي التصرف وتركز علي الحرية الفردية وعدم الإكراه وعلي حق تقرير المصير الأخلاقي وعلي التسامح واحترام حقوق الآخرين, وحرية التعبير وحرية تكوين المجتمعات هي من أهم الحقوق التي ارتبطت عادة بالليبرالية. وغالبًا ما كان ينظر إلي الليبرالية علي إنها مهتمة في المقام الأول بالعلاقة بين الفرد والدولة, وكذلك ينظر إلي الفردية والحقوق الفردية

(ISSN : 2536 - 9555)

ويشرح كارنيز معني الديمقراطية وكيف أنها تختلف عن **القومية**(*) الضيقة، التي لا تعترف إلا بالمواطنين الأصليين وترفض المهاجرين وتستبعدهم، لذلك فإن القومية المتطرفة

علي إنها السمة المميزة لليبرالية، وغالبا ما يتم انتقاد الليبرالية علي إنها مفرطة في الفردية, وتصف الليبرالية العلاقة بين الفرد والمجتمع علي وجه الخصوص.

Kymlicka, Will (1995): Multicultural Citizenship, A Liberal of Minority Rights, p,94.

والليبرالية هي فلسفة أخلاقية وسياسية تعطي أهمية كبيرة للحرية الفردية وتؤمن بوجود حق افتراضي في الهجرة وأن الناس يجب أن يتمتعوا بحرية للقيام بكل ما يحلولهم طالما أنهم لا ينتهكون حقوق الآخرين وهي تؤمن بأن هناك التزامات أخلاقية تجاه الغرباء وأنه يجب أن ندافع عن الهجرة.

Carens, Joseph (2011): Immigration and Citizenship, Journal Ethics in A Global world, p, 103.

(196)Carens, Joseaph (1998): Immigration and Citizenship In the twenty –first century, Will Radman publication.

(*) القومية: Nationalism

القومية ترادف الوطنيةpatriotism وهي تتضمن الإيمان بالحاجة المُلحة للانتماء إلي أمه، والانتماء إلي قيم أمتنا وخصائصها, والقومية هي أكثر من مجرد حب البلد فهي نوع من الرومانسية السياسية والغرام بين المواطن ووطنه الذي يجعله مستعدًا للتضحية بحياته من أجلها, وبالنسبة لمعظم الناس فقد شابت فكرة القومية بعض الشبهات مثل فكرة أن القومية ذاتها تنطلق من العنصرية, كما إنهم يشتبهون في أن العنف والكراهية وانعدام الثقة في الآخر يتجسد في القومية, وعلي هذا فإن القومية من وجهة نظر هذه الشكوك هي شر يجب التغلب عليه, وما يحدث من اغتيالات وعنف في حق المهاجرين المسلمين في المانيا وفرنسا خير شاهد.

Kok-chortan (2002): Nationalism, for and mainly (against),Vol5, Issue4, pp,433-434.

لذلك يري البعض أن القومية المتطرفة هي نوع من الوطنية الضيقة التيُ تشدد علي عدم التسامح مع الآخرين، وقد تعني الإيمان المتعجرف بتفوق أمة علي الأخرى من غيرُ مبرر أوأسباب معقولة, ولقد تعهدت كتابات الفيلسوف السياسي ديفيد ميلر بتزويد القومية بأساس معياري, ولكن قد تتحول تلك القومية إلي قومية عنصرية ضيقة تتعارض مع العدالة التوزيعية.

D M Weinstock (1996): Is There a moral case for Nationalism?, Journal of Applied Philosophy.

تتعارض مع الديمقراطية التي تقبل المهاجرين وتدمجهم في المجتمع " تتطلب الديمقراطية موافقة المحكومين، وينبغي اشراك المهاجرين في العملية السياسية، ولا يوجد مفهوم للديمقراطية يمكن أنُ يبرر استبعاد الأشخاص الذين قضوا حياتهم بأكملها في مجتمع ديمقراطي ولديهم مشاركة ديمقراطية في المجتمع الجديد واصبحوا أعضاء فيه، لذلك فإن المبادئ الديمقراطية تختلف عن القومية العنصرية التي تحث علي الكراهية للآخر ورفضه واستبعاده وحرمانه من حقوق المواطنة والعضوية، وفى المقابل، تنادى الديمقراطية بأنه من الضروري أخلاقيًا توفير اكتساب تلقائي للمواطنة عند الولادة أوفي سن البلوغ من قبل أطفال المهاجرين"[197].

ولقد عرف ستيفن ناتسون الوطنية بأنها حب المواطن لوطنه والانتماء له والرغبة في التضحية من أجله والاستعداد للموت في سبيله من أجل تعزيز مصالحة في المقام الأول، وهي تعني حب البلد والاستعداد للتضحية من أجلها والاهتمام برفاهيتها,

ويجب تأييد القومية المعتدلة ورفض القومية المتطرفة التي تؤدي الي كرة الأجانب.

Nathanson, Stephen (1993): Patriotism, Rowman, Morality and peace, London, p, 49.

ولقد رفض تولستوي المفكر الروسي القومية المتطرفة ووصفها بأنها غير أخلاقية وتتعارض مع القاعدة الذهبية في الأخلاق ولا تنطوي سوي علي الأنانية.

Tolstoy, Leo (1987): on patriotism and patriotism, or peace?, Writing on Civil Disobedience and Nonviolence, New society, p, 138.

وكذلك رفض بارون القومية المتطرفة ورأي أنها نوع من الأنانية الجماعية يُفقد فيها العدالة العالمية وتحث علي كراهية البلدان الأخرى, لذلك فإن القومية الضيقة والوطنية المتطرفة ليست فضيلة دومًا.

Baron, Marcio (1989): Patriotism and Liberal Morality, in mind, value and culture, p, 269.

وكذلك رفضها ماكنتير ورأي إنها غير أخلاقية وغير مقبولة أخلاقيًا لأنها تتعارض معُ حب جميع الأوطان.

واعتقد أنه يجب أن يكون هناك قومية عادلة غير ضيقة, تعنى أن ولائي الحقيقي لبلدي مشروط وليس مطلق، مشروط بمبادئ العدالة العالمية وحقوق الإنسان, أي يجب أن يصبح ولائنا للبشرية وليس لمجتمع معين.

(197)Carens, H.Joseph (2008): Immigration, Democracy and citizenship, pp, 22-23.

(ISSN : 2536 - 9555)

ويمكننا أن نستخلص من هذا النص لكارينز ثلاثة أمور, **الأول**، أن القومية الضيقة علي النقيض تمامًا من المواطنة الديمقراطية، فالقومية عرقية وعدوانية ويريد أصحابها الحصول علي أكبر قدر ممكن من السلطة والقوة أما المواطنة والوطنية فهي دفاعية وعلاقة أخلاقية في حد ذاتها, **الثاني**، ترتبط المواطنة الديمقراطية بالتأكيد علي حقوق المهاجرين، مثل حق عدم الاستبعاد، ومنح حق المواطنة التلقائية المكتسبة بالميلاد،**الثالث**، تعنى المواطنة الديمقراطية أن المهاجرين لا يمكن اعتبارهم دخلاء وغرباء أوأجانب.

ومن ثم، رد جوزيف كارنيز علي **نوح بكوس**(*) في رفضة حق المواطنة الديمقراطية للمهاجرين، وذلك علي النحوالآتي: " لا يجب رفض المواطنة الديمقراطية بدافع أوبحجة الحفاظ علي الهوية الوطنية كما ادعى نوح بيكوس، فنحن جميعًا زملاء في مصير مشترك ويجب الحد من الظلم والتشوهات الاجتماعية العميقة عن طريق تحريك نتائجها في الاتجاه الصحيح"(198). يقدم كارنيز في هذا النص أهم تحديات المواطنة المزدوجة والجنسية وهي حجة الحفاظ علي الهوية الوطنية، فمنح المهاجرين حق المواطنة يؤثر علي الهوية الوطنية،

(*) نوح بيكوس: Noah Pickus

هو استاذ مشارك في الدراسات السياسية العامة بجامعة ديوك، ومدير معهد كينان للأخلاقيات، كما إنه استاذ الممارسة في كلية سانفورد للسياسة العامة, بالإضافة إلي أنه يعمل مستشار لخدمات المواطنة والهجرة الأمريكية، حصل علي الدكتوراه من جامعة برينستون (1995), والماجستير من جامعة برينستون (1990) والبكالوريوس من جامعة ويسليان (1986).

ومن أهم مؤلفاته: الهجرة والمواطنة في القرن الواحد والعشرين، والإيمان الحقيقي والولاء، الهجرة والقومية المدنية الأمريكية(2007)

فمثلا في كتابة: Immigration and citizenship in the twenty-first century, Rowman, little field publisher, قدم فيه قوانين قوية تحكم الجنسية المزدوجة والوصول إلي المواطنة ودافع عن الهوية الوطنية ورفض أن يتحول المهاجرين إلي مواطنين أمريكيين، ودعي إلي الحد من الهجرة لكي نزيد الولاء الوطني وفي كتابة, دافع نيكوس عن القومية ودعي للحفاظ علي الهوية الوطنية وكيف أن القومية لها تأثير كبير في تأسيس أمريكا.

Noah Pickus (2007): True faith and Allegiance immigration and American civic Nationalism, Princeton university press.

(198) Carens, H. Joseph (1998): Why Naturalization should be easy?: A Respose to Noah Pickus, Vol 23, Issue 3.

ويقدم كارينز حجة مقنعه للإجابة علي هذا التحدي، بحجة المصير المشترك والحد من الظلم وانتصار العدالة.

وإذا ما كان جوزيف كارنيز قد رد علي **نوح باكوس** في رفضة لحقوق المواطنة الديمقراطية للمهاجرين، فإنه كذلك عارض موقف **كريستين جوبك**، لأنه رفض مواطنة المهاجرين بل حتي رفض حق الهجرة وأيد الضوابط علي الهجرة من منطلق سيادة الدولة، كما رفض دمج المهاجرين من منطلق الأولوية للمواطنين فقط، لذلك عارض كارنيز وجهة نظر جوبك بشدة، قائلا: "يجب رفض وجهة نظر جوبك، لأن هناك التزام بالمبادئ الديمقراطية وعلي الدول أن تحترم حقوق الإنسان، وكيف أنه لا تتعارض المواطنة الديمقراطية مع سيادة الدولة"[(199)].

واذا ما رجعنا إلى كتاب جوبك نفسه، "المهاجرين **والدولة القومية** "(2000)، نجد أن كارينز كان محقًا في رفض وجهة نظر جوبك العنصرية، حيث يقول جوبك: " يجب أن يكون لدينا مصالح قوية تجاه مواطنينا فقط، ويجب تأييد قيود الهجرة من أجل حماية المصلحة العامة، ولا يجب أن يحصل المهاجرين علي أي امتيازات لأن هذا يثير استياء الأغلبية، لذلك تُعتبر مواطنة المهاجرين تحديًا قويًا للدولة القومية[(*)] وللسيادة وللمواطنة كما أنه يمكن استيعاب المهاجرين دون منحهم الجنسية أو المواطنة، وذلك انطلاقًا من النظرية

(199) Carens, H. Joeseph (2013): Ethics of immigration, pp, 71-72.

(*) الدولة القومية:

تكافح الدولة القومية لتحقيق أربعة أهداف هي السيادة الإقليمية، وتعزيز الهوية الثقافية المجتمعية، وزيادة المشاركة الديمقراطية، وتقرير المصير. وهناك توترات حادة بين المبادئ العالمية لحقوق الإنسان وبين متطلبات تقرير المصير التي تنادي بها الدولة القومية.

Benhabib, Seyla (2004): the Rights of others, Aliens, Residents and Citizens, pp, 4-5.

ويري سيلا بن حبيب أنه نتيجة صعود الاقتصاد العالمي ورأس المال الحر وتكنولوجيا المعلومات وظهور المجلات الالكترونية كان هذا يشكل نهاية للدولة القومية. وتعتمد الدولة القومية علي مبدأ السيادة الإقليمية لذلك فهي ترفض حق الهجرة، ومن ثم فهناك سلسلة من التناقضات بين حقوق الإنسان العالمية ومبدأ السيادة الإقليمية, وتقف القومية أمام العولمة وصعود المواطنة متعددة الثقافات.

Ibid, pp,9,11.

(ISSN : 2536 - 9555)

النفعية القائمة علي المصلحة"[200]. يوضح هذا النص أمرين، **الأول:** أن الغرب قدم حق الاستيعاب للمهاجرين بديلًا عن حق المواطنة والعضوية والجنسية, **الثاني:** أن الغرب رفض حقوق المهاجرين في المواطنة والجنسية لأنهم غرباء لا يستحقونها.

وصفوة القول، يجب أن تصبح المواطنة مفهوم أخلاقي وليس مفهوم قانوني فقط، لأن التصور القانوني للمواطنة غير كاف علي حد تعبير الآن توم هاف[201].كما يجب اعادة تشكيل المواطنة لكي تصبح مواطنة ديمقراطية تتسع لتشمل كل الثقافات، ويجب ممارسة المواطنة الديمقراطية[202]. أي أنه حينما تتسع المواطنة الديمقراطية لتشمل جميع الثقافات تُصبح مواطنة مرنهُ متعددة الثقافات. فما هي المواطنة متعددة الثقافات؟.

ثالثا: حقوق المواطنة متعددة الثقافات:Multicultural Citizenship Rights

انتقل جوزيف كارينز من الدفاع عن حق المواطنة المتساوية للمهاجرين إلي حق المواطنة الموروثة لأبناء المهاجرين إلي حق المواطنة المزدوجة للمهاجرين ثم حق المواطنة الديمقراطية التي تتسع لتشمل المواطنة متعددة الثقافات والتي تحافظ علي حقوق المهاجرين الثقافية، وذلك علي النحوالآتي:-

أولا: دفاع كانيز عن المواطنة متعددة الثقافات:

دافع جوزيف كارنيز في كتابة" **الثقافة** (*) والمواطنة والمجتمع "(1999) عن المواطنة متعددة الثقافات، وقدم مطالب أخلاقية بالحفاظ علي الثقافة والهوية للمهاجرين والأقليات

(200) Joppke, Christain (2000): Immigration and the Nation- State, the United States, Oxford University, Oxford,ch1,p, 80.

(201)Tomhave, Alan (2013): Global Government and Global Citizenship, International Journal of Applied Philosophy, 27(2):pp, 288-289.

(202)Benhabib, Seyla (2004): the Rights of others, Aliens, Residents and Citizens, p,26.

(*) الثقافة: Culture

تعد الثقافة هي البنية التحتية للنظر إلي العالم، والتي يستطيع من خلالها أي شخص أن يعيش حياة جيدة، حياة كريمة وهي التي تعكس مصالح المرء ومعتقداته ورغباته.

Kymlicka, Will (1995): Multicultural Citizenship, A liberal of Minority Rights, p,175.

القومية، وعلي ضرورة تطبيق تلك النظرية الأخلاقية علي الحالات الفعلية في الممارسة، لذلك يقول: "إن المواطنة الإقليمية هي سجن فكري وأخلاقي يجب التحرر منه من خلال فهم المواطنة الأكثر انفتاحًا علي التعددية، لذلك يجب التحرر من المفهوم التقليدي للمواطنة لأنه يجب الاعتراف بهوية وثقافة الغير، وتعني المواطنة متعددة الثقافات، احترام الاختلاف الثقافي ورفض المواطنة الضيقة والقومية المتطرفة والتسامح "بإدماج المهاجرين" في المجتمع Integration of immigrant"، ويجب علي المهاجرين أن يقوموا بعملية " التكيف الثقافي" Cultural A deptation، وهذا يتفق مع التنوع الثقافي Cultural Difference [203].وهى التي تعكس مصالح المرء ومعتقداته ورغباته[204], ومن جهة أخري يقدم كارينز أمثلة عملية علي المواطنة متعددة الثقافات بالسماح للطالبات المسلمات في مدارس فرنسا بارتداء الحجاب، لذلك يقول: "لا يجب أن نَحظر علي الفتيات المسلمات في فرنسا ارتداء النقاب عندما يكون عملهن لا يؤذي أحدًا، فهم يعبرون فقط عن إيمانهم، ولكن

وهي مصدر لتحديد الهوية الأكثر أمانًا، لأنها تعتمد علي الانتماء وليس علي الإنجاز وهي تعبر عن مُعتقدات الفرد وأفكاره, وترتبط الثقافة ارتباطًا مباشرًا باحترامنا لذاتنا وكرامتنا وهي أبسط حق ليبرالي، وهي تعني الحفاظ علي الحرية الفردية. Ibid,p, 89.

ويركز كاميليكا بشكل خاص علي اللغة في الثقافة، ويشير إلي أنه يجب علي الدولة أن تلتزم بدعم ثقافة اجتماعية محددة من خلال استخدام لغتها في الوثائق والمؤسسات العامة وتصبح ثقافة الأقلية القومية عرضة لإرادة ثقافة الأكثرية أوالأغلبية من السكان الأصليين.Ibid,p,101,130

كما تشكل الثقافة الهوية الفردية، لذلك يمنحنا التراث الثقافي شعورًا بالانتماء ويزودنا بالأمان العاطفي والقوة الشخصية, ومن ثم فإن الفشل في اظهار الاحترام الواجب للعضوية الثقافية للآخرين يشكل ضَررًا للآخرين.

Kymlicka, Will (1985): Lliberalism, Community and Culture, Oxford university press, p, 175.

(203) Carens, H.Joseph (1999): Culture, Citizenship and Community, pp, 466-469.

(204) Kymlicka, Will (1985): Multicultural Citizenship, A liberal of minority Rights, p, 81.

ويمكننا أن نستخلص من هذا النص عند كارينز، أن المواطنة متعددة الثقافات تقوم علي دمج المهاجرين وحماية جميع حقوقهم واستيعاب ثقافتهم، وهي التي تقف علي النقيض من المواطنة الضيقة بمفهومها التقليدي. كما أن المواطنة متعددة الثقافات تحترم الاختلافات الثقافية وتعارض القومية الضيقة.

(ISSN : 2536 - 9555)

علينا أن نرفض ختان الإناث لأن هذا لا يتفق مع حقوق الإنسان في الديمقراطيات الليبرالية" [205].

وهكذا رفض كارينز المفهوم التقليدي للمواطنة وتَبنَي فهم جديد للمواطنة الأكثر انفتاحًا علي التعددية الثقافية وهذا ينبع من مفهوم العدالة وبرهن علي أنه يجب أن يظهر في الممارسات العملية، لذلك لقول: " يجب أن توجهنا فكرة العدالة إلي الاتجاه الصحيح وهوالتعددية الثقافية Multiculturalism، كما أن العلاقة بين المواطنة متعددة الثقافات والمساواة هي علاقة تكاملية بشكل عام، وهذا يقلل من التفاوتات وعدم والمساواة في المجتمع علي نحوعملي ملموس"[206]. يوضح هذا النص عند كارينز أن المواطنة متعددة الثقافات تقوم علي حجة المساواة الأخلاقية لجميع البشر, وتعني دمج المهاجرين في ثقافتنا واستيعابهم وعدم استبعادهم.

ثانيا: دفاع كارنيز الأخلاقي عن المواطنة متعددة الثقافات:

دافع كارينز عن حقوق المواطنة متعددة الثقافات من خلال تأييد كل من ويل كاميليكا ورانير بوبوك في دفاعهما عن حقوق المهاجرين, ومعارضة كل من كريستيان جوبك، مايكل الزير، ديفيد ميلر وليندا بوسنيك، علي النحوالآتي:

(1)- ويل كاميلكا

يؤيد جوزيف كارينز وجهة نظر ويل كاميلكا في دفاعة عن حقوق التنوع الثقافي وعلي ضرورة الاعتراف بالاختلافات الثقافية في الدول الديمقراطية [207].

وإذا ما رجعنا إلي كتاب كاميلكا "المواطنة متعددة الثقافات" (1995)، نجده يقول: "يجب الاعتراف بالخصائص الثقافية المميزة للمهاجرين، ويجب علي الدول الليبرالية التعامل مع الثقافات الأخرى بنفس الطريقة التي تتعامل بها مع مواطنيها الأصليين، لذلك يجب

(205) Carens, H. Joseph (1999): Culture, Citizenship and Community, p, 70.
واعتقد إنه يجب أن نطبق مبدأ المعاملة بالمثل, فحين يأتي هؤلاء الأوربيين إلينا كسياح, لا نعترض علي ملابسهم غير الائقة وعلي الفروق الثقافية والدينية بيننا وبينهم ولا نجبرهم علي ارتداء ما يتفق مع ثقافتنا الإسلامية ونحن لا نتمتع بالديمقراطية التي ينعمون بها.

(206) Ibid,p.71.

(207)Carens, Joseph.H (2000): Culture, Citizenship and Community, chapter five.

عليها الامتناع عن التدخل في ثقافات المهاجرين حتي وأن كانت تُعتبر غير ليبرالية في نظر الأغلبية"[208]. وكذلك يركز كارنيز في كتابة " المواطنة متعددة الثقافات" عام (1995) في الفصل الثالث بعنوان " الليبرالية والثقافة " علي توجيه المدح الأخلاقي إلي **ويل كاميليكا Will kymlicka**(*)، ولكنه ينتقد مفهوم " الثقافة المجتمعية لدية Societal" "Culture لذلك يقول كارنيز " يزعم كاميليكا أن مفهوم الثقافة المجتمعية يقوضٌ المزاعم الأخلاقية للمهاجرين والأقليات القومية الصغيرة والضعيفة ويولد فهما أحاديًا للمواطنة القومية بدلًا من المواطنة متعددة الثقافات"[209]. واعتقد أن جوزيف كارينز كان مخطئًا بحق ويل كاميليكا في اعتقاده أن كاميليكا يروج ويدافع عن الثقافة المجتمعية، أوأنه يدعوإلي المواطنة القومية بدلًا من المواطنة متعددة الثقافات، ويشهد علي ذلك كتابات كاميليكا العديدة فمثلا في كتابه "المواطنة متعددة الثقافات" نظرية ليبرالية لحقوق الأقلية"، (1995). نجد كاميلكا يقول مثلا.." لا يشجع مفهوم الثقافة المجتمعية الحالية التنوع الثقافي بعد أن أصبح التنوع الثقافي سمة أساسية للمجتمع المعاصر، ويبدوأنه من المرجح أن يصبح أكثر أهمية في

---

(208)Kymlicka, Will (1995): Multicultural Citizenship, A liberal of minority Rights,p, 17.

(*) ويل كاميليكا: will kymlicka:

هو أستاذ في قسم الفلسفة, جامعة أوتاو, وفيلسوف سياسي، تحلل كتاباته الليبرالية والثقافة المجتمعية والمسائل المتعلقة بالعضوية الاجتماعية, ويركز علي المواطنة متعددة الثقافات وحقوق الأقلية, درس التنوع العرقي للمجتمعات من مواليد 1962 ولد في لندن وهومؤلف لسبعة كتب نشرتها مطبعة جامعة اكسفورد, وهى:

1-الليبرالية والمجتمع والثقافة (1989). 2- الفلسفة السياسية المعاصرة (1990).
3-المواطنة متعددة الثقافات (1995) والذي حصد العديد من الجوائز.
4-العدالة في الفلسفة السياسية (1992). 5-حقوق ثقافة الأقليات (1995).
6-المواطنة في المجتمعات المتنوعة (2000).
7- التعددية الثقافية ودولة الرفاهية (2006). وهوحاليا استاذ الفلسفة في جامعة كوينز وهومدير مركز الأبحاث في المركز الكندي للفلسفة بجامعة اوتاوا واستاذ زائر في قسم الفلسفة بجامعة كارلتون, ومن أهم أعماله الفلسفية, العلاقة بين الديمقراطية والتنوع.

Baund, Michael. J. (2014): Will Kymlicka, the Canadian Encyclopedia.

(209)Carens, Joseph. H (2000): Culture, Citizenship and Community, Liberalism and chapter pp, 156-157.

(ISSN : 2536 - 9555)

المستقبل القريب، لذلك يجب تغيير مفهوم الثقافة المجتمعية ويجب فهم التنوع الثقافي للقضاء علي الصراعات العرقية الثقافية، فالنوع الرئيسي من العنف الدموي في جميع انحاء العالم سببه الصراعات الثقافية كما يحدث في يوغوسلافيا ورواندا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطي، وسيطر هذا علي كثير من النقاش الأخلاقي في السنوات الأخيرة" (210).

وإن كان كارينز قد اعترض علي مفهوم الثقافة المجتمعية عند كاميليكا، وذلك في كتابه "الثقافة والمواطنة والمجتمع " (2000)، فهذا يرجع إلي سوء فهم لمفهوم الثقافة المجتمعية، إلا إن كارنيز يشيد بفكر ويل كاميلكا في كتابة " أخلاقيات الهجرة"،(2013),لأنه أكد علي حقوق المهاجرين كثيرًا، فيقول: " دافع ويل كاميليكا عن حقوق المهاجرين والأقليات القومية ورأى أن لهم مطالب قانونية يجب الاعتراف بها مثل الاعتراف بخصائصهم الثقافية " (211).

واذا ما رجعنا إلي كتاب ويل كاميليكا " المواطنة المتعددة الثقافات"، نجد أن جوزيف كارينز له أسبابًا أخلاقية قوية في الدفاع عن وجهة نظر كاميليكا، فمثلا يقول كاميليكا: " يجب أن يأخذ المهاجرين حقوقهم علي أساس المبادئ الليبرالية وعلي أساس فهم التعددية الثقافية، ومن أهم هذه المطالب التي يطلبونها من الدولة المضيفة هي مطالب الاعتراف بخصائصهم الثقافية من أجل الاندماج في المجتمع بشكل أفضل، لذلك يجب الحفاظ علي حقوق المهاجرين والأقليات الثقافية لأنها حقوق عالمية وهي جزء لا يتجزأ من القيم الليبرالية الديمقراطية (212). والجدير بالذكر، إنه قد تعرض ويل كاميلكا للكثير من النقد من قبل النقاد والمفكرين(وذلك حين دافع عن حقوق المهاجرين) خوفًا من أن تزداد هذه مطالب وحقوق المهاجرين، وتعامل معها كاميليكا بجدية وقدم حجج معقولة للدفاع عن حقوق المهاجرين، فنجده يقول: "هناك قلق كبير بشأن المطالب المتزايدة للمهاجرين، لذلك يجب مراجعه هذه الحقوق للمهاجرين والعمل علي تحقيق المعقول منها ولا يجب رفضها تمامًا لكي لا نرفض اندماجهم كليًا(213).

(210)Kymlicka, Will (1995): Multicultural Citizenship, A liberal of minority Rights,p,1.

(211)Carens, Joseph (2013):the Ethics of immigration, p, 76.

(212)Kymlicka, will (1995): multicultural citizenship,ch5.

(213)Ibid,pp,67-68.

ومن ثم، أصر Kymlicka علي الدفاع عن حقوق **الأقليات القومية** (*) وحقوق المهاجرين، ورأي أن الدول الليبرالية يجب أن تدعم الحماية الخارجية لثقافة الأقليات ويجب التمتع بعضوية ثقافية آمنه، من أجل تفعيل حقوق المهاجرين التي تعد امتداد صالح للقيم الليبرالية الأساسية وأهمها الاستقلال الذاتي ومكافحة القمع من أجل تحقيق المساواة الليبرالية[214] وكذلك ناقش ويل كاميليكا في الفصل السابع من كتابة "المواطنة متعددة الثقافات" أهمية التنوع الثقافي ورحب به ودعي إلي ضرورة رفض المواطنة القومية ورحب بقبول المواطنة متعددة الثقافات وقدم أمثلة علي دول بها مواطنة متعددة الثقافات.. لذلك يقول: "يجب زيادة التنوع الثقافي داخل ثقافة الأغلبية أوعند السكان الأصليين، من أجل خلق مجتمع أفضل، فدولة مثل كندا تعبر عن حالة من التنوع الثقافي العميق مع ثقافات متنوعة وتلك هي المواطنة متعددة الثقافات لشعوب متعددة الجنسيات، وتلك المواطنة لا تؤثر علي الهوية الوطنية" [215]

يوضح هذا النص لويل كاميلكا أنه عمد إلي تعزيز الشعور بالمواطنة المشتركة بين المهاجرين والسكان الأصليين في الدول متعددة الجنسيات، وقدم حاله حقيقية للمواطنة متعددة الثقافات، وهى كندا، فمثل تلك المواطنة تعمل علي تعزيز اندماج المهاجرين، لذلك يقول "إن الاندماج الناجح للمهاجرين دليل علي نجاح المواطنة متعددة الثقافات والاندماج الفاشل دليل علي فشل المواطنة متعددة الثقافات، لذلك يجب علي الدول الليبرالية الامتناع

(*) الأقليات القومية: National Minorities

هي مجموعات تشترك في بعض أوكل التاريخ أوالمجتمع أواللغة أوالثقافة، وُيشار إليها بأنها أمه أوشعب أوثقافة، ويصبح كل واحد من هؤلاء أقلية من خلال الاستعمار أوالغزوأوالتوسع. والأقليات القومية تتميز من حيث الثقافة، واذا ما كانت هذه الأقليات تَرغب في الاحتفاظ بثقافتها، فيجب الاعتراف بها علي إنها مُميزه ولها حقوق، وهذه الحقوق ليست مؤقته ولكنها متأصله للأقليات القومية، لذلك يجب استيعاب حقوق الأقليات القومية من خلال الإقرار بحقوق التمثيل الخاصة بهم.

Kymlicka, Will (1989): p, 168.

(214) Kymilcka, Will (2001): Contemporary Political Philosophy, Oxford university press, pp, 331-332.

(215)Kymlicka, will (1995): multicultural citizenship, A liberal of minority Rights, p, 198.

(ISSN : 2536 - 9555)

عن التدخل في ثقافة المهاجرين وأن تستوعب ثقافات الغير، وأن تَعترف بالخصائص الثقافية المميزة للمهاجرين" [216] ومن جهة أخري، دافع ويل كاميلكا عن المواطنة متعددة الثقافات، قائلا: "تعد المواطنة متعددة الثقافات هي نهج ما بعد القومية وهي تعني أن نشجع علي دمج المهاجرين في المجتمع لكي نضمن الاستقرار لأن الاختلافات العرقية تزعزع الاستقرار، ويجب علي المهاجرين أن يصبحوا مواطنين حقيقين بفعل الاندماج"[217].

وعلي هذا النحو, يقرر كاميلكا أن الدفاع عن التعددية الثقافية ليس أمرا سهلا، لأن هناك تحديات كثيرة تواجه التعددية الثقافية، لذلك يقول:" إن النضال من أجل التعددية الثقافية يعد أمرًا صعبًا، ولكن لا يوجد دليلًا علي أنه محكوم عليه بالفشل أوأن لديه فرصة أقل للنجاح في عالم ما بعد القومية، ولذلك يجب التحول من نهج القومية الي النهج المتعدد للجنسيات، وبهذا نصل إلي المواطنة العالمية، وهذا يعد إنجازا رائعا، وذلك حينما نفكر مليًا في كيفية بناء أجندات المواطنة متعددة الجنسيات التي تعمل علي تعزيز دمج الأقليات الثقافية في المجتمع الأوسع عن طريق تسهيل مشاركتها في المجتمع من خلال الاعتراف بأصولها الثقافية من أجل ضمان العدالة والمساواة"[218]. كما أشار ويل كاميلكا في كتابة " المواطنة متعددة الثقافات"، إلي:" ضرورة أن تتسع الثقافة المجتمعية لكي تكون قادرة لتستوعب جميع الاختلافات الثقافية وإلي ضرورة أن تبتعد عن القومية الضيقة، وفي نفس الوقت، فإن المهاجرين يرغبون في الاندماج في المجتمع والثقافة التي يدخلونها ويرغبون في الاحتفاظ ببعض ثقافاتهم، لذلك يجب توفير الحماية الثقافية للجماعات العرقية ودمج المهاجرين في

(216) Ibid, p, 168.

(217) Ibid, p, 203.

يستكشف هذا النص عند ويل كاميليكا كيف دافع عن المواطنة متعددة الثقافات, وطالب بضرورة دمج المهاجرين مع السكان الأصليين ورفض استبعاد المهاجرين.

(218)KuKathas, Chandran (1997):Cultural toleration, in Will Kymlicka and Ian Shapiro, New york, New york university press.

يعزز هذا النص عند كاميليكا الشعور بالمواطنة بين المهاجرين المقيمين علي المدي الطويل، ويؤكد على أن المواطنة متعددة الجنسيات هي تطور أخلاقي للمواطنة القومية التي تؤدى الي المواطنة العالمية.

ثقافة الأغلبية وهذا يعمل علي خلق مجتمع أفضل"[219].وكذلك يؤكد ويل كاميليكا في كتابة "المواطنة في المجتمعات المختلفة" (2000) علي أن معظم الديمقراطيات الحديثة يجب أن تحترم الاختلافات الثقافية والهوية الثقافية للغير، لذلك يقول: "توجد مجموعات أقلية مُهمشة تختلف لغتها أوعرقها أودينها عن تلك الخاصة بالأغلبية، لذلك يجب استيعاب هذا الاختلاف الثقافي لإنهاء التوترات بين المواطنة والتعددية الثقافية ويجب احترام الهوية الثقافية Cultural identity للغير في مجتمع مُتعدد الثقافات" [220].

وقد أعجب جوزيف كارنيز بموقف ويل كاميليكا في دفاعه عن احترام التنوع الثقافي للمهاجرين والهويات الثقافية المختلفة لهم وإلي ضرورة دمجهم في المجتمع مع الاعتراف بخصائصهم الثقافية المميزة، وفي ذلك يقول كارنيز: " يدافع كاميلكا مرارًا وتكرارًا عن حقوق الأقليات الثقافية المهاجرة للحفاظ علي ثقافاتها وتلك الحقوق يحق المطالبة بها في المُمارسات الحالية " [221]. وإذا ما كان ويل كاميلكا قد دافع عن احترام التنوع الثقافي للمهاجرين، ولكن دفاعة هذا ليس مطلقًا، لأنه قد دافع أيضًا عن الإغلاق الثقافي والتجانس الوطني والهوية الوطنية ورفض التعددية الثقافية في حالة معينة وهي حالة الطوارئ والأزمات وحينما تكون الدولة مُهددة بالعدوان، فتلك هي الحالة الوحيدة التي تُعلق فيها الحريات، مثل حرية الُتنوع الثقافي، وفي ذلك يقول: "يجب الحفاظ علي الثقافة الوطنية حينما تصبح الدولة في خطر، وهذا يعبر عن مصلحة أخلاقية مشروعة أخلاقيًا، لذلك يجب حماية ثقافة الشعب أولًا في أوقات الخطر"[222].

(219) Kymlicka, Will (1995): Multicultural Citizenship, p, 204.

(220) Kymlicka, Will (2000): Citizenship in Diverse societies, Oxford university press, OUP.

(221) Carens, Joseph. H (1997): Liberalism and culture, Journal constellations, Vol4, Issue 1, Black Well publishers, pp,36-37

(222)Kymlicka, will (2001):Politics in the vernacular Nationalism, Multiculturalism and Citizenship, New york, Oxford University press, ch2.

(ISSN : 2536 - 9555)

2-راينر بوبوك Rainer Baubock

واذا ما كان جوزيف كارينز قد دافع عن المواطنة متعددة الثقافات، يمكننا أن نجد بوبوك Baubock (2000) قد دافع عن التنوع الثقافي ثم تعداه إلي الدفاع عن التنوع العقائدي والديني أيضًا.

ويمكننا عرض دفاع baubock عن التنوع الثقافي ثم عرض دفاعة عن التنوع العقائدي علي النحوالآتي، يقول Baubock: " يعد التنوع الثقافي هوالقيمة الجوهرية الحقيقية، ومعظم النظريات الليبرالية تري إنه حقيقة واقعية وليس مجرد قيمة جوهرية، لذلك يجب الدفاع عن قيمة التنوع الثقافي بأنُ ندافع عن قيمة التسامح في المجتمعات الليبرالية، ويجب الاعتراف الثقافي بثقافات الغير من أجل الحفاظ علي الكرامة والحرية، وقد يكون هناك خوف من التنوع الثقافي عندما يقوض التجانس الثقافي، ويجب أن تستجيب المواطنة الديمقراطية للتنوع الثقافي في المجتمع الديمقراطي, ويجب التركيز علي قيمة التنوع الثقافي، لأننا لدينا واجبات أخلاقية تجاه البشرية" [223].

وإذا ما كان baubock " قد رأي أن التنوع الثقافي قيمة أخلاقية إلا أنه رآه أيضا مأزق أخلاقي، كيف؟، يقول baubock " يصبح التنوع الثقافي مأزق أخلاقي وليس قيمة جوهرية أخلاقية حينما يُضيع الهوية الثقافية للمجتمع ويقوض التجانس الثقافي، وهذا الخوف له ما يبرره أخلاقيًا " [224].

ومن جهة أخري، يشرح Baubock مزايا التنوع الثقافي، فيقول: "يتيح التنوع الثقافي فهم نقاط القوة والضعف في ثقافتنا ويعمل علي تعميق وعينا الذاتي بحيث تنخرط الثقافات المختلفة في حوار مفيد للطرفين" [225]. وكذلك أيد Baubock التنوع الثقافي بزعم أنه يحافظ علي حقوق المهاجرين ويجعل المهاجرين يتمتعون بالعضوية الشاملة والحقوق

(223)Baubock, Rainer (2000):Cherishing diversity and promoting political community, cultural and political theory, London, Macmillan.

(224)Baubock, Rainer (1994):Transnational Citizenship: Membership and Rights in international Migration, p,67.

(225)Baubock, Rainer (2000):Cherishing diversity and prompting political community, Cultural Diversity and political theory, p,168.

الأساسية المتساوية، لذلك يقول: " يساعد التنوع الثقافي علي قبول المهاجرين وادماجهم كمواطنين وكأعضاء في الديمقراطيات الليبرالية" (226).

ولم يدافع baubock عن التنوع الثقافي فقط بل دافع أيضًا عن التنوع الديني لأسباب أخلاقية، فيقول: "يساعد التنوع الديني علي منع الصراعات الدينية والتصعيد والعنف والكراهية ويشجع علي الاندماج في المجتمع"(227).

ومن جهة أخري، دافع كارنيز عن حقوق المواطنة متعددة الثقافات بأن عارض كل من الفلاسفة الذين رفضوها, لذلك عارض كريستيان جويبكي، مايكل الزير, ديفيد ميلر, ليندا بوسنيك.

1-كريستين جوبكي Christaim Joppke وإذا ما كان جوزيف كارينز نادي بالتعددية الثقافية، لذلك نجده ينتقد موقف **كريستين جوبكي** (*) في كتابة أخلاقيات الهجرة قائلا:" رفض جوبك حقوق الأقليات، ولم يفهم التنوع الثقافي ولذلك عارض الثقافة الإسلامية بصورة غير حيادية" (228).

وإذا ما رجعنا لكتاب **كريستين جوبكي** نفسه " الهجرة والأمة والدولة" (2000) نجد أن كارنيز كان محقًا في حكمه الأخلاقي علي جوبكي وكان تقييمه له موضوعيًا، فمثلا نجد

---

(226). Baubock, Rainer (1994): Transnational Citizenship: Membership and Right in International Migration, p,40.

(227)Baubock, Rainer(2011):Temporary Migrants, partial Citizenship and Hyper migration,p,692.

(*) كريستيان جويبكي:

كريستان جوبيك هوعالم اجتماع سياسي ألماني واستاذ كرسي علم الاجتماع العام بجامعة برن بسويسرا، ومن بين أكثر المؤلفين استشهادا علي نطاق واسع في مجال الجنسية والهجرة استشهادا علي نطاق واسع في مجال الجنسية والهجرة, ينتقد جوبيك بشكل أساس التعددية الثقافية وهويعرف نفسه بأنه ليبرالي راجعي ومن أهم كتبة " المواطنة والهجرة" (2010)، اكسفورد وبريطانيا.

2-الهجرة والدولة القومية (1999)، مطبعة اكسفورد، في الولايات المتحدة والمانيا

3- الهجرة تتحدى الدولة القومية، (1998).

Joppke, Christian (2010): Citizenship and Immigration, Cambridge.

(228)Carens, Joseph: Culture, Citizenship and Community, Cultural Difference p,102.

(ISSN : 2536 - 9555)

جوبكي يقول: " يجب رفض التعددية الثقافية التيُ تناصر الأقليات وتتعارض مع القومية الوطنية، كما أن الحجج التي تُقام لأجل التعددية الثقافية هي حجج هشة وضعيفة ولا تراعي القومية الأمريكية، وتظهر العُقم من خلال الواقع وتعمل علي تعزيز هوية الأقليات، مثل تعزيز هوية الإسلام، فهناك ضُغوطًا تُمارسها الأقليات المسلمة مثل الصلاة والحجاب والمدارس الإسلامية، لذلك يجب وضع حدودًا لهذه التعددية الثقافية " [229].

وكذلك نقد جوزيف كارينز موقف كريستيان جويبكي في مقالته "اختبار المواطنة الليبرالية (2010)، قائلا "رفض جويبكي المواطنة متعددة الثقافات ورأي إنها تتحدي القومية، وهذا هوما اكد عليه جويبكي في كتابة " الهجرة والدولة القومية" (1998)، وعلي هذا فقد رفض حقوق المهاجرين في الاختلاف الثقافي[230].واعتقد أن جويبكي استمر في رفض التعددية الثقافية لذلك رفض الحجاب الإسلامي في كتابة الحجاب: مرآة الهوية, كما أن موقف جوبكي الرافض للتعددية الثقافية نابع من إيمانه بالدولة القومية وعدم احترامه للقيم الليبرالية والمساواة.

3- مايكل الزير Micheal Walzer

انتقد جوزيف كارينز موقف مايكل الزير الرافض للتعددية الثقافية، فيقول:" اعتقد أن خوف مايكل الزير من التعددية الثقافية لا مَعني ولا مُبرر له أخلاقيًا، وذلك حين حاول أن يدافع عن التجانس الثقافي بأن تُمارس الحكومة القوة الكافية من أجل الحفاظ علي الثقافة الوطنية، لذلك يجب علي الحكومة استبعاد الاختلافات الثقافية" [231]. يوضح هذا النص عند كارنيز أسباب رفضة لموقف مايكل الزير المعارض للتعددية الثقافية والتي تكمن في أن الزير من أنصار قيود الهجرة والحفاظ علي الثقافة والهوية الوطنية، لذلك دافع عن التجانس الثقافي واستبعد الاختلافات الثقافية.

(229)Joppke, Christain (2000): immigration and the Nation- state: the United States, ch,3.

(230)Joppke, christain (2010): the most liberal Citizenship test is none at all, Journal How liberal are citizenship tests,p,20.

(231)Carens, Joseph. H: Who Belongs?, immigration, Democracy and Citizenship,p,15.

وقام **جيمس هدسون** بتوجيه النقد الأخلاقي لحجة الزير أيضًا, فقال: " من الصعب تصديق هذه الحجة وعندما تقوم الحكومة بذلك تصبح خاطئة تمامًا، وإلا فعلي الحكومات أن تمنع التجارة الخارجية كذلك وأن تُفضل العزلة المستمرة، وربما لم يدرك ما الزير فوائد التبادل الثقافي بين مختلف الثقافات، طالما أن الأغلبية متجانسة ثقافيًا "[232].

يحاول الزير أن يرسم صورة من التضامن الوطني والقومية المُغلقة في أمة من الناس يشتركون في لغة ودين وتقاليد مشتركة, بينهم مشاعر قوية ويتحدون في غرض مشترك. ولكن هل التنوع الثقافي له آثار ضارة علي الساحة الثقافية؟، يري الزير " أن رفض ثقافة الأجانب له ما يبرره تمامًا لأنهم لا يشاركوننا قيمنا وتقاليدنا الثقافية"[233].

ويري **جيمس هدسون** أن حجة **مايكل الزير** ضعيفة لأن:" محاولة فرض التوحيد الثقافي من أجل التجانس الثقافي عن طريق استبعاد الأجانب واجبارهم علي التصرف بشكل مختلف أمر غير مُبرر أخلاقيًا كما إنه يدعم السلوك الأناني لدينا " [234].

ومما سبق، يمكننا أن نتوصل إلي الآتي:

1-تعرض موقف مايكل الزير من رفض التنوع الثقافي للنقد الأخلاقي من قبل العديد من الفلاسفة وليس فقط جوزيف كارينز.

2-أعتقد أن هناك تنوع في الثقافات في المجتمعات الديمقراطية الغربية, وهذه حقيقة سياسية غير قابلة للاختزال أوأن ينكرها أحد مثل الزير.

3-أعتقد إنه لا يتم الحفاظ علي الثقافة بالقوة كما اعتقد الزير، وأن الثقافة القوية هي التي تفرض نفسها علي الجميع، وهذا يُبرر الخوف من الإسلام وحجتهم أن الثقافة الإسلامية ليس فيها ديمقراطية ليبرالية أوحرية، كيف والإسلام قائم علي مبدأ الشوري، كما يقول عز وجل، "**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ**",(سورة آل عمران، آية 39), و"**وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**" (سورة آل عمران، آية 159).

(232) Hudson, James, L (1986): the Philosophy of Immigration, Vol8, Issue 1,pp, 56-57.

(233)Walzer, Micheal (1983): Sphere of Justice, New York,p, 67.

(234)Hudson, James, l(1986): the philosophy of immigration, Nol.

(ISSN : 2536 - 9555)

4- إذا ما كان الغرب يرفض الآخر، فهذا يتنافى مع مبادئ الغرب الديمقراطية القائمة علي الحرية واحترام الآخر.

5- تناسي مايكل الزير وأمثاله أن الأصل في الحياه هوالاختلاف، والاختلاف هوسبب التطور وُصنع الحضارة ولذلك لا يجب عليهم أن يضعوا الأشخاص في قوالب جامدة من أجل الاندماج في ثقافاتهم الغربية العنصرية المتعجرفة.

والغريب في الأمر، أنه اذا ما كان مايكل الزير رفض التعددية الثقافية تمامًا، ودعي إلي التوحيد والاغلاق الثقافي من أجل التجانس الثقافي وذلك باستبعاد المهاجرين وعدم دمجهم في المجتمع, إلا إننا نجده بعد ذلك يرحب بالمواطنة العالمية "Global citizenship" وضرورة أن يصبح المواطن عالمي، وهذه مفارقة كبيرة، كيف وهويؤسس للقومية المتطرفة يدعوإلي المواطنة العالمية، أعتقد أن حل اللغز يكمن في أنه دعي إلي المواطنة العالمية ليس لكل البشر، أي ليس من حق كل البشر أن يصبحوا مواطنين عالميين، بل من حق المواطنين الأصليين فقط في الغرب أن يعيشوا في مجتمع عالمي مفتوح أمامهم وأن يصبح العالم بأسره ملكًا لهم، ويشهد علي هذا كتابات مايكل الزير، حيث نجده يقول: " إن المواطنة العالمية هي التي ينتقل فيها الفرد من المواطنة الضيقة إلي المواطنة العالمية، وهي لا تعني الولاء فقط إلي الأرض التي تحملنا، بل الولاء إلي البشرية أوإلي الإنسانية كلها، وأن يتحول الفرد بدلًا من كونه عضوًا في مجتمع محلي إلي كونه عضوًا في مجتمع عالمي تتحقق فيه العدالة التوزيعية وتتوزع السلع عالميًا " [235].

ويؤكد الزير في كتابة "المجتمع العالمي "، (1998) علي أن: " المواطنة العالمية تعني أن هناك عقد اجتماعي عالمي بين المواطن والعالم بأسره يجعل العالم كله وطني، ومع ذلك يجب تقييد الهجرة للحد من الفوضى العالمية ومن أجل أفضل توزيع علي المواطنين، ومن أجل دولة موحدة عالميًا، " [236].

(235) Walzer, Micheal (1999): Globalization and Global public Goods, Citizenship.

(236) Walzer, Micheal (1998): International Society, what is the best we can Do?, Ethical Perspectives, p, 211.

3-ديفيد ميلر(*) David Miller

رفض جوزيف كارنيز موقف ديفيد **ميلر** الرافض للتعددية الثقافية في كتابة " أخلاقيات الهجرة"، واعتقد أن كارينز كان مُحقًا بشأن موقفه من ميلر، لأنه إذا ما رجعنا لكتاب ميلر نفسه،" التعددية الثقافية والهجرة "، نجده يرفض التعددية الثقافية واستيعاب ثقافة الآخر، قائلا: "إن قبول التعددية الثقافية يعمل علي تآكل السمات الثقافية للمجتمع وضياع هويته الوطنية، لذلك يجب رفض الاختلافات الثقافية حتي يتمكن المواطنين من الحفاظ علي الهوية الثقافية، ولكي يتمكنوا من رؤية أنفسهم كحاملين للتقاليد الثقافية التي تمتد إلي الوراء تاريخيا" [237].

يقدم ديفيد ميلر في هذا النص أسباب رفضه للمواطنة متعددة الثقافات والتعددية الثقافية، والتي تتمثل في (الحفاظ علي الثقافة الوطنية والهوية الوطنية الأصلية ودعم دولة الرفاهية للمواطنين لذلك جعل الأولوية للمواطنين فقط وليس للمهاجرين, وتأييد القومية بدلا من العالمية), لذلك أيد ميلر وضع قيود علي الهجرة ورفض حق الهجرة وحق قبول المهاجرين وعمد إلي استبعاد المهاجرين وعدم دمجهم في المجتمع لأنهم غرباء !.

وفي كتاب ميلر " القومية والمواطن والهوية الوطنية" نجد ميلر يدافع عن القومية والتي تُعتبر عاملا مهمًا في الحفاظ عي الرفاهية، ولذلك يقول:" لدينا واجبات أخلاقية أكبر تجاه رعايانا المواطنين، وتلك الواجبات الأخلاقية تختلف عن تلك التي ندين بها للغرباء، ويجب

(*) ديفيد ميلر

ولد ديفيد ميلر عام (1946) وهواستاذ النظرية السياسية بجامعة اكسفورد وزميل رسمي لكلية نوفيلد في اكسفورد، ومن أهم أعماله, العدالة الاجتماعية والمواطنة والهوية الوطنية,وهومعروف بدعمة للقومية الليبرالية وإنه يجب أن يحمل المواطنين ثقافة مشتركة.

Professor David Miller (2018): Curriculum vitae, Nuffield College, university of Oxford.

(237)Miller, David (2005): immigration, the case for limits, contemporary Debate in Applied Ethics, Wiley- Blackwell, pp, 199-200.

يُعزز هذا النص عند كاميليكا الشعور بالمواطنة بين المهاجرين المقيمين علي المدي الطويل، ويؤكد على أن المواطنة متعددة الجنسيات هي تطور أخلاقي للمواطنة القومية وهي التي تؤدى الي المواطنة العالمية.

(ISSN : 2536 - 9555)

أن نُعزز من رفاهيتنا في المقام الأول وأن نجعل الأولوية المطلقة لمواطنينا فقط " [238].واذا ما كان ديفيد ميلر جعل الأولوية للمواطنين فقط بدافع القومية الضيقة، ولم يجعل الأولوية للأسوأ حالًا كما فعل توماس ناجيل، لذلك قام **يونج** بنقد فلسفة ميلر المتطرفة لأنه رأي أن لدينا التزامات أخلاقية تجاه كل البشر وليس فقط مع مواطنينا [239].

نقد جوزيف كارينز موقف ديفيد ميلر من المواطنة متُعددة الثقافات وقدم اعتراضات في كتابه " أخلاقيات الهجرة"، يمكن أن نوجزها في الآتي: " من الواضح أن ديفيد ميلر رفض المواطنة متعددة الثقافات وقدم حجج واهية وغيرُ مقنعة أخلاقيا مثل حجة الأولوية للمواطنين وحجة استقرار الثقافة الوطنية وحجة التأثير علي الهوية الوطنية"[240].

وإذا ما رجعنا إلي مقالة ميلر نفسها، "المهاجرين والأمم والمواطنة"، (2008)، نجد أن كارينز كان محقا في وجهة نظره هذه بشأن ديفيد ميلر، حيث نجد ميلر يصرح بالآتي: " تعد المواطنة متعددة الثقافات غير محمودة لأنها تُهدد استقرار الثقافة الوطنية، وهذا يعد أمرًا صعبًا، وذلك بسبب العادات الأخلاقية المتنوعة والتنوع الديني لدي المهاجرين، ولذلك فللدولة الحق المطلق في تحديد من يجب عليه أن يدخل وعلي الدولة أن تراعي مصالح الأعضاء الحاليين، أي جعل الأولوية للمواطنين، كما يجب علي الدولة استنساخ الثقافة الوطنية، وعلي سبيل المثال فرض لغة البلد بالإكراه علي المهاجرين" [241]. وكذلك يري ديفيد ميلر في موضع آخر، أن المواطنة متعددة الثقافات خطره لأنها تؤثر علي دول الرفاهية واعتقد أنه برهن علي فكرته، كالتالي: " يجب أن نأخذ في الاعتبار أن المواطنة

(238) Miller, David (2000): Citizenship, National identity, Cambridge, polity press, p, 27.

(239) Young, L. m (2000): Inclusion and Democracy, Oxford, Oxford university press, p, 89.

(240)Carens, Joseaph (2013): the Ethics of immigration,p, 196.

(241)Miller, David(2008): Immigration, Nations, and Citizenship, Volume 16, Issue 4.

يوضح هذا النص عند ديفيد ميلر كيف رفض المواطنة متعددة الثقافات ورفض التعددية الثقافية, وعمد إلي تأييد سلطة الدولة المطلقة في فرض اللغة بالإكراه علي المهاجرين وعلي عدم احترامه للديمقراطية أو للقيم الليبرالية.

متعددة الثقافات تسمح بزيادة التنوع العرقي وتعمل علي زيادة أعداد المهاجرين الذين يؤثرون علي اقتصاد المجتمع المُستقبل وهذا له تأثير علي مستويات الإنفاق علي الرعاية الصحية والاجتماعية، ويجب أن نراعي أنه قد ارتفعت نفقات الرعاية الاجتماعية عبر العالم الغربي وهذا يضر بدولة الرفاهية، ومن ثم يجب أن ننظر كثيرًا في أمر المواطنة متعددة الثقافات لأنها سياسات خاطئة وغير مجديه ولا تعود بالنفع " [242].

التقييم الأخلاقي لموقف ديفيد ميلر في رفضة لحقوق المواطنة متعددة الثقافات:- (نقد النقد).

يمكننا أن نجد مفارقة كبيرة في فكر ديفيد ميلر، لأنه بعد أن برهن علي رفضة حق التعددية الثقافية والهجرة، نجده يدافع عن المواطنة المتساوية، فمثلا, تحدث ميلر عن المواطنة المتساوية في كتابة "المهاجرين والأمم والمواطنة، (2008)، في معرض حديثة عن العلاقة بين المهاجرين والمواطنين الأصليين أومواطني الدولة المستقبلة، فذكر أن هناك التزامات أخلاقية نحوالدولة تجاه المهاجرين كما أن هناك حقوق وواجبات أخلاقية للمهاجرين وذلك علي النحوالآتي: "تعني المواطنة المتساوية أن كل فرد في المجتمع السياسي يجب أن يتمتع بحقوق وواجبات متساوية، أي أنه يجب أن يصبح المواطنون جميعًا درجة واحدة، فلا ينبغي أن نتحدث عن مواطنين من الدرجة الثانية ويتطلب الأمر من الدولة تكافؤ الفرص في مختلف المجالات، وعندما يتحول المهاجرين إلي مُقيمين دائمين يجب منحهم مجموعة كبيرة من الحقوق علي الفور، فالمواطنة المتساوية تعني المساواة في الحقوق"[243].

ومما سبق, يمكننا أن نستنتج من هذا النص أمرين:

الأول، دافع ميلر عن المواطنة المتساوية للمواطنين فقط وليس المواطنة المتساوية بين المواطنين والمهاجرين، أوحقوق المواطنة المتساوية للمقيمين الدائمين من المهاجرين الذين تحولوا إلي مواطنين فقط، وبالتالي رفض المواطنة المتساوية بين المواطنين والمهاجرين.

الثاني، إذا ما كانت المواطنة المتساوية تعني المساواة في الحقوق, أين هي المواطنة المتساوية وهوينادي بالأولوية للمواطنين بدلًا من الغرباء؟، أين هي المواطنة المتساوية

(242) Miller, David (2012): Grounding Human rights, Vol15, Issue 4, pp, 409-410.

(243)Miller, David (2008): Immigrants, Nations and Citizenship,p,78.

(ISSN : 2536 - 9555)

وهوينادي بالحفاظ علي الهوية الثقافية للمواطنين الأصليين وفي نفس الوقت يرفض التنوع الثقافي الذي يأتي به المهاجرين؟!

4-ليندا بوسنيك (*)

رفض جوزيف كارينز موقف ليندا بوسنيك المُتناقض والغامض من المواطنة متعددة الثقافات في كتابة " أخلاقيات الهجرة"، الفصل الخامس قائلا:" عالجت ليندا بوسنيك المواطنة متعددة الثقافات بصورة غريبة وُمربكة فهي تارة تدافع عن المواطنة العالمية وتاره أخري تعتبر المواطنة متعددة الثقافات خطرًا علي القومية وثقافة المجتمع وتعبر عن الفشل الأخلاقي الجسيم بحق الهوية الوطنية وقيم المجتمع" (244).

اعتقد أن كارينز كان محقًا بشأن موقفه من ليندا بوسنيك، فلقد رفضت بوسنيك المواطنة متعددة الثقافات واعتبرتها مواطنة مُقسمة، ثم نادت بالمواطنة العالمية ورفضت القومية والمواطنة الضيقة ثم دافعت بعد ذلك عن حقوق المهاجرين غير الشرعيين، ويمكننا تقسيم موقفها إلي ثلاث مراحل، المرحلة الأولي وهي التي ترفض فيها حق المواطنة للأجانب، والثانية التي تنادى فيها بإدراج الجميع ومنح الجميع المواطنة المتساوية، والمرحلة الثالثة والتي تنادى فيها بحقوق المهاجرين وأهمها حق عدم التمييز بين المواطنين والمهاجرين.

المرحلة الأولي: نجد بوسنيك تقول في كتابها " المواطن والأجنبي" معضلات العضوية المعاصرة (2006)، في الفصل الأول بعنوان" المواطنة المقسمة": " تُعبر المُواطنة الُمقسمة" "Divided Citizenship" عن المواطنة متعددة الثقافات أومُواطنة ما بعد القومية أومواطنة الأجانب التي تعد خطرًا كبيًرا علي الدولة القومية لأنه يجب الحفاظ علي المجتمع في المقام الأول، ومن ثم، فإنه يجب أن يتم تقنين الهجرة، لأن هذا يخلق حالة من الارتباك الأخلاقي، لذلك فإن مواطنة الأجانب تعكس حالة من الانقسام الأخلاقي ويجب الحفاظ علي المجتمع

(*) ليندا بوسنيك

هي استاذ في القانون في كلية الحقوق، جامعة روتجرز من مواليد عام 1958، وهي خبير بارز في قضايا الهجرة والمواطنة والقومية العابرة للحدود والمساواة, وهي مؤلفة كتاب "المواطن والأجنبي"، معضلات العضوية المعاصرة مطبعة برينستون.

Linda Bosniak (2006): the Citizen and the Alien, Dilemmas of the Contemporary Membership, p,4.

(244) Carens, H. Joseph (2013): the Ethics of immigration, pp,81-82.

وصيانته قبل أي شيء، وتلك المواطنة المُهجنة يقع فيها تمييز ضد الأجانب، لذلك لا يجب أن نتحدث عن أي حقوق للأجانب أوأي مساواة قانونية لهم، كما أن هناك نوع معين من عدم المواطنة يسمي "الاغتراب"، فالأجانب عادة مهاجرون متعددوالجنسية أتوا من خارج الاقليم إلي مجتمع ديمقراطي ليبرالي ومع ذلك فإن المواطنة أكثر من مجرد وضع قانوني"[245].**المرحلة الثانية:** نجد فيها بوسنيك تتراجع عن موقفها وتتخبط، فمثلا تقول في الفصل الأول بعنوان " المواطنة المقسمة ": " أن كل من المواطنة المتساوية أوالمواطنة الديمقراطية أوالمواطنة متعددة الثقافات أوالمواطنة العالمية (مواطنة ما بعد القومية) هي أعلي إنجاز للديمقراطية، ولقد دافع عن هذه المواطنة جميع الفئات (ليبراليون/ محافظون/ ديمقراطيون/ شيوعيون)، وكلهم ادعوا إنها تحقق رؤيتهم الأخلاقية الخاصة"[246]. ومن جهة أخري، اشارت ليندا بوسنيك في الفصل الخامس " الحدود والغموض في المواطنة "، في كتابها "المواطن والأجنبي"، إلي التناقض بين المواطنة العالمية والمواطنة القومية، لذلك تقول: "إن المواطنة العالمية والمواطنة القومية يتصادمان مع بعضهما دومًا لأن المواطنة العالمية لا تحتاج إلي حدود مغلقة وبالتالي ترحب بالهجرة, في حين أن المواطنة الإقليمية تحتاج إلي حدود مغلقة وبالتالي تقيد الهجرة، لذلك لا تتعايش المواطنة العالمية مع المواطنة القومية ذوالحدود الاقليمية"[247]. وتجادل ليندا بوسنيك بأن "المواطنة تعني الشمولية لإدراج "الجميع" والاعتراف بهم، وهذا هوالالتزام الذي تم التعبير عنه من خلال أفكار المواطنة المتساوية والمواطنة الديمقراطية"[248].

---

(245)Bosniak, linda (2006): the citizen and the Alien Dilemmas of contemporary membership, p, 61.

يوضح هذا النص عند بوسنيك إنها رفضت كل من المواطنة متعددة الثقافات ورفضت معها أي حقوق للمهاجرين لأنهم أجانب وهذا نابع من رفضها حق الهجرة ودفاعها عن القومية وليس المواطنة العالمية

(246)Bosniak, linda (2006): The Citizen and the Alien,pp,34-35.

يعبر هذا النص عن دفاع ليندا بوسنيك عن المواطنة باعتبارها تُجسد قيم الديمقراطية، ولذلك فهي مطلب الجميع, ولكن يبدو أن المواطنة لديها تحمل وجهان, الأول, مواطنة المواطنين الأصليين، الثاني, فهو مواطنة المهاجرين الأجانب, وهؤلاء لا يتمتعون أبدا بحقوق المواطنة المتكاملة متعددة الثقافات.

(247)Ibid,p,120.

(248)Ibid,p,63.

(ISSN : 2536 - 9555)

ومما يثير الدهشة، إنه بعد أن رفضت بوسنيك حقوق المهاجرين في المواطنة لأنهم غرباء، نجدها تطالب في كتابها " المواطن والأجنبي", معضلات العضوية المعاصرة، (2008)، بالمواطنة العالمية التي ترفض القومية الضيقة والوطنية المتطرفة وتدعم المواطنة المتساوية وتتفق مع العولمة، فتقول: " تتفق المواطنة المعاصرة مع مبادئ العولمة ومطالبها والتي تقوم علي استيعاب المواطنة مُتعددة الثقافات في الدول الديمقراطية وتلك من السمات الأساسية للعولمة، فالمواطنة المعاصرة تعني ادراج الجميع والاعتراف بهم، هذه هي المواطنة المتساوية أوالمواطنة الديمقراطية التي تعني منح الجنسية للجميع، فالجميع أعضاء في المجتمع، لذلك يجب رفض القومية المتطرفة التي تتعارض مع الهجرة والمواطنة المعاصرة"[249]. ولكن كيف نادت بوسنيك بالمواطنة العالمية ورفضت القومية وطالبت بأن الجميع أعضاء في المجتمع، وهى تقول في نفس الكتاب إنه ينبغي أن نستثني مواطنة الأجانب حتي عندما يساهموا بشكل إيجابي في مجتمعاتنا المحلية، وهذا يعبر عن موقفها المتناقض والغريب, واعتقد أنها حينما قالت أن الجميع أعضاء في المجتمع كانت تقصد جميع المواطنين اعضاء في المجتمع واستثنت المهاجرين الذين وصفتهم بالغرباء من قبل.

ومما يزيد الأمر غرابه، أن بوسنيك رفضت القومية بعد ذلك واعتبرتها غير أخلاقية، فمثلا تقول:" تَعتبر القومية المتطرفة خطأ أخلاقي غير مسموح به أخلاقيًا، لأنها ترفض المهاجرين والأجانب وتدعوا إلي التمييز بين المهاجرين والمواطنين، لذلك تعتبر القومية المتطرفة هي الخطيئة الأكثر شيوعًا لأنها تَعتبر الأجانب والمهاجرين حادث منحرف، وتقبل القومية المتطرفة التمييز العنصري بينهما، ويجب أن يختفي التمييز بين المواطن والأجنبي ويدوب الخط الفاصل بينهما "[250]. وعلي هذا النحو، تجاوزت ليندا بوسنيك مرحلة المواطنة متعددة الثقافات التي رفضتها، وقفزت بدون وجه حق إلي " المواطنة العالمية " Global Citizenship، لذلك تقول " تأتي مرحلة المواطنة العالمية بعد المواطنة متعددة الثقافات ورفض المواطنة الضيقة، وتنبع من الحقوق والالتزامات الأخلاقية تجاه المهاجرين لأن المواطنة ليست محصورة في حدود الدولة القومية فهذا المفهوم قد عفي عليه الزمن، بعد ما

(249) Boshiak, linda (2008): the citizen and the Alien, Dilemmas of contemporary membership chapter3.

(250)Ibid.

أصبحت المواطنة اليوم أكثر تعقيدًا في هذا العالم المُعولم، لذلك يجب توسيع العديد من السمات الأساسية للمواطنة لغير المواطنين علي أساس وجودهم داخل الحدود الوطنية في الولايات المتحدة وذلك علي أساس المساواة والعدالة" (251).

المرحلة الثالثة، وفيها تنتقد ليندا بوسنيك الفهم الضيق للمواطنة، وترفض التمييز غير المُبرر بين المهاجرين والمواطنين الذين مكثوا فترة طويلة من الزمن، لذلك تقول: " هناك طبيعة مُعقدة للمواطنة في البلدان الديمقراطية الليبرالية ويجب رفض المعاملة التمييزية للأجانب ولا يوجد مُبرر لكرة الأجانب؟!، لأن ذلك يعد ممارسة غير مشروعة ولا أخلاقية، ولا يجب تفضيل المعاملة التمييزية للأجانب والمهاجرين ولا يجب ترحيلهم بعد فترة طويلة من الزمن، وهذا مضمون المادة 3 من اتفاقية حقوق الإنسان" (252). وعلاوة علي ذلك، نادت ليندا بوسنيك برفض قيود الهجرة وطالبت بحقوق المهاجرين ومنح الجنسية والحماية لهم وحقهم في التعليم حتي حقوق المهاجرين غير الشرعيين، فتقول: "يجب تزويد هؤلاء الغرباء ببعض الحقوق الأساسية، وأن نرفض القومية الضيقة، لأننا نعيش في عالم ما بعد القومية, وأنه حتي المهاجرين غير المُسجلين يجب أن يتمتعوا بالحماية، فالحكومة الأمريكية لديها قيود قليلة علي تنظيم الهجرة، بالإضافة إلي جعل التعليم حقًا يمتلكه الأطفال غير الشرعيين، ويجب أن نمنح هؤلاء المهاجرين حقوق المواطنة كاملًا، ويجب رفض المواطنة من الدرجة الثانية، لأنها مشكلة وتحتاج إلي علاج، ويجب حصولهم علي المواطنة والجنسية من الدرجة الأولي" (253). يُعبر هذا النص عند بوسنيك إنها دعمت حقوق المهاجرين حتي غير الشرعيين في المواطنة والجنسية, وتوجد نصوص سابقه لها, صرحت فيها برفض أي حقوق للأجانب وإنهم لا يستحقون حقوق المواطنة المتساوية لأنهم غرباء!

(251)Boshiak, linda (2006): the Citizen and Alien, Dilemmas of Contemporary Membership, Princeton university press, p, 171.

(252) Ibid,pp, 178-179.

And see Murphy, Hardy (2005): in Defence of Multinational Citizenship, university of Wales press, Cardiff, Michael Murphy.

(253)Ibid.

(ISSN : 2536 - 9555)

المبحث الثالث: حقوق المهاجرين العملية

المطلب الأول: حقوق المهاجرين الثقافية

(1) ما هوالمقصود بالحقوق الثقافية للمهاجرين عند كارنيز؟.

(2) دفاع كارنيز الأخلاقي عن الحقوق الثقافية عند (ويل كاميلكا/راينر بوبوك), ومعارضته الأخلاقية ل (مايكل الزير/ كريستيان جوبك/ ديفيد ميلر/ ليندا بوسنيك)

(3) دفاع كارنيز الأخلاقي عن حقوق الأقليات المُسلمة في الديمقراطيات المعاصرة.

المطلب الثاني: حقوق المهاجرين السياسية

(1)- الحق في المشاركة في الحياة السياسية والانتخابات.(2) –الحق في محاكمة عادلة.

(3)- الحق في التمتع بحقوق الإنسان.

المطلب الثالث: حقوق المهاجرين القانونية

(1)- الحق في توحيد الأسرة. (2) – الحق في عدم التمييز بين (المهاجرين والمواطنين).

(3)- الحق في عدم استبعاد المهاجرين. (4)- حق عدم الترحيل والاحتجاز القسري.

(5)- حق العفوالعام.

المطلب الرابع: حقوق المهاجرين الأخلاقية

(1)- الحق في قبول المهاجرين ودمجهم في المجتمع. (2)- الحق في بقاء المهاجرين.

المبحث الثالث

حقوق المهاجرين العملية **Practical Migrants Rights**

دافع كارنيز عن حقوق المهاجرين العملية في العديد من مقالاته وكتبه الفلسفية، فقد وهب نفسه للدفاع عن حقوق المهاجرين الثقافية والسياسية والقانونية والأخلاقية والاقتصادية، وذلك علي النحوالآتي:-

المطلب الأول

الحقوق الثقافية **Cultural Rights**

أكد كارنيز علي الحقوق الثقافية للمهاجرين بثلاثة طرق, الطريقة الأولي هي تأكيده علي قيمة احترام التعددية الثقافية، والطريقة الثانية رده علي الفلاسفة الرافضين لمثل تلك التعددية الثقافية من أمثال جوبك وميلر وبوسنيك، وتأييده لموقف ويل كاميلكا،والطريقة الثالثة من خلال دفاعه عن الأقليات الثقافية المسلمة، وذلك علي النحوالآتي:

1-احترام التعددية الثقافية: Respect for Multiculturalism

دعي كارنيز إلي ضرورة احترام الاختلافات الثقافية وعمد إلي التشجيع علي المواطنة متعددة الثقافات ورفض القومية المتطرفة، واحترم التمييز بين الأقليات والهويات الثقافية المختلفة، واحترم التنوع الثقافي داخل ثقافة الأغلبية من أجل الاعتراف بالخصائص الثقافية المُميزة للمهاجرين، والدمج المعقول للمهاجرين الذي يختلف عن الهيمنة وتلاشي هوية المهاجرين في الهوية الوطنية بالقوة، وضرورة تفعيل هذه الحقوق في المُمارسات الحالية، وعدم التمييز بين المهاجرين والمواطنين ورفض استبعاد المهاجرين من منطلق المبادئ الديمقراطية، لذلك يقول كارينز: "لا يُفترض في الدول الديمقراطية الليبرالية أن تنتهك قيم الديمقراطية ومبادئ الليبرالية باستبعاد المهاجرين، وهي طرق غير مشروعة أخلاقيًا في الحفاظ علي الثقافة العامة الوطنية وهذا ليس مقبولًا ولا يمكن الدفاع عنه أخلاقيًا "[254].

ومن جهة أخري، نادي كارنيز بضرورة استيعاب الاختلافات الثقافية للمهاجرين في الدول الديمقراطية، وأكد علي العلاقة القوية بين الديمقراطية واحترام الآخرين واحترام التنوع الثقافي للأقليات، لذلك يقول: " يجب علي الناس في ظل الدول الديمقراطية المعاصرة أن يعيشوا في ظل اختلافات عميقه وأن يبنوا مجتمعًا سياسيًا مشتركًا في ظل التعددية الثقافية، وهناك علاقة قوية بين الديمقراطية واحترام التباين والتنوع الديني والثقافي والاجتماعي، وهذا ببساطة نتيجة لا مفر منها لاحترام الحقوق والحريات الفردية التي يُفترض أن تمنحها الدول الديمقراطية لجميع أعضائها"[255] يوضح هذا النص عند كارنيز أن الديمقراطية تشجع علي استيعاب الاختلاف والتنوع الثقافي، وأن معارضة التنوع الثقافي يخالف القيم الديمقراطية، لذلك قامت الحقوق الثقافية عند كارنيز علي دعامة القيم الديمقراطية وقيمة المساواة.

وبالإضافة إلي ذلك، يؤكد كارنيز علي إنه توجد علاقة قوية بين قيمة التعددية الثقافية وقيمة المساواة بين جميع البشر، وإنه يجب احترام الاختلافات الثقافية بين المجموعات،

---

(254)Carens, Joseph.H (2005): Who belongs?, Immigration, Democracy and Citizenship, Ch10, the claim of community.

يوضح هذا النص عند كارينز أن أول الحقوق الثقافية هوحق احترام التعددية الثقافية والذي يكمن في عدم الاستبعاد أوالإقصاء للمهاجرين الذي يستوجب حق دمج المهاجرين في الثقافة العامة.

(255) Carens, Joseph. H (2008): Immigration, and citizenship p, 140.

(ISSN : 2536 - 9555)

ويرفض كارنيز علي هذا الأساس الهيمنة من الأغلبية علي الأقليات، فيقول: " يجب أن نحترم الاختلافات الثقافية بين المجموعات وأن ندرك قيمة التنوع الثقافي لكي لا نقع في فخ الهيمنة ولكي لا نضيع حقوق الأقليات أمام الأغلبية السائدة" [256].علاوة علي ذلك: يركز كارنيز علي العلاقة بين الاختلاف الثقافي وتكافؤ الفرص، ويخلص إلي أن العلاقة بين التعددية الثقافية والمساواة هي علاقة تكاملية بشكل عام وتقوم علي العدالة كإنصاف, ويعرض كارينز حالة **كيبك** (*) كدليل علي التكيف الثقافي وادماج المهاجرين، فيقول: "لقد حافظت كيبك علي سمات مجتمعها المتميز ثقافيًا ولقد تكيف المهاجرين وتعلموا اللغة الفرنسية، وتعلم المجتمع في كيبك احترام وقبول التعددية الثقافية".[257].

وكذلك يؤكد كارنيز علي أنه توجد علاقة عكسية بين معدلات الهجرة العالية واحترام التنوع الثقافي وبين دولة الرفاهية المتقدمة، لذلك يقول: " تعتبر كندا بلد استقبال عادة للمهاجرين علي عكس العديد من البلدان في أوروبا وأسيا وأفريقيا، لذلك توجد هجرة واسعة النطاق في كندا، وقوانين الهجرة أخلاقية، وإدماج المهاجرين لا يتعارض مع احترام ثقافاتهم وهوياتهم المختلفة، لذلك فإن تجربة كندا مع المهاجرين تُعبر عن أقوي رد ودليل علي أنه توجد علاقة قوية بين معدلات الهجرة المرتفعة ودولة الرفاهية المتقدمة"[258]. ومن جهة أخري، رأي كارنيز ضرورة تقديم حالات واقعية للتعددية الثقافية، وفي نفس الوقت عرض استجابات المواطنين الُمخيبة للآمال في الدول الديمقراطية لتلك الاختلافات الثقافية، لذلك

---

(256)Carens, Joseph. H (1990): Difference and Domination: Reflections on the Relation between pluralism and Equality, Vol32, pp, 226-227.

يوضح هذا النص عند كارنيز أن حقوق الأقليات الثقافية تَضيع حينما تخضع للهيمنة من قبلٌ الأغلبية، وأنه لكي نحافظ علي حقوق تلك الأقليات الثقافية يجب الحفاظ علي هويتها الثقافية وذلك لكي نحقق قيمة المساواة بين المهاجرين والمواطنين.

(*) كيبك هي إحدى المقاطعات الشرقية في كندا، وتعد أكبر مدن المقاطعة بعد مونتريال.

(257)Carens, Joseph. H (2000): Culture, Citizenship and Community, ch5.

(258) Joseph Carens, Mary Liston (2008): immigration and Integration in Canada,Journal Migration and Globalization, pp,223-224.

and see Carens, Joseph (1995): is Quebec Nationalism Just?, Perspectives from Anglophone, MICGLL, Queen's University, Canada press.

يقول: "من المُفيد أخلاقيًا أن يكون هناك مجموعة من الحالات الملموسة في مناقشات التعددية الثقافية، مثل حالة كيبك الكندية، ومن الضروري أن نُقدم أحكام تقيميه حول الطرق التي يستجيب بها الأشخاص للاختلافات في الثقافات في الدول الليبرالية، فمثلا حينما وعدت إدارة أوباما بعمل إصلاح شامل للهجرة في عام 2010, وقام واضعي السياسات للعمل علي تشريع يمنح حوالي 11 مليون مهاجر غير شرعي يعيشون حاليًا في الولايات المتحدة طريقًا لإضفاء الشرعية علي وضعهم غير القانوني، نجد إنه قد لاقي هذا الاقتراح معارضة شديدة".[259] يكشف هذا النص عند كارنيز عن رفض الأغلبية لحقوق الأقليات الثقافية ورفض حق الهجرة من الأساس في الرأي العام.

وهذا هوما عبر عنه **فيت بدر** Veit Bader، حينما قال:" يجب السماح للمهاجرين بالحفاظ علي هويتهم الثقافية، فحينما يصل المهاجرين مع تواريخهم وتقاليدهم وعاداتهم وقيمهم واحتفالاتهم الدينية وأنماط اللباس والعادات الفكرية، ومع ذلك يرغبون بالاندماج في المجتمع الجديد، ولكن هذا المجتمع الجديد يرفضهم بحجة أنهم يشكلون تهديدًا للهوية الوطنية لذلك يتم استبعادهم وقمعهم ولا يتم إدماجهم بسبب الكراهية الشديدة لهم"[260].

2- **الرد علي الفلاسفة الرافضين للحقوق الثقافية للمهاجرين:**

عارض كانيز الفيلسوف كريستيان جوبك حين رفض الاختلافات الثقافية، وعارض مايكل الزير حين رفض تقبل ثقافة الأجانب، وأيد دفاع كاميلكا عن حقوق المهاجرين الثقافية، علي النحو الآتي:

-انتقد كارنيز موقف **كريستين جوبك** في كتابه" أخلاقيات الهجرة", قائلا:" رفض جوبك حقوق الأقليات، ولم يفهم التنوع الثقافي ولذلك عارض الثقافة الإسلامية بصورة غير حيادية

(259) Carens, Joseph.H(2004): Using Multicultural practice to challenge, the privileged position of states in multicultural theory, Journal Ethnicities, Vol4, issue1, pp,129-130.and see, Carens, Joseph (2010): Immigrants and The Right to Stay, the MIT press.

(260)Bader, Veit (2005): The Ethics of Immigration, Immigration and the Significance of Culture, Nationalism and Multiculturalism in a world of Immigration, pp, 141-142.

(ISSN : 2536 - 9555)

واعتبرها ضغوطًا" [261].وهذا هوما عبر عنه كريستين جوبك أيضًا: "إنه لا يجب تعزيز هوية الأقليات مثل تعزيز هوية الإسلام، فهناك ضغوطًا تُمارسها الأقليات المسلمة " [262] لذلك يجب منع وحظر الحجاب الإسلامي ومنع كل حقوقهم وتجميدها في الممارسة وحيز التنفيذ [263].

– كذلك انتقد جوزيف كارينز موقف **مايكل الزير** الرافض للتعددية الثقافية حين حاول أن يدافع عن التجانس الثقافي بالقوة، وأكد علي استبعاد الاختلافات الثقافية " [264] لأن المهاجرين لا يشاركوننا قيمنا وتقاليدنا الثقافية"[265].ومع ذلك دعي إلي دولة عالمية ومجتمع عالمي" [266].

– رفض جوزيف كارنيز موقف **ديفيد ميلر** الرافض للتعددية الثقافية والاختلافات الثقافية من أجل الحفاظ علي الثقافة الوطنية واعتبرها حججًا غير مقنعة أخلاقيًا [267] لأنه أعتبر المهاجرين غُرباء ولا يجب احترام هويتهم الثقافية [268] وطالب الدولة باستنساخ الثقافة الوطنية وفرض لغة البلد بالإكراه" [269].

(261)Carens, Joseph: Culture, Citizenship and Community, Cultural Difference p,102.

(262)Joppke, Christain (2000):immigration and the Nation- State, ch,3.

(263)Joppke, Christain (2010): the most liberal Citizenship test is none at all, Journal How liberal are citizenship tests,p,20.

(264)Carnes, Joseph.H(2005):Who Belongs?, immigration, Democracy and Citizenship,p,15.

(265)Walzer, Micheal (1984): sphere of Justice,p, 67.

(266)Walzer, Micheal (1999): Globalization and Global public Goods, citizenship,p, 173.

(267)Miller, David (2005): Immigration, the case for limits in contemporary Debate in Applied Ethics, p,5.

(268)Miller, David (2000): Citizenship, National identity,op,cit, p,27.

(269)Carens, H. Joseph(2013): the Ethics of immigration, p, 80,.

– رفض جوزيف كارينز موقف **ليندا بوسنيك** الرافض للتعددية الثقافية لأنها اعتبرت التعددية الثقافية خطرًا علي المجتمع"[270]، ومن ثم تقول: "تعد التعددية الثقافية خطرًا كبيرا علي الدولة القومية لأنه يجب الحفاظ علي المجتمع في المقام الأول، وصيانته قبل أي شيء"[271]

– وفي المقابل، أيد كارنيز موقف **ويل كاميلكا** لأنه دعي إلي استيعاب الاختلافات الثقافية واحترام الهوية الثقافية للغير في مجتمع متعدد الثقافات واعترف بالخصائص الثقافية المُميزة للمهاجرين [272].

3-الدفاع عن الحقوق الثقافية للأقليات المسلمة:

قدم كارينز حالات ملموسة للدفاع عن الحقوق الثقافية للمهاجرين واحترام التعددية الثقافية وذلك حين دافع عن حقوق الأقليات المسلمة الثقافية من المهاجرين، وحين اعتبر رفض الثقافة الإسلامية عُنصرية غير مقبولة ودعي إلي قيم التسامح الليبرالي، لذلك يقول: " تصور أمريكا الشمالية وأوروبا الثقافية الإسلامية في أغلب الأحيان علي أنها تهديد ثقافي للديمقراطيات الليبرالية، لأنها تعتقد أن المعتقدات والممارسات الإسلامية تتعارض مع الالتزام الديمقراطي الليبرالي بالمساواة بين الجنسين بزعم أن الإسلام يتطلب تشوية الأعضاء التناسلية الأنثوية وضرب الزوجة وتعدد الزوجات وفرض الحجاب علي النساء بالقوة، واعتقد أن منتقدي الإسلام يسيئون فهم جوهر الإسلام الحقيقي ويسيئون عرض القواعد والممارسات الإسلامية، فالإسلام جوهرة التسامح والتقوي، وأن هذه الصورة عن الإسلامُ مبالغ فيها من قبلّ الكُتاب الغربيين ولا تعكس جوهر الإسلام الحقيقي كما أنها مُبالغات غير مقبولة لأغراض سياسية خبيثة، لذلك تم تهميش الإسلام تاريخيًا داخل المجتمعات الغربية الديمقراطية الليبرالية، وما يجب علينا فعله أن نستخدم التسامح الليبرالي" Liberal toleration"[273].

(270)Ibid, p, 81.

(271)Boshiak, Linda (2006): the Citizen and the Alien, Dilemmas of contemporary membership,p, 81.

(272(Carens, Joseph.H (2000): Culture, Citizenship, and Community: A contextual Exploration of Justice as Evenhandedness, p, 43.

(273)Ibid, p, 44.

(ISSN : 2536 - 9555)

وكذلك تطرق كارنيز إلي قضية الخوف من الإسلام والمسلمين ورفض التمييز ضد المسلمين واستبعادهم علي أساس دينهم وثقافاتهم الدينية، ورأي أن هذا تمييز عنصري بغيض لأسباب غير حقيقية، لذلك ينادي كارنيز: " بأنه لا يجب استبعاد المهاجرين المسلمين علي أساس الدين، فلا يوجد مُبرر أخلاقي لإقصائهم كما أن هذا يتنافى مع مبادئ الديمقراطية، وبالطبع فإن الإسلام هومحور الاستبعاد، رغم أن الدين غالبًا ما يتشابك مع العرق، وكثيرًا من الناس في أوروبا وأمريكا يخافون من الإسلام والمسلمين، وتعلم الدول الغربية أن التمييز العنصري ضد المسلمين لا يتفق مع مبادئها الليبرالية، ولكنها تخشى مصالحها أولًا، كما إنهم يحاولوا اخفاء ما يفعلونه تحت ذرائع واهية وُمبررات زائفه تدخل في بند النفاق من أجل ارضاء قوي عظمي [274].

يستكشف هذا النص عند كارينز أمرين، **الأول:** أن المبادئ الديمقراطية لا تتفق مع التمييز العنصري الذي يتضح في استبعاد المهاجرين المسلمين وأن التمييز العنصري والتحيز في قبول المهاجرين يتعارض مع الالتزامات الأخلاقية الأساسية لليبرالية، أما **الثاني:** هومدي الخوف من الإسلام والمسلمين في الغرب لأسباب مُضللة وليست حقيقية، لذلك فهي سياسة غير ليبرالية ومشكوك فيها أخلاقيًا. ومرة أخرى، يُحسب هذا الموقف الجريء إلي كارينز فهومُشاهد حيادي اتبع الموضوعية ونظرية المشاهد الحيادي ولم يتبع الحشد.

ويؤكد كارنيز مرارًا وتكرارًا في الكثير من مقالاته وكتبه الفلسفية علي استهداف الإسلام والمهاجرين المسلمين في وسائل الاعلام ولدي المفكرين الغربيين لأسباب غامضة ومُبالغ

واعتقد أن دفاع جوزيف كارنيز عن الأقليات المسلمة بصفه عامه وعن الإسلام بصفه خاصه موقف يُحسب لصالحه، فهوبذلك فيلسوف موضوعي مُحايد نزيه لم ينساق مع هذا الحشد الغفير من المفكرين الغربين في الهجوم علي الإسلام.

(274)Carens, Joseph (1996):Muslim Minorities in liberal democracies, Misunderstanding Policy, Public Policy and social welfare, Vol 21, issue 6,pp,178-179.

Ans see

Carens, Joseph. H (2008): live in Domestics, seasonal workers, University of Toronto.

فيها وغير حقيقية بتوجيهات سياسية خبيثة، لذلك يقول: " لقد اسُتهدف الإسلام بشكل عام ومجتمعات المهاجرين المسلمين علي وجه الخصوص للنقد من قبل الكتاب الغربيين ووسائل الإعلام الغربية، واعتقد أن جوهر هذه الانتقادات غير حقيقي ومُبالغ فيها وتخدم مآرب أخري شيطانية وغير ظاهرة إذا ما قورنت بمُمارسات المهاجرين المسلمين المُتحضرة في المجتمعات الديمقراطية اليوم" (275). وعلي هذا، طالب كارنيز بالتسامح مع الثقافات الإسلامية وعدم التعصب لذلك يقول: " تُشكل المجتمعات الإسلامية تحديًا أكبر للمجتمعات الليبرالية من المجتمعات الدينية الأخرى، وينبغي علي الكتاب الغربيين أن يتسامحوا مع تلك الثقافات الإسلامية، ولا يوجد أي مُبرر لمثل تلك الممارسات غير المقبولة أخلاقيًا " (276).

ومن ثم, يقول كارينز:" إنه لأمر مخيف أخلاقيًا أن نري أن الدول الديمقراطية تَرغب في تجاوز مبادئها الليبرالية خوفًا وقلقًا من الاختلافات في الثقافة والهوية، كما هوالحال في حَظْر اللباس الديني للمسلمين, فهناك مشاعر مُعادية للمهاجرين المسلمين، وهناك انزعاج شديّد ومناهض للأقليات المسلمة وهناك ذعر علي الأمن القومي، وكل هذا غير مُبرر وغير مقبول" (277),

ومن جهة أخري، يري بعض الفلاسفة "أن هناك فرق ثقافي بين الإسلام وثقافة الغرب، وأن الدول الغربية الديمقراطية غير قادرة علي استيعاب ذلك الاختلاف الثقافي والديني، ويطالب المهاجرين المسلمين بالاعتراف بالفرق الثقافي في الدول متعددة الثقافات، وهذا يعني أنه لا يوجد مُخطط سهل لاستيعاب الإسلام أخلاقيًا ودينيًا وسياسيًا (278).

---

(275) Carens, Joseph (1998): Islam, Immigration and group recognition,Vol2, Issue3, pp, 475-485.

(276) Carens, Joseph(1991):Democracy and respect for difference, Fiji case, The Journal of Moral Philosophy, p,247.

(277) Carens, Joseph(2011): immigration and citizenship,p,113.

يستكشف هذا النص عند كارنيز أمرين, الأول الصورة القاتمة للغرب عن الثقافة الإسلامية, الثاني: أن كارنيز أراد أن يطبق المبادئ الديمقراطية عمليًا، لذلك رفض حظر اللباس الديني للمسلمات وهذا يوضح أنه لا توجد فجوه لديه بين مبادئه الأخلاقية التي يدين بها والواقع العملي والممارسات التي يريدها.

(278)Paul Statham,Koopmans, Ruud (2005): Resilient or Adaptable Islam?, Cultural Pluralism, Religion and Migrants, Vol5, Issue4, pp, 429-430.

(ISSN : 2536 - 9555)

يوضح هذا النص أن الدول الديمقراطية الليبرالية غير قادرة علي استيعاب ثقافة المهاجرين المسلمين لأنهم مسلمين أي بسبب دينهم، وفي نفس الوقت يُطلب من المهاجرين المسلمين التكيف الثقافي والاندماج الثقافي والاجتماعي في مثل تلك الدول الديمقراطية الفاشلة في استيعابهم من الأساس، وهذه مفارقة أخرى!

ومن جهة أخري، يشيد كارنيز بوجهة نظر **ديفيد ميلر** في التسامح مع الأديان الأخرى والاعتراف بالثقافات المحلية للمهاجرين، فمثلًا يقول ميلر:" أن من أهم حقوق المهاجرين الثقافية, التسامح مع الأديان الأخرى، وعلي المهاجرين أن يعلموا أنهم ليسوا مُطالبين بالتخلي عن معتقداتهم الدينية، لذلك يجب علينا الاعتراف بالثقافات المحلية للمهاجرين، فمثلا هناك طلبات من الجمعيات الإسلامية في بريطانيا بزيادة التمويل الحكومي لمدارس الإيمان المسلم، فهناك موارد غير كافية لتدريس الثقافة الإسلامية التي تتطلب تعليمًا مستقلًا للأطفال المسلمين وتشجيع التبادل الثقافي ويجب أن نُلبي المتطلبات الإسلامية وتفضيلات الآباء المسلمين ويجب توفير أرضية من التسامح الديني"[279].

ويؤكد **بيتر جين** أن هناك عداء غير مُبرر ولا أخلاقي تجاه المهاجرين المسلمين، ويحاول أن يوضح أهم أسبابه، فيقول: "بعد ما أصبح دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة ووعد بناء جدار بين الولايات المتحدة والمكسيك وحظر من الهجرة ذات الأغلبية المسلمة وقيد بشده قبول المهاجرين المسلمين في العديد من دول الشرق الأوسط وشجع علي خطاب الكراهية ضد المسلمين في الصحافة والإعلام وفي كل مكان وهوما وصفته وسائل الإعلام "بالحظر الإسلامي" الذي يهدف إلي حماية الشعب الأمريكي من الهجمات الإرهابية من المسلمين, وهذا ينتهك المبدأ الليبرالي بالاحترام المتساوي للجميع، كأفراد متساوين في القيمة الأخلاقية "[280].

(279) Miller, David (2012): Grounding Human Rights, Vol15, Issue 4,p,413.

(280)Higgns, W. Peter (2018): the Rights and Duties of immigrants in liberal Societies, p, 1228.

اعتقد أن المسلم هوالاستثناء الوحيد للقاعدة الليبرالية وهذا يعبر عن ممارسات غير ليبرالية وعنصرية في اختيار المهاجرين علي أساس الدين, كما إن هذا يتعارض مع الالتزامات الأخلاقية للدول الليبرالية, ومن جهة أخرى فالدول الليبرالية لا تملك سُلطة مُطلقه في اختيار المهاجرين واستبعادهم لأنهم مسلمين.

ولقد اعترف كارينز بالتوازيات بين كراهية الإسلام وكيفية تعبئة الثقافة العنصرية وهذا من منطلق رفضة للظلم ووقوفه إلي مناصرة العدل وعدم رغبته في حماية الأنظمة غير العادلة، لذلك يقول: " من العدل الاعتراف بالكراهية الشديدة للإسلام ، وهذا يعبر عن ثقافتنا العنصرية الشديدة، لذلك يجب رفض التعصب غير الُمبرر الواقع علي الإسلام[281]. ويضيف كارينز:" يقلل التعصب ضد المهاجرين المسلمين من اندماجهم في المجتمع، وهذا يفسر الاندماج الفاشل للمهاجرين المسلمين في فرنسا، فظاهرة الاسلاموفوبيا في فرنسا هي السبب في الاندماج الفاشل للمهاجرين وهذا شجع المسلمين بالانسحاب من فرنسا"[282].

وعلي هذا الأساس, يمكننا أن نستنتج الآتي:

1-تكمن أهم مبادئ الليبرالية الديمقراطية في احترام التعددية الثقافية والاختلافات الثقافية وتشجيع اندماج المهاجرين, مع ملاحظة أن الاندماج لا يعني أن تُسحق الأغلبية الأقليات وتمنعهم من حقوقهم الثقافية وتخضعهم للاستبعاد، كما أن الاندماج للمهاجرين يرتبط بعدم التعصب أوالتحيز ضدهم، فالتعصب أكبر عائق أمام الاندماج

2-هناك عَداء غير مُبرر ولا أخلاقي تجاه المسلمين المهاجرين، وهناك آراء سلبية في الرأي العام تجاه المهاجرين المسلمين بسبب ثقافة التعصب والعنصرية والتمييز الديني الخبيث والذي يتجسد في مشكلة الحظر الإسلامي الذي يستبعد المهاجرين المسلمين ويعتبرهم مجرمين، ومن ثم يلحق الأذى بالمسلمين بحجة الحفاظ علي الأمن القومي والمصلحة الوطنية، ومن جهة أخرى، هناك صدامًا أساسيًا بين قيم الإسلام وقيم المجتمع الأمريكي، وهذا يفسر زيادة أعداد جرائم الكراهية في الغرب المُعادية للمسلمين المتمثلة في حرق المساجد والمصاحف، بالإضافة إلي الإيذاء النفسي والجسدي الذي يتعرض له المهاجرون المسلمون كل يوم وكل لحظة أمام مرأي ومسمع العالم كله، لذلك فإن هذا المجتمع الدولي مُتهم بالتخاذل في الدفاع عن حقوق المسلمين الإنسانية من استبعاد وتحيز وقتل ووحشية ضد المسلمين، بسبب العصبية العمياء والخوف من الإسلام، بالإضافة إلي تخاذل الحكام

(281)Carens, Joseph(1992): Migration and morality: A liberal Egalilarian perspective.

(282)Carens, Joseph(1999): Culture, Citizenship and Community, ch5, Cultural Adaptation and integration of Immigrants, p, 109.

(ISSN : 2536 - 9555)

المسلمين في قبولهم الاضطهاد الديني للمسلمين الضعفاء بسبب سياستهم النفعية التي لا تعترف سوي بمصالحهم الشخصية فقط .

3-توضح هذه الممارسات غير الأخلاقية في حق المسلمين ثلاثة أمور: الأول، الفشل الأخلاقي الجسيم في وفاء الدول الليبرالية بالالتزامات الأخلاقية نحوالمهاجرين المسلمين، الثاني، التحيز الا أخلاقي ضد المهاجرين المسلمين النابع من السياسات التمييزية وغير الليبرالية للدول التي تدعي إنها ليبرالية !، الثالث, يتعارض التحيز ضد المهاجرين المسلمين مع احترام مبدأ القيمة المتساوية لجميع الأشخاص وهذا المبدأ ينبثق من الالتزام بالقيم الليبرالية، كما يتعارض التمييز ضد المهاجرين المسلمين مع مبادئ المواطنة العالمية التي تدعيها تلك الدول الديمقراطية الليبرالية، وهذا يعبر عن فشل سياسات الهجرة الحالية في الارتقاء إلي المستوى الأخلاقي المطلوب للدول الليبرالية.

4-استمر التحيُز المعادي للإسلام في الارتفاع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر, علي الرغم من الجهود الواسعة النطاق التي يبذلها المسلمون الأمريكيون لتقديم دينهم باعتباره نقيضًا للإرهاب, لذلك يجب الاعتراف بالاختلافات الثقافية ورفض الصراعات الثقافية، وتنفيذ تلك السياسات عمليًا.

المطلب الثاني

الحقوق السياسية **Political Rights**

يشير كارنيز إلي أهم الحقوق السياسية التي يجب أن يتمتع بها المهاجرين، مثل حق المشاركة في الحياة السياسية وحق المشاركة في الانتخابات، والحق في محاكمة عادلة، والحق في عدم الترحيل، والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية، وذلك علي النحوالآتي:

1-حق المشاركة في الحياة السياسية: The Right to Participate in Political life

يؤكد كارنيز علي ضرورة عدم تجاهل مخاوف المهاجرين ويدافع عن عدم حجْب أصواتهم في الحياة السياسية ويرفض الهيمنة علي الأقلية وضياع حقوقهم، وفي ذلك يقول:"لا يجب تجاهل مخاوف المهاجرين، ومن غير المقبول أخلاقيًا حجب أصواتهم في الحياة السياسية وعدم تمثيلهم، ومن غير المرغوب فيه أخلاقيًا ضياع هوياتهم المُستقلة بفعل الهيمنة، فمن غير المقبول أخلاقيًا أن نتوقع تطابق المهاجرين مع المواطنين ولذلك لا يجب

طُغيان الأغلبية علي الأقليات المُهَمشة " [283]. ومن جهة أخري، يوضح كارنيز قيمة المشاركة في الحياة السياسية وأنها ضرورية في جعل المهاجرين يشعرون بالمواطنة الحقيقية، وهي التي تجعلهم مواطنين حقيقيين بفعل عضويتهم في المجتمع بعد أن أمضوا فيه مده كافية، وفي ذلك يقول: " قد يكون المهاجرين مُواطنين في المجتمع السياسي الجديد ولكنهم ليسوا مواطنين حقًا، وليس من المرجح أن يُنظر إليهم كأعضاء حقيقيين إلا بفعل المشاركة في الحياة السياسية" [284].

2-حق المشاركة في الانتخابات:

The right to Participate in Elections

دافع كارنيز عن حق المهاجرين أوالمقيمين الدائمين في التصويت في الانتخابات واعتبره ضرورة أخلاقية بالإضافة إلي أنه من أهم الحقوق السياسية وأصر علي أن يُشارك المهاجرين في السياسة والقوانين التي تُطبق عليهم، وبرهن علي أن هذه الحقوق السياسية للمهاجرين تتفق مع مبادئ الديمقراطية، لذلك يقول: " تُقدم مبادئ الشرعية الديمقراطية للمهاجرين البالغين حق القدرة علي المشاركة السياسية والمشاركة في تشكيل القوانين التي تحكمهم، واختيار الممثلين الذين يطبقون تلك القوانين بالفعل عليهم، وعلي المهاجرين أن يدركوا أن لهم صوت في المجتمع الذي يعيشون فيه وأن صوتهم سيكون مهمًا مثل صوت المواطنين الأصليين والمقيمين لأن لديهم حق في التصويت" [285].

ويؤكد كارنيز علي نفس المعني في عبارة أخري، فيقول: " ينبغي إشراك المهاجرين في العملية السياسية والحياة السياسية، وتلك المشاركة هي مشاركة ديمقراطية بعدما أصبحوا أعضاء في المجتمع بفعل المبادئ الديمقراطية"[286].

---

(283) Carens, Joseph. H (2008): Immigration and Citizenship, p, 112.

(284) Ibid,p,123.

(285) Carens, Joseph(2010): Immigration, and Citizenship, Access to Citizenship,p, 34.

(286) Carens, Joseph(2008): immigration, Democracy and citizenship, p,23.

توضح هذه النصوص عند جوزيف كارنيز ما يجب أن يكون للمهاجرين من حقوق سياسية، أما ما هوكائن في الواقع، فالوضع مختلف تمامًا، فهناك فجوة كبيرة بين ما ينبغي أن يكون وما هوكائن ومُتجسد في الممارسة الفعلية, وهنا تكمن المشكلة!.

(ISSN : 2536 - 9555)

وعلي المستوي العملي، تري **سيلا بن حبيب** في كتابها " حقوق الآخرين " (2004): "من دواعي الأسف الأخلاقي أنه يعتبر حق التصويت للمهاجر غير مَشروع وغير مُباح وغير مَسمُوح به أخلاقيًا وذلك علي أرض الواقع والممارسة الفعلية، فمثلا رفضت المحكمة الدستورية في ألمانيا عام (2000) إصلاح قانون الانتخابات، ورفضت أن تَمنح المقيمين من المهاجرين حقوق التصويت علي أساس أن الأجانب المقيمين ليسوا مواطنين، وبالتالي غير مؤهلين للتصويت"(287).

وعلي المستوي النظري، رفض **فيليب كول** في كتابة " فلسفات الاستبعاد " (2000) أن يعطي للمهاجرين أي حق في الانتخابات، قائلًا: " تقتصر الحقوق الديمقراطية علي المواطنين فقط وليس الغرباء، وتنادي المبادئ الديمقراطية بأنه يجب استبعاد الغرباء من المشاركة في القوانين، لذلك يجب استبعاد المهاجرين من الانتخابات"(288).

ويمكننا أن نلاحظ أن كل من الذين أيدوا حق المهاجرين في التصويت وكل الذين عارضوا حق المهاجرين في التصويت قد استندوا علي حجة واحده وهي تلك المبادئ الديمقراطية، ويكمن اللغز في أن الذين أيدوا حق المهاجرين في المشاركة السياسية قد حولوا المهاجرين إلي مواطنين بفعل العضوية في المجتمع، وبالتالي أصبحوا مواطنين مثل السكان الأصليين ولهم نفس حقوق المواطنين في التصويت, ولا يجب التمييز بينهم وبين المواطنين الأصليين، أما الطرف الآخر الذي طالب بضرورة استبعاد المهاجرين من المشاركة السياسية، فذلك يكمن في أنهم اعتبروا المهاجرين غرباء، ومن الفلاسفة الذين جعلوا المهاجرين مثلهم مثل المواطنين نجد جوزيف كارنيز وفيت بدر، ومن الفلاسفة الذين اعتبروا المهاجرين غرباء ديفيد ميلر وفيليب كول.

3-الحق في محاكمة عادلة: The Right to a Fair trial

يمضي جوزيف كارنيز قدمًا في الدفاع عن حقوق المهاجرين السياسية، فيدافع عن حق المهاجرين في محاكمة عادلة ويبرهن علي أن المهاجرين ليسوا مُجرمين بل مهاجرين ولا

(287) Benhababib, Seyla (2004): the Right of others, Aliens, Residents and citizens, p,24.

(288) Cole, p.(2000): philosophies of Exclusion, liberal political theory and Immigration, p, 79.

يجب التمييز بينهم وبين المواطنين، ويطالب بحماية المهاجرين من الاعتقال التعسفي أوالترحيل القسري، وفي ذلك يقول: " يجب مُمَارسة حقوق المهاجرين السياسية بشكل فعال من خلال بناء جدار حماية للمهاجرين وأن لا يتعرضوا للترحيل أوالاعتقال أوالقبض عليهم وعدم محاكمتهم محاكمة ظالمة واعتبارهم مجرمين مُسبقًا ومعاملتهم كالمجرمين"(289).

يوضح هذا النص عند كارنيز أمرين:

الأول: أن حق المهاجرين في محاكمة عادلة يُعبر عن حقوق المهاجرين العملية وليست النظرية والتي تظهر في الممارسات الفعلية نحوهم.

الثاني: اعتبر كارنيز المهاجرين مواطنين ولهم كافة حقوق المواطنة وليسوا مُجرمين، لذلك رفض أن يتعرضوا للاعتقال أوالترحيل القسري.

4-الحق في عدم الترحيل: The Right not to be Deported

رفض كارنيز حق الدول في ترحيل المهاجرين بعد القبض عليهم، والسبب مرور وقت طويل عليهم، ودافع عن حقوق العضوية للمهاجرين التي تُحصنهم من عدم الترحيل ودافع عن حجة الوقت ورأي أنها تقف أمام سلطة الدولة في ترحيل واستبعاد المهاجرين، وفي ذلك يقول: "يتآكل حق الدول في القبض علي المهاجرين وترحيلهم بمرور الوقت عليهم لأنهم حينئذ يصبحون أعضاء في المجتمع، وتصبح الدولة مُلزمة أخلاقيًا بمنح المهاجرين وضع إقامة قانونية وعدم ترحيلهم، أي أن مرور الوقت يخلق مطالب أخلاقية قوية بالبقاء وعدم الترحيل للمهاجرين"(290).

ومن جهة أخري، يشير كارنيز إلي أن الحق في عدم الترحيل ليس حقًا مطلقًا للمهاجرين، لأنه قد يكون الحق في الترحيل حق مشروعًا ومبررًا أخلاقيًا من قبل الدولة وذلك حين يتم الترحيل مباشرة بعد وصول المهاجر إلي المجتمع الجديد، وفي ذلك يقول: " يصبح للدولة حق في ترحيل المهاجرين واستبعادهم وذلك قبل مرور وقت طويل عليهم وحينما تتم عملية الطرد في وقت مبكر نسبيًا"(291). وعلي هذا، يؤكد كارنيز علي حق

(289) Carens, Joseph.H (2011): Immigration and Citizenship, p, 123.

(290) Carens, Joseph. H (2009): Who Gets the Right to Stay, the Journal of Global Justice, p, 79.

(291) Ibid,p,34.

(ISSN : 2536 - 9555)

المهاجرين في البقاء وعدم الترحيل بعد مرور الوقت عليهم لذلك يقول كارينز: "توجد مطالب أخلاقية قوية للمهاجرين بالحق في البقاء لاعتبارات أخلاقية كثيره، وأهم اعتبار هومرور الوقت عليهم، حيث تؤثر المدة الزمنية بالحق في البقاء، فكلما طالت مدة بقاء المهاجر في وطنه الثاني، كلما ازداد ادعائه الأخلاقي بالبقاء وعدم الترحيل"[292].

ومن جهة أخري، لا يربط كارينز بين الحق في البقاء وعدم الترحيل بالوضع القانوني للمهاجر، فقد يكون المهاجر غير شرعي ودخل البلاد دون إذن رسمي ومع ذلك له حق في عدم الترحيل بعد مرور وقت طويل عليه لأنه سيكتسب حقوق المواطنة والعضوية، وفي ذلك يقول كارنيز: " قد يقول البعض أن المهاجرين غير الشرعيين يجب إلا يتمتعوا بحقوق قانونية علي الإطلاق، لأن وجودهم ذاته غير قانوني، وإذا ما كان هؤلاء المهاجرين قد استقروا ولكن دون إذن، فهذا لا يعني ضرورة سَحقُهم أوطردهم أوترحيلهم حتي لوكانوا مُهاجرين غير شرعيين، لذلك فإن حق الدول في ترحيل المهاجرين حتي لوكانوا غير شرعيين ليس حقًا مطلقًا، فمع مرور الوقت يصبح للمهاجرين مطالب أخلاقية بالبقاء وعدم الترحيل، ويصبح المهاجرين مواطنين وأعضاء في المجتمع بغض النظر عن الوضع القانوني"[293].

ويقدم كارنيز أسباب أخلاقية قوية لعدم ترحيل المهاجرين، ومن أهم هذه الأسباب، العضوية الاجتماعية في المجتمع وحجة الزمن، فيقول:"يعيش المهاجر دائمًا في خوفًا دائم من الترحيل، ومن الممكن أن يتعرض للحوادث والنصب، ومع ذلك يمتنع عن تبليغ السلطات ويضيع حقه لأنه يخاف من الترحيل مع أنه يمتلك منزلًا ويدفع الضرائب ويلحق أطفاله بالمدرسة ويصبح لديهم شبكة علاقات كثيفة بعدما أصبح عضوًا في المجتمع، لذلك من غير المقبول أخلاقيًا طردهم وترحيلهم"[294]. وعلي هذا الأساس يقرر كارينز الآتي: "إنه

(292) Carens, Joseph.H (2010): Immigrants and the Right to stay, the MIT press.

(293) Carens, Joseaph (2008):the Rights of Irregular Migrants، Vol22, Issue 2, p, 176.

(294) Ibid

لا يحق لمسئولي الهجرة أن يَجْبروا مهاجرًا قضي في البلاد أربعين عامًا مثلا، بأنه لا يحق له البقاء ويجب عليه الترحيل فورًا وأمامه أربعة أسابيع لمغادرة البلاد، فمن العبث الأخلاقي إجبارهم علي الترحيل أومغادرة مكان عاشوا فيه حياتهم كلها مهما كانت الجوانب القانونية"[295].

يوضح هذا النص لكارينز أهمية حجة الزمن وأنها تفوق حق الدولة في الترحيل والاستبعاد، وأن القانون قد **لا** يكون أخلاقي حينما ينكر أهمية حجة العضوية والزمن، وأنه من الخطأ الأخلاقي إجبار شخص ما علي الترحيل بعد ما تربي ونشأ في مكان ما حتي لوكان قد أتي بدون إذن رسمي، وفي ذلك يقول كارنيز: " يبدومن القسوة واللاإنسانية اقتلاع شخص قضي عشرين عامًا وكان عضومساهم في المجتمع باسم قيود الهجرة، فالضرر الناجم عن الترحيل للمهاجرين لا يتناسب مع الخطأ الناتج من الدخول غير المشروع للدولة المستقبلة " [296].

يري كارنيز"أن غير المواطنين يخشون ترحيلهم لأي سبب، فعلي سبيل المثال إذا ما كانوا ضحايا لجريمة ما، فمن غير المحتمل أن يبلغوا عنها وأحيانًا ما تحتجزهم السلطات لفترات طويلة ويتم استجوابهم بدون محامين، وكان مثالا واضحًا علي هذه الظاهرة هوالاستجواب المُطوّل للشباب العرب والمسلمين في الولايات المتحدة في أعقاب 11 سبتمبر 2001، وما تلى ذلك من تَرحيل كثيرًا منهم، وأصبح تهديد الترحيل يلوح في الأفق ويؤثر علي قدرتهم علي التمتع بممارسة حقوقهم"[297].

وعلاوة علي ذلك، يوضح كارنيز **معضلة القانون الجنائي** الذي لا يطبق سوي علي المهاجرين فقط، والمفترض أن يطبق القانون علي الجميع، لذلك يقول كارينز: "إن هناك

يوضح هذا النص عند كارنيز أنه يوجد حق أخلاقي للمهاجر في البقاء وعدم الترحيل بغض النظر عن الوضع القانوني، وأنه قد يضيع الكثير من حقوق المهاجرين غير الشرعيين بسبب الخوف من الترحيل وانهم قد يتعرضوا للاستغلال وقد تنتهك حقوقهم.

(295) Carens, Joseph. H (2003): the Ethics of Immigration Admissions, Vol17, Issue 1, pp, 96-97.

(296) Ibid

(297) Carens, Joseph. H (2008); Immigrants, Democracy and Citizenship, p, 27.

(ISSN : 2536 - 9555)

نقطة بالغة الأهمية وهي أن القانون الجنائي لا يُطبق إلا علي المهاجرين فقط في تنفيذ قوانين الهجرة والترحيل، ومن جهة أخري، لا يطبق هذا القانون الجنائي علي الدولة التي يُثبَت إنها تُسيء مُعاملة المهاجرين حين تنَتهكٌ حقوق المهاجرين وتُسئ معاملتهم وتخفق في أَداء واجبها الأخلاقي في الالتزام بالمبادئ الليبرالية "[298].

حق التمتع بحقوق الإنسان: The Right to enjoy Human Rights

يتفق جميع الفلاسفة الذين يكتبون عن حقوق المهاجرين علي أن الدول الليبرالية مُطَالبة بحماية حقوق الإنسان لجميع الموجودين داخل أراضيها، لذلك يري كارنيز: " يجب أن يتمتع المهاجرين بحماية حقوق الإنسان الأساسية بما في ذلك الحق في الأمن الشخصي وحرية الفكر والتعبير والدين والحق في مُحاكمة عادلة "[299].وبالمثل يري **ديفيد ميلر** أن " الدول الليبرالية يجب أن تَضمن حقوق الإنسان لجميع الحاضرين فيها"[300]. ومن جهة أخري، يؤكد كارنيز علي ضرورة حماية حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين، لذلك يقول: " يجب علينا أن نأخذ حقوق الإنسان علي محمل الجد ونتبع المنهج المعاكس، ويجب علينا إنشاء جدار حماية بين تطبيق قوانين الهجرة والمسؤولية عن حماية حقوق الإنسان الأساسية، فالعيش والعمل في مجتمع يجعل المهاجرين أعضاء فيه مع مرور الوقت، حتي لووصلوا واستقروا دون إذن أوتصريح رسمي، لذلك فمن الخطأ الأخلاقي طرد المهاجرين الذين كبروا وكانوا أطفالًا عند وصولهم, ويجب أن نمنحهم وضع الإقامة كمقيمين دائمين" [301], وتلك الحقوق السياسية تُمهد للحقوق القانونية للمهاجرين.

ثالثا–الحقوق القانونيةLegal Rights

يدافع كارنيز عن أهم الحقوق القانونية للمهاجرين والتي تتمثل في حقوق العضوية والمواطنة والجنسية, والحق في لم شمل الأسرة، الحق في عدم التمييز بين المهاجرين والمواطنين، الحق في عدم استبعاد المهاجرين، الحق في العفو، وذلك علي النحوالتالي:

(298) Carens, Joseph. H (1013); the Ethics of Immigration, p,94

(299) Carens, Joseph (2008): Immigrants, Democracy and Citizenship, p,93.

(300) Miller, D.(2012): Grounding Human Rights, p, 426.

(301) Carens, Joseph.H (2014): When Immigrants lose their Human Rights, the New York Times.

1-الحق في لم شمل الأسرة The Right to unite the Family

دافع كارنيز عن حق المهاجرين في توحيد الأسرة الذي يتفق مع المبادئ الديمقراطية ويُستَنبطٌ من حقوق الإنسان وَيتَسقٌ مع مطالب العدالة وفي ذلك يقول كارنيز:"هناك واجبًا أخلاقيًا علي الدول الديمقراطية الليبرالية يكمن في توحيد الأسرة الكبيرة، وهذا الواجب الأخلاقي لتوحيد الأسرة يقف أمام حق الدول في قبول المهاجرين، وهذا الحق الأخلاقي يتمشى مع حقوق الإنسان وقيمة العدالة والمبادئ الليبرالية" (302).

ومن جهة أخرى، يشير كارنيز إلي أن هناك حالتان مهمتان علي الأقل تَطغي علي حق الدولة في السيطرة علي الهجرة وهي حالة لم شمل الأسرة وحالة اللاجئين، ولذلك يقول: " تلتزم الدول الديمقراطية أخلاقيًا بواجب لم شمل الأسرة واللاجئين، لذلك لا يوجد مُبررات أخلاقية للقيود المفروضة علي مبدأ لم شمل الأسرة، وهناك حق أخلاقي للمُهاجرين في العيش مع أسرهم وهذا يضع حدًا قويًا لحق الدول ببساطة في تحديد سياسة القبول الخاصة بها، لذلك لا يجب أن تتخلي الدول الديمقراطية عن مبدأ لم شمل الأسرة لأنها حين تتخلي عن واجبها في لم شمل الأسرة فإنها تتخلي عن مبادئها الديمقراطية وعن العدالة معًا" (303). وكذلك، يوضح كارينز أن حق الدول في الالتزام بمبدأ لم شمل الأسرة، ليس حقًا مطلقاً، بل هوحقًا مشروطًا، بشروطً مُعنية، وفي ذلك يقول كارينز: " قد تتخلي الدول الديمقراطية عن التزامها بمبدأ لم شمل الأسرة، إذا ما كان المهاجرين يُمثلون تهديدًا للأمن القومي، وإذا لم يجتاز هؤلاء المهاجرين اختبارات القبول المعقولة" (304).

---

(302) Carens, Joseph.H (2013): the Ethics of Immigration, p, 190.

يوضح هذا النص أن هناك تعارضًا بين الحقوق, الحق في توحيد الأسرة وهو(حق عالمي في الحياة الأسرية للمواطنين ومُعترف به علي نطاق واسع في وثائق حقوق الإنسان الدولية ويتفق مع العدالة والمبادئ الليبرالية), وحق الدول في اختيار المهاجرين.

(303) Carens, Joseph. H (2008): Immigration and Citizenship, pp, 126-127.

(304) Ibid, pp,127-128.

يشير هذا النص إلي أمرين: الأول, أنه إذا كانت الدول الديمقراطية عليها التزامات أخلاقية بمبدأ لم شمل الأسرة إلا أن هذا الحق يتجمد إذا ما كان المهاجرين يمثلون تهديدا أمنيًا ولديهم ملف جنائي, أي إنه لا يجوز تقييد مبدأ توحيد الأسرة إلا في ظل ظروف استثنائية فقط كأن يشكل الأقارب من الدرجة

(ISSN : 2536 - 9555)

وبالإضافة إلي ذلك: يري كارينز أنه "يجب أن تعترف جميع الدول الديمقراطية بمبدأ لم شمل الأسرة، وهذا له الأولوية علي السلطة التقديرية للدولة، فلا يجب علي الدولة تنفيذ قوانين الهجرة من الناحية القانونية، فليس من الصواب أخلاقيًا القيام بذلك دون مراعاة للضرر الذي يحدث للمهاجرين في مثل هذه الحالة" (305). يوضح هذا النص فكرة محورية وهي أنه يجب أن تفوق الأهمية الأخلاقية لمبدأ لم شمل الأسرة علي قوانين الهجرة.

ويقدم كارنيز الأسباب الأخلاقية لالتزام الدول الديمقراطية بمبدأ لم شمل الأسرة، فيقول: "إن لم شمل الأسرة يُمثل بوضوح مصلحة حيوية لأنه يمكن أن تتأثر نوعية حياة الناس بشكل كبير عن طريق فصلهم عن أطفالهم أووالديهم أوأخواتهم، وبالتالي فإن معظم الدول الديمقراطية الليبرالية تتضمن أن يتمكن المواطنون والمقيمون من حث أفراد أُسرهم المباشرين علي الانضمام إليهم، وقد يتم الاعتراض علي أن لم شمل الأسرة يمكن أن يحدث ليس فقط داخل دولة معينة، ولكن خارجها أيضًا، فلكل مُقيم الحق في المغادرة والانضمام إلي أسرته وسيتم قبولهم هناك، إلا يلقي هذا الشك علي وجود حق معنوي في لم شمل الأسرة؟، وهذا يمثل تحدي لحق توحيد الأسرة" (306), ويستجيب كارنيز لمثل هذا التحدي بالإشارة إلي أن المواطنين والمقيمين ليس لديهم مصلحة حيوية في لم شمل الأسرة، ولكن لديهم مصلحة حيوية في الاستمرار في العيش حيث عاشوا، لذلك يقول: "يتعين علي الدولة أن تضع مبدأ لم شمل الأسرة في اعتبارها وفي أولوياتها، وبالتالي لا يمكن أن تتخلي عن التزامها الأخلاقي بقبول أفراد الأسرة المباشرين للمهاجرين والمقيمين الحاليين" (307).

وعلي هذا, يري كارينز أن حق توحيد الأسرة من أهم الحقوق الأخلاقية للمهاجرين، وعبر عن ذلك، قائلا: " من أهم حقوق المهاجرين المؤقتين " حق توحيد الأسرة"، ولكن تقلق الدول التي تقبل المهاجرين المؤقتين من وجود عائلاتهم لأن وجود أفراد الأسرة هوأحد العوامل الرئيسة في تحويل المهاجرين المؤقتين إلي مهاجرين دائمين، حيث تميل العائلات

الأولي أوالأسرة تهديدًا للسلامة والأمن العام, الثاني, يجب أن تصبح اختبارات القبول مقبولة وليست قاسية لكي لا تستخدم كذريعة لإعاقة الهجرة الأُسرية.

(305) Carens, Joseph (2003): Who Gets the Right to Stay, Global Justice.

(306) Carens, Joseph (2003): who Should get in?, p, 97.

(307) Ibid, p,96.

إلي تكوين اتصالات اجتماعية، خاصة عندما تشتمل العائلات علي أطفال، وهذا يعمل علي ايجاد شبكة علاقات قوية، وعلي النقيض من ذلك فإن العمال المؤقتين الذين تركوا عائلاتهم في المنزل لديهم حافز أقوي للعودة إليهم، لذلك فإن للدول مصلحة في منع توحيد الأسرة للعمال المؤقتين علي أرضها"(308).وإذا ما كان للدول مصلحة في منع توحيد الأسرة فإن هذا يخالف ما هوموجود في الوثائق الدولية، فمثلا يقول كارينز: " تَعترف الاتفاقيات والوثائق الدولية لحقوق الإنسان بحث أفراد الأسرة المباشرين في العيش معًا كحق أساس من حقوق الإنسان، فمن الصعب أن نطلب من العمال المؤقتين أن يظلوا بعيدين عن أسرهم لسنوات"(309).

وعلي هذا يؤكد كارينز علي أن الدول الديمقراطية مُلزمة أخلاقيًا بقبول أفراد العائلة الواحدة، كما أن جمع شمل الأسرة يتعلق بالكثير من الدعاوي الأخلاقية، والحق في شمل الأسرة يقلل من الحق في السيطرة علي الهجرة ومن سلطة الدولة في القبول، فنجده يقول: " مهما كانت مصلحة الدولة في السيطرة علي الهجرة، فإن هذه المصلحة تتضاءل ولا تكون كافية أمام حق المهاجرين في جمع شمل الأسرة، ومن الواضح أن حق الناس في العيش مع أسرهم يضع حَدا أخلاقيًا لحق الدولة في سياسة القبول التي تختارها، لذلك لا يجب علي الدولة أخلاقيًا أن تضع قيودًا تتعارض مع مبدأ لم شمل الأسرة, أي أن المواطنين والمقيمين الشرعيين يجب أن يكونوا قادرين بشكل عام علي انضمام أزواجهم الأجانب وأطفالهم القاصرين وهذا هوالصواب من الناحية الأخلاقية، كما أن له الأولوية علي السلطة التقديرية للدولة في تطبيق قوانين الهجرة" (310).

وإذا ما كان كارنيز يري أن العدالة تتطلب من الدول الديمقراطية جمع شمل الأسرة وأن حق الأشخاص في العيش مع أسرهم يفوق حق الدولة في وضع سياسة القبول، إلا أنه رأي أن هذا الحق في شمل الأسرة ليس حقًا مطلقًا، كيف؟ يقول كارينز: " الحق في شمل الأسرة لا يمكن تصوره كحقًا مطلقًا، حيث لا يجب أن تلتزم الدول الديمقراطية أخلاقيًا بقبول

(308) Carens, Joseph.H (2013): the Ethics of immigration, p, 143.
(309(Carens, Joseaph (1994): the Rights of immigrants, p, 156.
(310) Ibid, p,141.and see,Carens, Joseph (2009): The case for Amnesty, Boston Review, Vol34, Issue 3, pp, 9-10.

(ISSN : 2536 - 9555)

الأشخاص الذين لديهم عقوبات قانونية ويشكلون تهديدًا للأمن القومي، حتي لوكانوا من أفراد العائلة"[311].

ومن جهة أخري، في الواقع قد يقبل المهاجرين أحيانًا وظائف تبقيهم بعيدًا عن أسرهم حتي عندما يكون لهم بدائل اقتصادية مقبولة ومعقولة، فهذا اختيارهم وقرارهم، ولكن لا يجب علي الدولة أن تفرض عليهم هذا الخيار، لذلك يقول كارينز: " لا يجوز للدولة أن تطلب من المهاجرين التخلي عن حق أساسي من حقوق الإنسان كشرط للدخول والإقامة، فهناك حق أخلاقي في الحياة الأسرية، ولكن قد يقبل المهاجرين أحيانًا وظائف تجعلهم بعيدين عن أسرهم لأن دخلهم لا يكفي لاصطحاب أسرهم معهم وقد يتوافر لديهم دخل كافي ولكن لا يُطرح خيار جلب أسرهم معهم" [312].

3- الحق في عدم التمييز بين المهاجرين والمواطنين

The Right not to Distinguish between Immigrant and Citizens

رفض كارنيز التمييز بين المواطنين والمهاجرين علي أساس الجنس والعرق والدين، ورأي أن هذا غير مقبول أخلاقيًا، لذلك يري " أنه ينبغي منح المهاجرين الحاليين مزايا الحقوق القانونية، كما أن التمييز علي أساس العرق أوالدين غير مقبول أخلاقيًا، ويجب علي الدول أن توضع قواعد رسمية لعدم التمييز واحترام التعددية الثقافية وتَقبل الاختلاف الثقافي، وكذلك لا تسمح العدالة الديمقراطية بالكثير من الفوارق بين حقوق المهاجرين وحقوق المواطنين[313].

ويري كارينز " أنه لا يوجد مُبرر أخلاقي في معاملة المهاجرين بشكل مُختلف، ويجب أن يكون هناك سبب وجيه للقيام بذلك، وهناك التزامات أخلاقية بمُكافحة التمييز، ولا يجب علي أي دولة ديمقراطية أن ترفض حقوق المهاجرين، ويجب عليها أن ترفع شعار " العيش معا"[314].

(311) Ibid, p,142. And see, Carens, Joseph. H (2013): the Ethics of Immigration, p, 127.

(312) Ibid, p,143.

(313) Carens, Joseph (2013): the Ethics of Immigration, pp,169-171.

(314) Carens, Joseph(1994): the Rights of immigration, university of Toronto press, pp,146.

وعلي هذا، يعارض كارينز التمييز ضد المهاجرين ويرفض القوانين التيُ تميز بين المهاجرين والمواطنين بعد فترة طويلة من الزمن، لأن هذا يتعارض مع قيمة المساواة والقيم الديمقراطية والعدالة، فيقول مثلا: " يجب أن تتضاءل الفوارق القانونية في الدول الديمقراطية الليبرالية (أوروبا وأمريكا الشمالية) مع مرور الوقت، ذلك يجب رفض القوانين التي تُقيد وصول المهاجرين إلي مختلف مزايا الرعاية الاجتماعية، هذا التمييز غير مسموح به أخلاقيًا" (315).

كما تستكشف مقالة كارينز "من يجب أن يدخل؟", (2003)، الحقوق القانونية التي يجب أن يتمتع بها المهاجرين في الدول الديمقراطية الليبرالية، والتي تقوم علي العدالة وحجة الزمن فيقول: " يجب أن يتم فهم العدالة الديمقراطية بشكل صحيح لكي يتم تقييد الفروق إلي حد كبير بين المواطنين والمهاجرين، بالإضافة إلي إنه كلما طالت مدة بقاء المهاجرين في المجتمع، كلما أصبحت هناك مطالب أخلاقية أقوي في الحصول علي نفس الوضع القانوني الذي يتمتع به المواطنون" (316). ويؤكد كارينز علي نفس المعني، في مقالة أخري، لذلك نراه يقول: " اعتقد أن العدالة الديمقراطية التي يتم فهمها بشكل صحيح تُقيد إلي حد كبير الفروق التي يمكن أن تنشأ بين المواطنين والمقيمين، لذلك لا ينبغي أن تختلف الحقوق والواجبات القانونية للمواطنين الأمريكيين عن الحقوق والواجبات القانونية للمهاجرين الذين يعيشون في المجتمع لمدة طويلة"(317).

ويمكننا أن نلاحظ أن كارنيز لا ينادي بإزالة الفروق القانونية تمامًا بين المهاجرين والمواطنين، ولكنه يطالب فقط بتقليل الفجوة بين حقوق المواطنين وحقوق المهاجرين لأن هناك بالفعل فروقًا بينهما في برامج الرعاية الاجتماعية والقدرة علي التصويت، فمثلا يقول: "لا يجب توسيع الهوة القانونية بين المواطنين والمهاجرين مع الاحتفاظ بمزيد من الحقوق

(315) Carens, Joseph(2002): Citizenship and Civil society, what Rights for Residents?, New York, pp, 112-113.

(316) Carens, H. Joseph (2003): who Should Get in?, the Ethics of immigration Admissions, p, 95.

(317) Carens, Joseph: Reflection America's citizens and Immigration, Citizens and Residents: who belongs?, p,31.

(ISSN : 2536 - 9555)

للمواطنين مثل بعض برامج الرعاية الاجتماعية وعدم القدرة علي الحصول علي جواز سفر أمريكي"[318].

ويؤكد كارينز في مقالته عدم التمييز في القبول"، علي أن "عدم التمييز بين المهاجرين في دولة ديمقراطية ليبرالية يُعبر عن التفوق الأخلاقي لتلك الدولة, فلا يوجد دولة ديمقراطية يمكن أن تَمنع بشكل شرعي المهاجرين من أصل أفريقي من الاندماج بسبب أصولهم العرقية رغم أن هذا هوما فعلته كندا والولايات المتحدة واستراليا من قبل بشكل واضح في الماضي"[319]. وتتشابه وجهة نظر **كارنيز** مع كل من **ديفيد ميلر** **وويل كاميلكا**, وذلك علي النحوالتالي: يري **ديفيد ميلر** انه يجب علي الدول الديمقراطية الليبرالية عدم التمييز لأسباب دينية وثقافية، ويجب تحقيق المواطنة المتساوية " فيقول: يجب علينا اعطاء أسباب وجيهه بقبول البعض ورفض البعض الآخر ورفض التمييز، فمثلا نجد هولندا قبلت المهاجرين المتعلمين تعليمًا عاليًا وبأجر جيد والذين يتحدثون الهولندية بطلاقة ورفضت المهاجرين الفقراء"[320]. وكذلك رأت **ويل كاميلكا** أنه يجب علينا تبني سياسة هجرة عادلة، لذلك تقول: "لا يجب علينا اختيار المهاجرين علي أساس العرق كما فعلت العديد من الدول في الماضي لأن هذا فيه انتهاك للمواطنة المتساوية من خلال اعطاء الأولوية لذوي خلفيات عرقية معينة، ويجب علينا تفعيل المواطنة ولكن في دولة قومية"[321].

4-الحق في عدم الاستبعاد The Right not to be excluded

يعني الحق في الاستبعاد، حق الدول المطلق في استبعاد المهاجرين وكأنه أمر مسلم به، واستبعاد المهاجرين قد يكون علي الحدود وهو الاستبعاد قبل دخول المهاجرين أراضي

(318) Ibid,p,314.

(319) Carens, Joseph H (2003): Who Should Get In ?, The Ethics of Immigration Admissions, p, 107.

(320) Miller, David(2012): Grounding Human Rights, Vol4, Issue 3,p, 232.

(321) Kymlicka, Will(2001):Nationalism, Citizenship, Oxford University press, Oxford, Ch8,p,186.

توضح هذه النصوص عند كل من جوزيف كارنيز وديفيد ميلر وويل كامليكا, إنه لا يجب التمييز علي أساس الجنس أو العرق أو الدين, أو التعليم, وتلك هي الهجرة الانتقائية, من أجل الوصول إلي العدالة في الهجرة.

الدولة بالترحيل من علي الحدود, وقد يكون الاستبعاد من الاستقرار داخل الدولة بعدما يكون دخل المهاجرين الدولة المقصودة، وقد يكون الاستبعاد من الحصول علي العضوية أوالجنسية. وهناك موقفان متعارضان من الفلاسفة بشأن الاستبعاد، الموقف الأول وهوموقف مؤيد لحق الدولة المطلق في الاستبعاد كما عند مايكل الزير وكريستوفر هيث ويلمان، والموقف الثاني، موقف رافض لاستبعاد المهاجرين كما عند جوزيف كارنيز وسارة فاين. يمثل الفريق الأول مايكل الزير الذي أيد حق الاستبعاد من أجل تأييد حق الدولة في السيطرة علي الهجرة بحجة حق تقرير المصير، كما أيد كريستوفر هيث ويلمان حق الدولة المطلق في الاستبعاد، أي استبعاد جميع الأجانب من المجتمع، ووجد أن حق الدولة في الاستبعاد يتفق مع حق الدولة المطلق في تقرير المصير وحرية تكوين المجتمعات. وفي ذلك يقول **ويلمان:** " يجب أن تتمتع الدولة بسلطة تقديرية واسعة لاستبعاد المهاجرين من أجل حماية الثقافة الوطنية والهوية الوطنية والانتماء ".[322]. ويمثل الفريق الثاني، سارة فاين وجوزيف كارنيز، وتري **سارة فاين:**" إنه لا تتمتع الدول بحق أخلاقي في استبعاد المهاجرين، ينبغي إيجاد مبررات قوية لهذا الحق، ولا توجد حجج أخلاقية قوية لتبرير هذا الحق المطلق في الاستبعاد "[323].

ويؤكد كارنيز علي قضية **استبعاد المهاجرين المسلمين،** ويناشد بضرورة عدم استبعاد المهاجرين المسلمين أواستبعاد أطفالهم من الجنسية ومن الاندماج في المجتمع، لأن هذا الاستبعاد للمهاجرين غير مسموح به أخلاقيًا، وفي ذلك يقول: " لا يوجد في نهاية المطاف أي مُبرر أخلاقي للتوفيق بين هذا الاستبعاد ومبادئ الديمقراطية، وأن هذا يتطلب موافقة المحكومين بطرق مثل التصويت والانتخابات"[324]. ولذلك، يؤكد كارنيز علي أن" استبعاد المهاجرين المسلمين يُعبر عن الفشل الأخلاقي في إدماجهم في المجتمع" [325].

(322) Wellman, Christopher Heath (2011): Debating The Ethics of Immigration: Is There a Right to Exclude ?, Oxford University press, Oxford

(323) Fine, Sarah (2013): The Ethics of Immigration, The Right to Exclude, Vol8, Issue3, p, 260.

(324)Carens, Joseph. H (2008): Immigration, Democracy and Citizenship, p, 22.

(ISSN : 2536 - 9555)

ومن جهة أخرى، يؤكد كتاب كارنيز "القومية واستبعاد المهاجرين" (1988), علي رفضه المستمر لسياسة الاستبعاد غير المُبررة للمهاجرين المسلمين من قبل الدول الديمقراطية، وأن هذا الاستبعاد غير مقبول أخلاقيًا وله مبررات واهية مثل حجة الأولوية للمواطنين وحجة الأمن العام وحجة الحفاظ علي الثقافة الوطنية وحجة الحفاظ علي الهوية الوطنية, وقد قام كارنيز بتفنيد هذه الحجج وفضح قصورهما في النظر إلي الحقائق، وهذا يتضح في العبارات الآتية: " هناك اعتقاد زائف مضمونه "احتمال زعزعة استقرار الحياة السياسية والاجتماعية للبلد من خلال فتح باب الهجرة للمسلمين، لذلك يجب رفض الهجرة واستبعاد المهاجرين المسلمين وجعل الأولوية للمواطنين والتمييز لصالحهم "، لذلك أعتقد إنه يجب رفض حجة التمييز لصالح المواطنين ضد المهاجرين المسلمين، كما يجب رفض مبدأ السيادة الوطنية من الدول علي المهاجرين المسلمين باستبعادهم دون مبرر"[326].

4-الحق في العفو The Right to amnesty

يستند كارنيز علي نطاق واسع علي المبادئ الديمقراطية الليبرالية ويدعوإلي اصدار عفومتجدد يمنح المهاجرين غير المصرح لهم بالإقامة والبقاء، وهذا يكفل لهم الحق في الإقامة الدائمة لذلك يقول: " إن المهاجرين غير المُصرح لهم الذين عاشوا في الولايات المتحدة لفترة طويلة من الزمن يجب أن يمنحوا حق البقاء والعفوفي البلاد"[327]. لذلك يعد حق العفومن أهم الحقوق القانونية للمهاجرين غير القانونيين بعد مكوثهم فترة طويلة، ومن ثم يقترح كارنيز وضع معايير أخلاقية للقيود علي الترحيل فيقول: "إن التهديد المستمر بالترحيل للمهاجرين يضر أكثر من فعل عبور الحدود بطريقة غير مشروعة"[328]. وفي

يوضح هذا النص عند كارينز كيف رفض سياسة الاستبعاد اللاأخلاقية للمهاجرين المسلمين ورأي أنها لا تتفق مع قيم المبادئ الديمقراطية ولا مع متطلبات العدالة وتنتهك حقوق الإنسان.

(325) Carens, Joseph.H (2008): Immigration, Democracy and Citizenship, p, 22.

(326) Carens, Joseph. H (1988): Nationalism and the Exclusion of Immigrants, lesson from Australian immigration policy, p, 181.

(327) Carens, Joseph(2010): Immigrants, and the Right to stay, MIT, press,pp,3-4.

(328) Ibid, p,6.

كتاب كارنيز "المواطنين والحق في الإقامة"، في الفصل الأول، يوضح القضية التي مفاداها أن "الديمقراطيات الليبرالية يجب أن تُمنح حق العفوالعام عن المهاجرين غير الشرعيين الذين استقروا لفترة طويلة"[329]. بينما في مقالة كارنيز "حالة العفو العام"، يرى: "إنه قد يقلق كثير من المواطنين، لأن العفوعن المقيمين لفترات طويله من شأنه أن يشجع الكثير من المهاجرين علي القدوم دون إذن قانوني، والإجابة لدي أن الدول الديمقراطية الليبرالية قد تشجع المهاجرين غير القانونين علي الدخول لأراضيها من أجل استغلالهم كعمالة رخيصة ومن أجل النموالاقتصادي لديها"[330]. يوضح هذا النص عند كارنيز أن حق العفوالذي دافع عنه كارنيز للمهاجرين غير الشرعيين ليس من أجل مصلحتهم ولكن من أجل المصلحة الوطنية واستغلالهم اقتصاديًا وهذا انطلاقًا من المنهج النفعي وحب المصلحة .

ومن جهة أخري، يري كانيز أنه لا يجب أن يكون المهاجرين خائفين من الترحيل بعد ما يقرب من خمس أوسبع سنوات قضوها في الدولة ملتزمتين بالقانون ولم يخالفوه " [331].

واعتقد أن حجة كارنيز بالعفوعن المهاجرين لها العديد من الأسباب أهمها العضوية، وهذا العفولن يُمنح إلي المهاجرين إلا حينما يحصلوا علي العضوية بمرور الوقت وهويكافئ الحق في البقاء وعدم الترحيل. ومن ثم، يدعوكارنيز إلي:" ضرورة إصدار عفومتدفق يمنح المهاجرين غير المصرح لهم بالبقاء ويعطيهم فرصة لتنظيم أوضاعهم بمجرد وجودهم فترة طويلة من الزمن"[332].

---

(329) Ibid, p,12. and see Carens, Joseph (2009): The case for Amnesty,Time weakens the state right to deportation, public Affairs Quarterly, Vol6, issue (1):pp,43-44.

(330)Carens, Joseph (2009): The case for Amnesty, Time erodes the States Right to deport, 34(3):9-10.

(331) Ibid, p,12.

يُثيت هذا النص أن حق الحكومة في ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ليس مطلقًا, لأن هذا الحق يضعف مع مرور الوقت حينما يصبح المهاجرين أعضاء في المجتمع, حينئذ يجب علي الحكومة أن تمنح المهاجرين غير الشرعيين إذنًا قانونيًا بالبقاء.

(332) Carens, Joseph(2010): Immigrants and the Right to stay,the MIT press,p,76.

(ISSN : 2536 - 9555)

يوضح هذا النص إنه يجب منح المهاجرين غير الشرعيين حق في عفوعام يسمح لهم بالبقاء في وضع قانوني كمقيمين اذا تم بقائهم في المجتمع المضيف فترة طويلة، أي أن أهم اعتبار هومرور الوقت، وحينئذ تصبح الدولة مُلزمة أخلاقيًا بمنح وضع الإقامة القانونية للمهاجرين غير الشرعيين.

رابعا: الحقوق الأخلاقية: Ethical Rights

دافع كارنيز عن الحقوق الأخلاقية للمهاجرين والتي تتمثل في الحق في قبول المهاجرين وعدم استبعادهم، والحق في البقاء في المجتمعات الليبرالية والحق في دمج المهاجرين، وذلك علي النحوالتالي:

1-الحق في قبول المهاجرين: The Right to accept Immigrant

صرح كارنيز بأن أهم حقوق المهاجرين الأخلاقية في المجتمعات الليبرالية هوحق القبول، قبول المهاجرين وعدم استبعادهم من المواطنة والجنسية بعد أن يصبحوا اعضاء في المجتمع ولذلك رفض المعاملة التمييزية العنصرية ضد المهاجرين في الدول الديمقراطية، وحق قبول المهاجرين يتفق مع حق الهجرة ويؤدي إلي دولة الرفاهية وليس العكس كما يعتقد الكثيرين، وفي ذلك يقول كارنيز: "يعد حق قبول المهاجرين في المجتمعات الليبرالية من أهم الحقوق للمهاجرين الأخلاقية، وبعد قبول المهاجرين يجب أن يصبحوا أعضاء في المجتمع ثم يحصلوا علي حقوق المواطنة الكاملة بفعل مرور الزمن، ولذلك فلا توجد مُبررات أخلاقية للتمييز وعدم قبول المهاجرين المسلمين وعدم قبولهم" [(333)].

ويقدم كارنيز مثال عملي علي قبول المهاجرين بدولة مثل كندا، قائلا: " تعتبر كندا عادة بلد استقبال للمهاجرين علي عكس استراليا والولايات المتحدة، وفيها هجرة واسعه وقبول ناجح للمهاجرين، وهي بذلك تُعتبر مثال حي للدولة الديمقراطية الليبرالية لأنها تحافظ علي قوانين الهجرة وحماية المهاجرين واللاجئين، وهناك علاقة عكسية بين معدلات الهجرة المرتفعة ودولة الرفاهية"[(334)].

(333) Carens, Joseph. H (2013): the Ethics of immigration, behind legal citizenship to inclusion, pp, 76-77.

(334) Joseph Carens, Mary Liston (2008): Immigration, and Integration in Canada, pp,220-221.

2-الحق في البقاء: the Right to stay

أشار كارينز إلي أهمية حق البقاء في المجتمع، وكيف إنه يعد من أهم حقوق المهاجرين الأخلاقية، وذلك بعد أن يمضي المهاجر فترة طويلة من الزمن في المجتمع المضيف له، لأنه سيصبح عضوا في هذا المجتمع، لذلك يقول:" كلما زادت مدة بقاء الشخص في مجتمع ما، استحق هذا الشخص العضوية الاجتماعية، وهذا ينطبق علي هؤلاء الأشخاص الذين استقروا دون إذن قانوني، فهناك أهمية أخلاقية لطول مدة الإقامة وهذا ينعكس في منح العفوالعام للمهاجرين غير المصرح لهم وعدم ترحيلهم، فهناك أساسًا أخلاقيًا للحق في البقاء"(335). يوضح هذا النص أن مرور الوقت يخلق مطالب أخلاقية بالبقاء وبالتالي ينتفي حق الدولة في الترحيل ويوجب حق العفوالعام عن المهاجرين.

ومن ثم، تحتل قضية الحق في البقاء الكثير من النقاش الفلسفي والتي تعبر عن ضرورة اصلاح شامل لقضية الهجرة من قبل واضعي السياسات، ويري كارنيز: " أنه علي الرغم من أن الدول لها الحق في السيطرة علي حدودها، فإن حق الدولة ليس مطلقًا في ترحيل اولئك الذين ينتهكون قوانين الهجرة، ومع مرور الوقت يُطالب المهاجرون بالحق في البقاء، حينما يكتسبون حق العضوية في المجتمع الذي تربوا فيه بغض النظر عن وضعهم القانوني، وتلك مطالب أخلاقية معقولة"(336).

ولقد بني كارينز حجة " الحق في البقاء" علي حجة " مرور الزمن" ورأي أن المهاجرين يكتسبوا وضع قانوني بمرور الوقت عليهم، وتصبح هناك مطالب أخلاقية قوية بالحق في البقاء وعدم الترحيل وأخذ العضوية، لذلك يقول: " كلما طال بقاء الناس في المجتمع، كلما أصبحت مطالبهم الأخلاقية أقوي بالبقاء، وبعد فترة من الزمن، تجعل هؤلاء المهاجرين في وضع قانوني يتشابه مع وضع المواطنين، لذلك يحق للمهاجرين بعد مرور خمس سنوات ونحوذلك أن يتمتعوا بنفس الحقوق القانونية للمواطنين وعليهم أن يخضعوا لنفس الالتزامات

(335) Carens, Joseph(2011): Immigration and Citizenship, p,125.

(336) Carens, Joseph (2010): Immigrants and the Right to Stay, MIT press, p,178.

إذن الحق الأخلاقي في بقاء المهاجرين يتعارض مع حق الاستبعاد والترحيل ويتفق مع حق منح العفوالعام وينبع من حقوق العضوية والمواطنة..

(ISSN : 2536 - 9555)

القانونية باستثناء حق التصويت والحق في شغل المناصب العامة العليا ولذلك يتوافر لهم حق الحماية من الترحيل لأنهم يصبحون أعضاء في المجتمع ولديهم مطالب أخلاقية تنبع من هذه العضوية، ومن أهم هذه المطالب الأخلاقية الحق في البقاء" (337)

ويقدم جوزيف كارنيز مثالا عمليًا علي الحق في البقاء، فيقول: " بعد الحرب العالمية الثانية، قبلت ألمانيا الغربية أشخاصًا من أماكن أخري للعمل وقالت: " أنتم هنا مؤقتا كعمال ضيوف"، لكن بعد فترة من الوقت عليكم العودة إلي دياركم، ولكن بعد أن ظلوا هؤلاء العمال الضيوف لمدة خمس أوعشر سنوات، أقرت الحكومة الالمانية في مرحلة ما، أنهم أعضاء في المجتمع، لذلك لم يكن من المقبول طردهم أوترحيلهم حتي لوأصبحوا عاطلين عن العمل، وحق البقاء يعني أن يصبح هؤلاء المهاجرين مواطنين، حتى لوكانوا مهاجرين غير شرعيين، وذلك لأنه قد يوجد مقيمين دائمين لا يحصلوا علي حق المواطنة " (338)، لذلك يري كارنيز أنه: " من الخطأ الأخلاقي اجبار شخص ما علي مغادرة المكان الذي نشأ فيه حيث تلقي تكوينه الاجتماعي وكون صلات أكثر إنسانية، حتي لووصل بدون إذن رسمي, وهذا يعطيه حق أخلاقي في البقاء" (339).

5-الحق في دمج المهاجرينThe Right to integrate Migrants

اشار كارنيز إلي حق دمج المهاجرين في المجتمع وذلك بعد أن يتمتع المهاجرين بحق القبول وحق عدم الاستبعاد وحق البقاء بعد فترة زمنية طويلة، وتلك الحقوق الأخلاقية من حق في القبول وحق في البقاء وحق في الدمج تأتي نتيجة حقوق العضوية والمواطنة، يُعرف كارينز معني الدمج قائلا: " يعني الدمج أن يتمتع المهاجرون بالحقوق نفسها التي

---

(337) Carens, H. Joseph: Reflection on America's citizens and Immigration, Citizens and Residents, p,53.

يوضح هذا النص أن الحق في البقاء يرتبط بالعضوية الاجتماعية ولا يتوقف علي الوضع القانوني للمهاجر.

(338) Carens, Joseph (2013): the Ethics immigration p, 166-167.and sea Carens, Joseaph (2003): Who should get in ?, vol17, Issue1,pp,104-105.

(339) A bizadeh, D. Miller, Baubock: Review on, the Ethics of Immigration by Joseph Carens.

يتمتع بها المواطنون، ويأتي دمج المهاجرين كنتيجة للحصول علي المواطنة المتساوية بين المهاجرين والمواطنين، لذلك يرفض الدمج الناجح للمهاجرين المعاملة التمييزية لصالح المواطنين، ويعزز الدمج المساواة بين المهاجرين والسكان الحاليين، ومن شروط دمج المهاجرين ضرورة أن يتأقلم المهاجرين علي عادات وتقاليد المجتمع، ومن الجهل أن نتوقع تطابق المهاجرين مع المواطنين" (340).

ومن جهة أخري، نادي كارينز بدمج المهاجرين بشكل قانوني في الدول الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، وطالب بضرورة أن يتمتع المهاجرون بالحقوق التي يتمتع بها المواطنون، ودافع عن مبدأين:-

الأول: المعاملة التفضيلية للمواطنين الأصلين تتطلب تبريرًا وأسبابًا قوية، والتمييز بين المهاجرين والمواطنين يتطلب أسبابًا قوية.

الثاني: كلما عاش المهاجرون مدة أطول في المجتمع المُستقبل، كلما زادت مطالبهم بالمساواة في الحقوق، وفي نهاية المطاف يصل إلي المواطنة المتكاملة التي تتطلب الادماج الناجح للمهاجرين(341).

المبحث الرابع: أنواع المهاجرين وحقوقهم الاقتصادية

المطلب الأول: حقوق المقيمين الدائمين

(1)- حقوق المواطنة والجنسية والاندماج في المجتمع.

(2)-حقوق التعددية الثقافية واحترام التنوع الثقافي.

(3)- حقوق الإقامة وعدم الطرد أوالترحيل أوالاستبعاد.

(4)- حقوق البحث عن عمل.

---

(340) Joseph Carens, Mary Liston (2008): Immigration and Integration in Canada, comparing immigration policy In Developed countries,pp,209-210.

يوضح هذا النص عند كارنيز أنه يصبح الدمج الناجح للمهاجرين نتيجة طبيعية لحصول المهاجرين علي حقوق المواطنة المتساوية, كما يعزز الدمج من تفعيل قيمة المساواة ورفض التمييز العنصري, وكذلك يرتبط (دمج المهاجرين) بعلاقة قوية بمدي قدرة المهاجرين علي التكيف.

(341) Carens, Joseph. H (2005): the Integration of Immigration, Vol2, Issue 1, pp, 40-41.

(ISSN : 2536 - 9555)

المطلب الثاني: حقوق المهاجرين غير الشرعيين

(1)– حقوق العضوية والجنسية والمواطنة.

(2) –الحق في البقاء والحق في محاكمة عادلة وعفومتجدد.

(3) – حقوق العمل, والحق في تعليم مجاني, والحق في الأمن والرعاية الصحية.

المطلب الثالث: حقوق العمال المؤقتين

(1) حقوق العضوية والجنسية والمواطنة.

(2) الحق في البقاء والحق في توحيد الأسرة.

(3) حقوق العمل والتعويض عن المخاطر.

(4) حقوق الحماية التأمينية والحماية من الاستغلال، والتعويض عن البطالة والمعاش التقاعدي.

المطلب الرابع: المعضلات الأخلاقية والواقعية للهجرة

(1) معضلة دمج المهاجرين ومعضلة انعدام الجنسية وإلغاء حقوق المواطنة.

(2) معضلة الحماية الدولية, الحماية من الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة ومن جرائم العنف والابتزاز والتعذيب وفقدان الكرامة والاحتجاز المطول.

(3) مُعضلة تجريم المهاجرين واعتبارهم مجرمين واستبعادهم وترحيلهم.

المبحث الرابع
أنواع المهاجرين وحقوقهم
Types of migrants and their Rights

يتضمن هذا المبحث أنواع المهاجرين عند كارنيز وهم المقيمين الدائمين والعمال الموسميين المؤقتين والمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، ويعرض حقوقهم بصفة خاصة ويركز علي الحقوق الاقتصادية وحقوق العمل والحماية من الاستغلال بالإضافة إلي حقوق العضوية والجنسية وتوحيد الأسرة والحق في البقاء وعدم الترحيل، وذلك كالتال التالي:

1-حقوق المقيمين الدائمين:

The Rights of Permanent Residents

يُعرف جوزيف كارنيز المقيمين الدائمين في كتابة " أخلاقيات الهجرة" بأنهم "هم المهاجرين الذين تم قبولهم بصفة مستمرة لكنهم لم يحصلوا بعد علي الجنسية، وتقتضي العدالة إزالة الفوارق القانونية بين المواطنين والمقيمين" (342).

أما عن حقوق المقيمين الدائمين، فقد عرض لها كارنيز حيث أصر علي حماية الحقوق القانونية الإنسانية الأساسية للمقيمين الدائمين مثل حقوق الاندماج في المجتمع وحقهم في البحث عن عمل وحقوق الرعاية الاجتماعية وحقهم في الاختلاف الثقافي وحقوق دمجهم في المجتمع وعدم استبعادهم أوترحيلهم بدون مُبرر أوسبب قوي، فمثلا يشير كارينز إلي حقوق المقيمين الدائمين في كتابة " أخلاقيات الهجرة ", في الفصل الخامس، فيقول: تتطلب العدالة الديمقراطية إزالة الفوارق القانونية بين المواطنين والمقيمين حينما يمكث المقيمين لفترة طويلة، لذلك يحق للمقيمين الدائمين الحصول علي نفس الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية التي يحصل عليها المواطنين في دولتهم الديمقراطية الليبرالية، لذلك يجب منحهم الجنسية دون شرط أوقيدٌ بعد عدة سنوات من الإقامة ولا يجب أن يعانوا من مشكلة انعدام الجنسية أوسحب الجنسية منهم " (343).

ويشير كارنيز إلي حقوق المواطنة المتساوية باعتبارها من أهم حقوق المقيمين الدائمين، فيقول: " يجب أن يتمتع المقيمين الدائمين بحق الوصول إلي المواطنة المتساوية، فلا يجوز تهميشهم من الناحية الأخلاقية أوالاقتصادية أوالاجتماعية أوالسياسية، ولا يجوز حرمانهم من الفرص الاقتصادية والتعليمية التي يتمتع بها المواطنون الآخرون، فهذا خطأ أخلاقي جسيم من منظور ديمقراطي" (344).

ومن جهة أخري، يُعبر كارينز علي ضرورة ادراج المقيمين الدائمين في المجتمع وهوما يُعرف بالادماج الناجح في المجتمع، ويوضح شروط هذا الإدماج الناجح، فيقول:" يجب أن نُعطى وزنا أخلاقيًا أكبر لمصالح المقيمين ونعترف بحقوقهم الاقتصادية في الرعاية الصحية

(342) Carens, Joseph(2013):the Ethics of immigration, ch 6,pp,90-91.
(343) Carens, Joseph.(1992):Migration and the Morality, pp, 36-37
(344) Carens, Joseph(2011): immigration and Citizenship,p,116.

(ISSN : 2536 - 9555)

والتعليم، وحينئذ يتم دمج المهاجرين بشكل قانوني ومن أهم مظاهر هذا الدمج هوحصول المقيمين الدائمين علي المواطنة المتساوية والمساواة في الحقوق وعدم التمييز بين المقيمين والمواطنين, وعلي المجتمع المُستقبل أن يتحمل المسؤولية الأكبر لتعزيز المساواة بين المقيمين الدائمين والسكان الحاليين "[345]. وعلى هذا يحدث الدمج الناجح للمهاجرين حينما يتم الاعتراف بحقوق المهاجرين في المواطنة المتساوية.

وكذلك يؤكد كارنيز علي ضرورة احترام التعددية الثقافية وأنه يجب احترام الاختلاف الثقافي، فيقول: " أن التعددية الثقافية مناسبة وملائمة للديمقراطية من منظور أخلاقي، فالتنوع الثقافي والديني الذي ينسبه الناس إلي التعددية الثقافية هوببساطة نتيجة لا مفر منها لاحترام الحقوق والحريات الفردية" [346].

لذلك يرفض كارينز التجاوزات التي تحدث من الدول الديمقراطية في **حقوق المرأة المسلمة** ويري أنها تتعارض مع مطالب العدالة والديمقراطية فيقول: " يجب الاعتراف بثقافاتهم وهويتهم وأن يعاملوا باحترام كأعضاء في المجتمع، وأن ترتدى المرأة المسلمة ما تشاء طالما إنها لا تؤذي أحدًا، وهذه الحقوق الإنسانية تعد مَطالب أخلاقية مشروعة" [347].

ويري كارينز أن التمييز بين حقوق المقيمين الدائمين وحقوق المواطنين يكمن فقط في شغل وظائف تنطوي علي الأمن القومي وصنع السياسات[348].ومن جهة أخرى، هناك حقوق أخري للمقيمين الدائمين غير حقوق الإنسان وحقوق المواطنة والحماية القانونية واحترام التعددية الثقافية هي **حقوق العمل**، عرضها كارينز في مقالته " المواطنة والمجتمع"، والتي تعني حق البحث عن عمل مجزى، فيقول: "يحق للمقيمين الدائمين البحث عن العمل المُدر للدخل، لأن الحرمان من الوصول إلي العمل يشبه الحرمان من الوصول للحياة، حرمانهم من حقوق العمال مثل تشريعات الصحة والسلامة والحق في الانضمام إلي النقابات، والحق في برامج التأمين الاجتماعي المُمولة والحق في معاشات الشيخوخة

(345) Carens, Joseph (2010): Immigration and the right to Stay,p, 43.

(346)Carens, Joseph (2013): The Ethics of Immigration, pp,121-123.

(347) Carens, Joseph (1994): the Rights of Immigrants,Journal of Ethics, p,67.

(348) Carens, Joseph.H (2013): The Ethics of immigration, pp, 101-102.

وتعويضات البطالة والتعويض عن الحوادث طالما يدفعون الضرائب التي تُمول هذه البرامج، لذلك لا يجب أن يتم خرق هذا المبدأ في المُمارسة، ولا يوجد أي مبرر أخلاقي لاستبعاد المقيمين الدائمين من هذه الفوائد" (349). وكذلك يشير كارنيز إلي: " إنه لا ينبغي أن يحرم المقيمين من مزايا الرعاية الاجتماعية، ولا ينبغي السماح بأي تمييز"(350).

2-حقوق المهاجرون المؤقتون

The Rights of Temporary Immigrants

يذكر جوزيف كارينز **أنواع المهاجرون المؤقتون** في كتابة " أخلاقيات الهجرة"، ويعرفهم كالتالي: "يشمل المهاجرون المؤقتون كل من الطلاب الدوليين والزائرين لفترة قصيرة للعمل أو المتعة أوالعمال الضيوف المؤقتين أوالعمال الموسميين، ويُعرف المهاجرون المؤقتون بأنهم هم اولئك الذين يتم قبولهم لفترة تتراوح بين بضعة أشهر أوبضع سنوات بتأشيرة عمل مؤقتة في مجال معين"(351).

ومن جهة أخرى، يُعرف جوزيف كارنيز **العمال المؤقتين** Temporary Works بأنهم "مجموعة من العمال يعملون لفترة مؤقتة وتقبلهم الدول الديمقراطية ولهم مدة إقامة وتأشيرة مؤقتة"(352). وكذلك يعرف كارنيز **العمال الموسميين** Seasonal Works بأنهم "الأشخاص الأجانب الذين يأتون إلي دولة للعيش والعمل في جزء من السنة ولكن لديهم إقامة دائمة في بلد آخر، البعض يأتي لمدة شهر أوشهرين والبعض الآخر لعدة أشهر"(353). ويوجد عمال موسميين في مجال الزراعة وفي مجال تقديم الرعاية الصحية المباشرة وفي

(349) Carens, Joseph. H (2008): Citizenship and Civil Society: what rights for residents?, Journal Dual Nationality, social Rights and federal Citizenship in the US and Europe, New York, pp, 103-104.

(350)Ibid, p,106. And see Carens, Joseph (2011): Immigration and Citizenship, p, 117.

(351) Carens, Joseph.H (2013): The Ethics of Immigration, p, 113.

(352) Carens, Joseph. H (2008): Live in domestics, Seasonal Workers, pp, 425-426.

(353)Ibid, p, 170.

(ISSN : 2536 - 9555)

مجال الصيد، والعمال الموسميين أصحاب مهن موسمية يخضعون لقوي السوق وقانون العرض والطلب(354).

دافع كارنيز عن حقوق المهاجرون المؤقتون حينما يقضوا مدة طويلة في المجتمع، لذلك يقول: "هناك اتفاق عام بين الفلاسفة الذين يعتبرون أن المهاجرين المؤقتين يستحقوا المزيد من الحقوق كلما طالت مدة اقامتهم، وبعد ذلك سيكون من المشكوك فيه أخلاقيًا أن تطلب الدولة من المهاجرين العودة إلي بلدهم الأصلي"(355). ومن جهة أخرى، يري كارينز"أن المهاجرين المؤقتين يتحولوا إلي مقيمين دائمين بطول الإقامة، ومن حقهم أن يحصلوا علي الجنسية، ولا يجب أن يتعرضوا للترحيل من الدول المضيفة ويجب أن يحصلوا علي حقوق المواطنة كاملة، لأنه يتطلب الالتزام بالمبادئ الديمقراطية الليبرالية الإدماج الكامل لجميع السكان المقيمين وعليهم أن يحصلوا علي وضع المقيمين الدائمين ولهم حق الإقامة الدائمة إذا ما مكثوا لمدة خمس سنوات"(356).

والجدير بالذكر، انه قد أشاد كارنيز بوجهة نظر **راينر بوبوك** ودفاعة عن حقوق المهاجرين المؤقتين، وإذا ما رجعنا إلي مقالة راينر نفسه، "العمال الموسميين، المواطنة الجزئية", نجد أن كارنيز كان محقًا في موقفه من راينر بوبوك، فمثلا يشير وبوك إلي أنه "تثير الهجرة المؤقتة والمهاجرون المؤقتون تحديات أخلاقية مختلفة، أهمها مُعضلة دمج المهاجرين المؤقتين كمواطنين متساويين في الحقوق أو المواطنة الجزئية لهم"(357). ويضيف: "أنه علي الدول الديمقراطية مسؤولية أخلاقية كبيرة تجاه هؤلاء المهاجرين المؤقتين إذا ما استقروا في اراضيها ومكثوا مدة طويلة، فهذا يمنحهم حقوق ثقافية مُعينة ووضع كامل للمواطنة وذلك تحقيقًا للعدالة العالمية، يشاطر الفلاسفة الأخلاقيون هذا الرأي بشكل عام، لكنهم يفترضون ضمنًا أن المهاجرين المؤقتين يصبحون مقيمين دائمين علي المدي

(354) Ibid, p, 172.

(355) Carens, Joseph. H (2013): The Ethics of Immigration, p, 113.

(356(Carens, Joseph (2008): Live –In Domestics, Seasonal Workers, pp, 430-432.

(357) Baubock, Rainer(2011): Temporary Migrants, partial Citizenship and Hyper emigration, Critical Review of international social and Political Philosophy, Vol14,Issue 5,pp, 678-679.

الطويل"[358]. وكذلك يرى بوبوك: "حينما يصبح المهاجرين المؤقتين ليسوا مجرد زوار عابرين يصبح لهم حقوق إقامة وعمل وتعليم، ويجب أن يصبح المجتمع المستقبل لهم ملتزم بالمساواة وعدم التمييز، ولكن من دواعي الأسف الأخلاقي أن يستعد المهاجرون المؤقتون لقبول شروط العمل أو السكن أوالتعليم أوالرعاية الصحية دون المستوي المحلي الذي يضعه المجتمع الُمستقبل، فهم يقبلون في كثير من الأحيان ظروفًا سيئة ليس عن طيب خاطر، ولكن لكي لا يغادروا إلي بلدانهم الأصلية، ولا يمكن أن تكون موافقتهم التي فيها قهرًا سببًا كافيًا للتسامح مع المعاملة الاستغلالية والتمييزية للمهاجرين المؤقتين"[359]. ومن ثم. يؤكد راينر بوبوك علي أنه ينبغي أن يأخذ المهاجرون المؤقتون حقوق الجنسية والمواطنة، فيقول: "يصبح المهاجرون المؤقتون مواطنون جزئيون، لذلك يجب أن يحصلوا علي الجنسية المزدوجة، مع الوضع في الاعتبار أن عدم أخذ الجنسية المزدوجة يجعل المهاجرون المؤقتين يفتقرون إلي الشعور بالانتماء كما أن الوصول إلي وضع المواطنة يجعل المهاجرين المؤقتين يحصلون علي أفضل حماية ممكنة من التمييز والاستغلال"[360]. ويشير راينر بوبوك علي ضرورة أن يأخذ المهاجرين المؤقتين حق الإقامة ويصبح الحق في البقاء أكثر قوة مع طول مدة الإقامة فيقول: "حينما يمكث المهاجرين المؤقتين مدة زمنية طويلة مع مرور الوقت، يصبح الحق في البقاء أقوي، ويصبح من غير المسموح به أخلاقيًا طردهم أو ترحيلهم"[361].

3-حقوق المهاجرين غير الشرعيين

The Rights of illegal immigrant

يُعرف جوزيف كارنيز **المهاجرون غير الشرعيين** بأنهم: "مهاجرون يدخلون البلاد بشكل غير قانوني وقد يدخلوا بشكل قانوني ويتجاوزوا مدة التأشيرة ثم يحصلوا علي تأشيرة لاجئ وأحيانًا يتهربون من مراقبة الهجرة في لحظة عبور الحدود وفي بعض الحالات يتم التسامح

(358) Ibid, p, 680.
(359) Baubock, Rainer (2011): Temporary Migrants, partial Citizenship, pp,680-681.
(360) Ibid,p,31.
(361) Ibid,p,33.

(ISSN : 2536 - 9555)

مع المهاجرين غير المصرح لهم سرًا "[362] أوهم المهاجرين غير النظامين أوغير القانونيين الذين دخلوا البلاد واستقروا فيها بدون إذن قانوني[363]. ويري **راينر بوبوك** أن المهاجرين غير النظامين هم " مهاجرون لا يملكون تصريحًا بمزيد من الإقامة وهم مُلزمون بالمغادرة، فالمهاجر غير القانوني هوالذي يدخل البلاد دون إذن وتصبح حريتهم القانونية مُقيدة ويخضعون لواجب قانوني للخروج من البلاد وآخرون دخلوا من خلال القنوات المشروعة كسياح أوعمال ضيوف أوطلاب ثم مكثوا في البلاد بعد ما انتهت مدة تأشيرتهم[364].

أما عن حقوق المهاجرين غير الشرعيين, فقد رفض كارنيز النظرة التقليدية للمهاجرين غير الشرعيين التي تري إنهم لا يمتلكون حقوق قانونية، ورأي أنهم يمتلكون حقوق واسعة لمجرد كونهم داخل الدولة، ولذلك يقول: "هناك مجموعة واسعة من الحقوق التي يجب أن يمتلكها المهاجرين غير الشرعيين مثل الحق في الأمن والحفاظ علي ممتلكاتهم، والحق في الرعاية الصحية وتلقي علاج طبي مُنقذ للحياة، وكذلك حقوق العمل والتمتع بنفس ظروف العمل التي يتمتع بها العمال الآخرون ويحق للأطفال المهاجرين غير الشرعيين الحصول علي تعليم مجاني ويجب أن يتوافر جدار حماية لهم من اولئك المكلفين بحماية هذه الحقوق"[365].

يميز جوزيف كارنيز بين الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المقيمون الدائمون والحقوق التي يجب أن يتمتع بها المهاجرون غير الشرعيين، والتي تتمثل في الحق في البقاء ولكن الحق في البقاء هذا يكتسبه المهاجرين غير الشرعيين بسبب طول مدة بقائهم في المجتمع المضيف، فيقول: "من أهم الحقوق التي يتمتع بها المهاجرون الشرعيون عن المهاجرين غير الشرعيين هوالحق في البقاء، ولكن كلما زادت مدة الإقامة للمهاجرين غير الشرعيين تزداد

(362) Carens, Joseph. H (2002): The Rights of Residents, in Dual Nationality, Social Rights and Federal Citizenship in U.S. and Europe.

(363) Carens, Joseph(2013): The Ethics of Immigration, Ch7, p,155-156.

(364) Baubock, Rainer(2011): Temporary Migrants,partial Citizenship, and Hypere migration, European University institute, critical review of international social and Political Philosophy, Vol14 pp,665-666.

(365) Carens, Joseph.H (2008): Immigration, Democracy and citizenship, pp, 33-34.

المطالبة بالعضوية لأنهم يشكلون روابط تجعلهم اعضاء في المجتمع وينعكس هذا الاعتراف في الأهمية الأخلاقية لطول مدة الإقامة حتي لوكان غير مصرح لهم"[366]. أي إنه" يحق للمهاجرين غير النظامين أوغير الشرعيين أن يتمتعوا بمعظم الحقوق وأن يكتسبوا حقًا معنويًا في البقاء بسبب طول مدة الإقامة"[367]. وكذلك يؤكد كارنيز علي ضرورة أن يتمتع المهاجرين غير الشرعيين بحماية حقوقهم الإنسانية الأساسية مثل الحق في الأمان والأمن وحق حماية الشرطة من السرقة والقتل وكذلك الحق في الحصول علي محاكمة عادلة، ويجب ممارسة تلك الحقوق بفاعلية، وكذلك يجب أن يكون المهاجرين قادرين علي الذهاب للشرطة أوالإبلاغ عن جريمة ما إذا ما كانوا هم ضحايا تلك الجريمة أوحتى شهود دون الخوف من أن يتم القبض عليهم أوترحيلهم من قبل موظفي الهجرة، أوأن يكونوا قادرين علي طلب المساعدة دون خوف من أن تكتشف المستشفى هويتهم، كما يحق لأبناء المهاجرين غير الشرعيين أن يحصلوا علي تعليم مجاني في المدارس العامة، لأن التعليم الأساسي حق من حقوق الإنسان وهويعكس مدي ديمقراطية الدولة"[368].

وإذا كان يحق للدولة السيطرة علي حدودها فإنه يحق لها استبعاد المهاجرين غير الشرعيين، ولكن كلما طال أمد البقاء في الدولة الُمستقبلة كلما ازداد الطلب علي العضوية ويصبح هنالك مطالب أخلاقية قوية بالبقاء[369].

وعلي هذا يعطي كارنيز أهمية أخلاقية لمرور الوقت علي المهاجر غير الشرعي الذي دخل البلاد دون إذن رسمي أوقانوني من الدولة، فيري أن له حق في البقاء، وربما حتي في المواطنة وعدم الترحيل، فمثلا يقول: "إن الحق الأخلاقي للدول في إلقاء القبض علي المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم يتلاشى ويتبخر مع مرور الوقت عليهم في الدولة المستقبلة، ومع ازدياد اعداد المهاجرين غير القانونيين تزداد أهميتهم ويكتسبون مطالب

(366)Ibid,P,34. And see Carens, Joseph.H (2008): The Rights of irregular immigrants, Vol22, Issue2, p, 178.

(367) Carens, Joseph(2008):Live In Domestics, Seasonal workers, and others Hard to locate on the map of Democracy,pp,179-180. And see Carens, Joseph.H (2011): immigration and citizenship, p, 122.

(368) Carens, Joseph.H (2008): Immigration and Citizenship, pp, 122-123.

(369) Carens, Joseph .H (2008): Live in Domestics, pp, 182-183.

(ISSN : 2536 - 9555)

أخلاقية ويصبح لهم عضوية اجتماعية مُعترف بها قانونيًا ويحصلوا علي حق في الإقامة الدائمة ويصلوا إلي المواطنة"[370]. ومن جهة أخري، يقترح كارنيز أن "المهاجرين غير الشرعيين في دولة ديمقراطية يحق لهم مجموعة واسعة من الحقوق بما في ذلك حقوق الإنسان والحقوق القانونية وحقوق التعليم العام وحماية أماكن العمل، لأنه في دولة ديمقراطية لا يوجد أحد خارج نطاق حماية القانون"[371].

كما يشدد كارنيز علي أنه يجب تطبيق هذه الحقوق في الممارسة العملية، ولذلك يقول:"يجب علي الدول إنشاء جدار حماية بين المكلفين بحماية هذه الحقوق وانفاذها وأيضًا من المسؤولين عن قوانين للهجرة"[372]. وكذلك يدعو كارينز إلي إصدار عفو عام متجدد علي أسُس إنسانية رحيمة يمنح المهاجرين غير الشرعيين طريقًا جديدًا لتنظيم أوضاعهم بعد مكوثهم في البلاد مدة زمنية طويلة، لذلك يقول: "مع مرور الوقت، يصبح لدي المهاجرين غير الشرعيين مطالب أخلاقية بالبقاء ويجب منح العفوالعام للمقيمين غير المصرح لهم والموجودين لفترة طويلة"[373]. توضح هذه النصوص أن حق الدول في السيطرة علي الهجرة والمهاجرين ليس حقًا مطلقًا، وأن هذا الحق يتضاءل أمام مرور الوقت الذي يكسب المهاجر غير الشرعي مطالب أخلاقية بالبقاء وأخذ العضوية والمواطنة وعدم الترحيل، ولكن علي أرض الواقع، يرى الكونجرس الأمريكي سلطة الدولة مطلقة في تقييد الهجرة بحجة الدفاع عن الأمن القومي.

---

(370) Carens, Joseph.H (2013): the Ethics of immigration, p, 156.

(371) Carens, Joseph. H(2008): the Right, of irregular migrants, vol22, issue2, Journal Ethics and international Affairs, Cambridge university press, pp, 174-175.

يوضح هذا النص عند كارنيز أن الحق الأخلاقي للدول في ترحيل المهاجرين غير الشرعيين يتآكل مع مرور الوقت، فلا يجوز للدول استبعادهم

(372) Ibid, p, 180.

(373) Carens, Joseph(1987): Aliens and Citizens, the case for open Borders, pp, 271-272. And see Carens, Joseph(2010):immigrants and the Right to stay, mitpress,p,138.

وإذا كان جوزيف كارينز طالب بالتسامح مع المهاجرين غير الشرعيين وضرورة اصدار عفوعام لهم، فإننا نجد مفكرين آخرين رفضوا مثل هذا التسامح الأخلاقي مثل **راينر بوبوبك،** وفي ذلك يقول: "لا يجب أن تتسامح الدول الديمقراطية مع المهاجرين غير الشرعيين لأن وضعهم غير قانوني وهذا وضع غير مقبول لأنه يتعارض مع سيادة القانون، فالمهاجر غير الشرعي هو شخص غير مرغوب فيه، كما أن الدولة التي تَغضّ الطرف عن الهجرة غير القانونية هي دولة براجماتية توفر فرص اقتصادية لمزيد من المهاجرين مع التقليل من حقوقهم إلي الحد الأقصى وهي تفعل ذلك لمصلحة اقتصادية وعماله رخيصة فقط، ويجب علينا أخلاقيًا أن نرفض هذه الحيلة الشيطانية للهجرة غير القانونية، فالتسامح مع المهاجرين غير الشرعيين يقوم علي أسس براجماتية وليس أسس إنسانية"(374).

اعتقد أن النقاش الفلسفي حول حقوق المهاجرين غير الشرعيين يحتوي علي جدل مماثل بين جميع الفلاسفة، فمثلا يري **بوسنيك** (2006) **وميلر**(2016) أنه يجوز للدولة أن تعتقل المهاجرين الذين دخلوا أرضها دون إذن قانوني، طالما أن هذا يتم دون انتهاك للحقوق الإنسانية لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين"(375).

بينما يري **كارنيز** أنه من الخطأ الأخلاقي إجبارهم علي المغادرة(376) وأنهم يجب أن يحصلوا علي العضوية الاجتماعية حينما يتزوجوا مواطنًا أومقيمًا دائمًا قانونيًا، لذلك لا يجب أن يخضعوا للترحيل"(377).وفي المقابل يقول **ميلر**" إن طول الإقامة هومجرد شيء ثانوي من الناحية الأخلاقية، ويفوقه المشاركة في نظام التعاون الاجتماعي"(378).

---

(374) Baubock, Rainer(2011): Temporary Migrants, partial Citizenship, and Hyper emigration, pp,683-684.

اتفق مع راينر بوبوك, فالدول الأوربية حين تفتح ذراعيها للمهاجرين غير الشرعيين ليس لأسباب إنسانية ولكن من أجل أسباب اقتصادية نفعية وتوفير عمالة رخيصة وقيام دولة الرفاهية.

(375) Bosniak, Linda (2006):The Citizen and the Alien, p, 193.

And Miller, D (2016): Strangers in Our Midst, p, 117.

(376) Carens, Joseph.H (2016): the Ethics of Immigration, p, 148.

(377) Ibid,p,149.

(378) Miller, D (2016):Strangers in Our Midst, pp,124-125.

(ISSN : 2536 - 9555)

إذن هناك اختلاف أخلاقي علي حقوق المهاجرين غير الشرعيين في البقاء، فبينما يري **كارنيز** أن "المهاجرين غير الشرعيين مثل المواطنين الأصليين حينما يعيشوا فترة طويلة من الزمن"[379]، نجد **ميلر** يقول: "إن حق البقاء لا يتأثر بطولة المدة التي يمكثها المهاجر، ولكن يتأثر بمقدرة المهاجر علي إظهار ارتباطات ملموسة بالمجتمع وهذا يكسبه حق البقاء بشكل دائم"[380]. وكذلك هناك اختلاف أخلاقي بين الفلاسفة في حق المهاجرين غير الشرعيين في البحث عن عمل، فبينما يقول **ميلر**" أنه يجب مطالبة أرباب العمل بالتحقق من تصاريح العمل الخاصة بالموظفين والعامل الذي ليس لديه رخصه عمل يحرم من عمله"[381]، نجد **كارنيز** يقول: "يجب أن لاُ يحرم المهاجرين غير الشرعيين من الحق في البحث عن عمل ويجب رفض احتجازه إلي أجل غير مسمي"[382].

4- حقوق العمال الموسمين Seasonal Workers

يدافع كارنيز عن حقوق العمال المؤقتين المُهدرة، ويضع مسؤوليات أخلاقية علي الدول الديمقراطية الليبرالية التي تقوم بسلب حقوق هؤلاء العمال المؤقتين، ويري أن هذا غير مقبول أخلاقيًا، فنجده يقول: "تعترف العديد من الدول الديمقراطية بالعاملين الموسمين في الحصاد الزراعي ولكن يقتضي منهم العمل فقط في تلك المهنة والرحيل في نهاية الموسم الزراعي لذلك لا يستطيعون الوصول إلي الإقامة الدائمة ويفتقدوا الكثير من الحقوق مثل جمع شمل الأسرة، وأنا أعارض أن تتمتع الدول الديمقراطية بسلطة تقديرية أخلاقية مطلقة غير مقيدة في تقييد حقوق العمال"[383].

يوضح كارنيز أنه يجب علي الدول أن تبتعد عن نظرية المصلحة أوالمنفعة وتقترب من نظرية العدل وأن تُدعم حقوق العمال المؤقتين, فيقول: "ليس مسموحًا للدولة الديمقراطية أن تتخلي عن مسؤولياتها الأخلاقية تجاه هؤلاء العمال الضيوف الموسمين، فالدول الديمقراطية

(379) Ibid.

(380) Carens, Joseph.H (2013): the Ethics of Immigration, p, 133.

(381) Miller, D (2016): Strangers in Our Midst, p,125.

(382) Carens, Joseph. H (2013): the Ethics of Immigration, p, 132.

(383) Carens, Joseph.H (2008): Live- in- Domestic, Seasonal Workers, and other, hard to locate on the Map of Democracy political science, pp, 428-429.

لديها مسؤولية أخلاقية نحوهم طوال هذه الفترة المؤقتة، وليس مسموح لها أخلاقيًا أن تَلغي تلك الحقوق لأن هذا لا يتوافق مع العدالة الديمقراطية الليبرالية، كما أن إلغاء حقوقهم يتناقض مع العدالة، وليس من الحكمة لأي دولة أن تتبني هذه السياسة الا أخلاقية"[384].

5-حقوق العمال المؤقتون Rights of Temporary Workers

1-الحق في البقاء: يشير كارنيز إلي أنه قد تقبل الدول الديمقراطية الأشخاص المهاجرين للعمل عندها، ثم تَحدٌ من مُدّة إقامتهم لكي لا يمر عليهم وقتًا طويلًا فلا يحق لهم المطالبة بالبقاء، ولكن إذا ما قامت تلك الدولة بتجديد التأشيرة لهؤلاء العمال المؤقتون فيجب أن يكون لهم حق أخلاقي في البقاء، والحصول علي إقامة دائمة، وفي ذلك يقول كارنيز: "إذ ما قبلت دولة ديمقراطية شخصا ما بتأشيرة عمل مؤقتة، فقد تطلب الدولة منه بشكل معقول المغادرة عندما تنتهي صلاحية تأشيرته، وإذا ما قامت الدولة بتجديد التأشيرة المؤقتة بشكل متكرر، فإن الدولة مُلزمة حتمًا بتحويل التأشيرة المؤقتة إلي تأشيرة دائمة لأنه لا يجب أن تطلب الدولة منهم المغادرة في غضون فترة محددة"[385].

2-تطبيق مبدأ المُعاملة بالمثل وحقوق الإنسان الأساسية: يوضح كارنيز أن هناك حجج أخلاقية لمنح العمال المؤقتين معظم الحقوق القانونية التي يمتلكها المواطنون والمقيمون، ويجب علي الدول الديمقراطية الالتزام بحقوق الإنسان العامة ومبدأ المعاملة بالمثل، حتي الزوار والسائحين يجب أن يتمتعوا بحقوق الإنسان "[386].

ومن جهة أخرى، يشير كارنيز إلي **مأساة العمال الموسمين** قائلا: "يواجه هؤلاء العمال الموسميين ظروف عمل أسوأ بكثير وتحت وطأة الحاجة يرضخون ويقبلون، ويخدمون الأشخاص في الدول الغنية وهم مُكرهين ومن أجل رواتب أقل وتحت وطأة ظروف أسوأ ودون أدني حماية فعالة علي الإطلاق"[387].

---

(384) Carens, Joseph.H (2013): the Ethics of immigration, temporary workers, ch6, pp, 115-116.

(385) Carens, Joseph.H (2011): immigration and Citizenship, p, 119.

And see carens, Joseph. H (2008): Live in Domestic, pp, 429-430.

(386) Ibid,p,120.

(387) Carens, Joseph. H (2013): in Defense of Birth right citizenship migration in political theory, p, 34

(ISSN : 2536 - 9555)

وعلي هذا، يُشدد كارنيز علي أنه يجب أن يتمتع المهاجرين المؤقتين بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنين والمقيمين الدائمين وبنفس شروط العمل ويوضح هذه الحقوق السابقة علي حدي، علي النحو الآتي:

3-الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: يشير كارنيز إلي أنه "ينبغي أن يُمنح المهاجرين المؤقتين نفس مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها المواطنون والمقيمون الدائمون، لأنه ليس من المقبول أخلاقيًا استبعادهم من تلك الحقوق بعدما شاركوا فيها"[(388)], ومن أهم تلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حقوق العمل (من قوانين الصحة والسلامة والحد الأدنى من الأجور وأجر العمل الإضافي والاجازات مدفوعة الأجر), حقوق البرامج الاجتماعية (تعويضات البطالة وخطط التقاعد الإلزامي)، حقوق البرامج الاقتصادية (برامج الرعاية الصحية والتعليم والترفيه).

ويعرف كارنيز **حقوق العمل** فيقول: هي التي تُعبر عن قوانين الصحة والسلامة والحد الأدنى من الأجور وأجور العمل الإضافي والعطلات مدفوعة الأجر وبرامج الرعاية الصحية والتعليم وبرامج التأمين الصحي، ولا يجب استبعاد العمال المؤقتين من برامج التأمين الصحي ولا يجب أن تحرمهم الدولة من العمل لأنه يطلب منهم دفع مبالغ في خطة التأمين، لذلك يجب أن يحصلوا علي المنافع ويجب أن تصبح المعاملة بالمثل, لذلك يجب أن يتمتع المهاجرين المؤقتين بالحد الأدنى من معايير ظروف العمل المقبولة داخل مجتمع ديمقراطي معين، ويجب علي الدولة أن تنظم ظروف العمل للمهاجرين المؤقتين بنفس الطريقة التي تنظم بها ظروف العمل للمواطنين والمقيمين الدائمين"[(389)].

وهناك اختلاف أخلاقي علي حقوق العمال المؤقتين ونقاش فلسفي طويل، كما أن هناك عدم اتفاق أخلاقي عليها، فمثلا يري **ديفيد ميلر** (2016) أنه "يجوز لأصحاب العمل أن يدفعوا للعمال المؤقتين أقل من الموظفين المواطنين مقابل عملًا مماثلًا طالما أنهم يحصلون علي الحد الأدنى من الأجور"[(390)]. ويرفض كارنيز ذلك [(391)]. كما يري ميلر

(388) Carens, Joseph. H (2013): the Ethics of immigration, in Defense of Birthright citizenship,

(389) Ibid,pp,199-120.

(390) Miller,D (2016):Strangers in Our Midst, p,98.

مثلا إنه يجب استبعاد المهاجرين والعمال المؤقتين من مخطط التأمين الاجتماعي والمعاشات التقاعدية[392]. في حين يطالب كارنيز بعدم استبعادهم[393]. كما يدافع كارنيز علي حق العمال المؤقتين في أن لا يتقيدوا بعمل معين [394]. بينما يري ميلر أن هذه القيود مسموح بها أخلاقيًا ومقبولة أخلاقيًا وليس فيه ظلم للعامل[395].

بالإضافة إلي ذلك، يري كارنيز أنه من حق العمال المؤقتين الحصول علي تعويض عن المرض والإصابة والبطالة وخطط التقاعد الإلزامي، ومن حقهم التعليم الإلزامي لأطفالهم والرعاية الصحية وبرامج الترفيه، ولا يوجد أي مُبرر أخلاقي لاستبعاد العمال المؤقتين من برامج الترفيه في الممارسة العملية لأن مثل هذه البرامج يتم تمويلها من جمع الضرائب العامة والتي هدفها مساعدة أعضاء المجتمع الأسوأ حالًا والمحتاجين والفقراء، وقد يكون مسموح أخلاقيًا استبعاد الوافدين الجُدد من هذه البرامج الاجتماعية والاقتصادية ولكنه غير مرغوب فيه أخلاقيا"[396].

أما عن حقوق العضوية الكاملة في المجتمع: يؤكد كارنيز علي أنه ينبغي أن يُمنح العمال المؤقتين حقوق العضوية الكاملة، فيقول: " تتركز حجتي الأخلاقية علي "الأهمية الأخلاقية لمرور الوقت"، فكلما طالت مدة الإقامة، زادت المطالبة بالعضوية الكاملة في المجتمع، لذلك يجب أن يتمتع المهاجرون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الأصليون ثم يحصلوا علي المواطنة منها وغالبًا ما يحصلوا علي الجنسية نفسها مع مرور الوقت ما عدا الحق في التصويت وشغل المناصب العامة"[397].

---

(391) Carens, Joseph (2013): the Ethics of immigration, p,121.

(392)Miller, D(2016): Strangers in Our Midst, p, 99.

(393)Carens, Joseph (2013):the Ethics of immigration,p, 124.

(394)ibid, 123.

(395) Miller, D (2016):Strangers in Our Midst,p,101.

(396) Carens, Joseph. H (2001): immigration, and Citizenship p, 220.

And see Carens, Joseph (2008): Live in Domestic, pp, 421-422.

(397) Carens, Joseph. H (2008): Live in Domesstic,pp,440-441.and see Carens, Joseph. H (2009) Fear vs Fairness: Migration, Citizenship and

(ISSN : 2536 - 9555)

ولقد عبر **مايكل الزير** عن **محنة العمال الضيوف**، فقال: "حينما قامت ألمانيا الغربية بتوظيف عمال من تركيا بمختلف الوظائف الشاقة نسبيًا، كانوا يحصلون علي أجر أقل بكثير مما يحصل عليه اليد العاملة المحلية"(398). لذلك يعترض مايكل الزير علي هذه الممارسة ويري أنها ظالمة ويطالب بأنه يجب أن يحصل هؤلاء العمال الضيوف علي حقوقهم وعلي المواطنة المتساوية ومعاملة الضيوف كأنداد ويجب منح هؤلاء العمال علي المدي الطويل حق المواطنة ويجب معاملتهم معاملة متساوية"(399), كذلك دافع كارنيز عن حقوق العمال المؤقتين في الحصول علي معظم حقوق العضوية الاجتماعية، لذلك يقول: "يجب حماية الكرامة الإنسانية ومنع العمال من الاختيار تحت الاكراه أوالجهل"(400).

ومن جهة أخرى، أوضح كارنيز واجبات الدول الديمقراطية الليبرالية نحو المهاجرين المؤقتين، قائلا: "يجب أن تصبح الدول الديمقراطية مُستعده للقيام بما ينبغي عليها في المقام الأول وليس مجرد التسامح فقط مع هؤلاء المهاجرين المؤقتين، ويجب أن تُلبي الدول متطلبات العدالة حتي لوأَضَرتْ بمصالحها، ويجب أن تصبح سياسات الدول الديمقراطية مشروعة أخلاقيًا علي مستوي أعمق، فالمهاجرين غير الشرعيين يحق لهم أخلاقيًا الحصول علي مجموعة من الحقوق القانونية والكثير منها لا يحظى بالاحترام في الممارسة العملية، لأن أي محاولة للمهاجرين للمطالبة بحقوقهم تُعرضهم للترحيل من قبل السلطات، ما هومطلوب من الناحية الأخلاقية من الدول الديمقراطية هو احترام حقوق المهاجرين في الممارسة العملية وتفعيل حقوقهم بأن تصبح واقعًا سياسيًا، وأن ترغب تلك الدول في خدمة العدالة وليس خدمة مصالحها، لذلك يجب أن تتصرف الدول بطريقة تتوافق مع مبادئ العدالة الديمقراطية(401).

Transformation of Political community, in kasper Lippert- Rasmussen, Nationalism and Multiculturalism in a World of immigration, pp, 161

(398)Walzer, Micheal (1983): spheres of Justice,p,59.

(399)ibid, p, 60.

(400)Carens, Joseph: in Defense of Birth right Citizenship, p, 54.

(401)Ibid.

ويضيف كارنيز "إنه ليس من المقبول أخلاقيًا قبول هؤلاء العمال الموسمين ثم حصولهم علي إقامة طويلة ومع ذلك يحرموا من حقوق المواطنة، ويجب علي كل الدول الديمقراطية أن تعترف بحقوق هؤلاء العمال الموسمين"(402).

وكذلك عرض كارنيز حقوق الحماية من الاستغلال لهؤلاء المهاجرين المؤقتين، فيقول:" يتعرض الكثير من العمال الموسميين لأنواع كثيرة من الاستغلال لأنهم يجهلون حقوقهم، ومع ذلك يقبلون هذا الاستغلال لأنهم مضطرون, لذلك يضطر العمال الموسمين في الدول الغنية قبول وظائف خَطره تحت وطأة الظروف الاقتصادية وبسعر أقل من السوق، لأن هؤلاء العمال ليسوا علي علم كاف بحقوقهم ولا يمنحوا فرصًا فعاله لمُمارسة تلك الحقوق، ومع ذلك فهم علي استعداد تام لقبول مثل هذه الشروط وهذا النوع من العمل بأجر أقل من الراتب بسبب الضرورة الاقتصادية"(403).

ومن جهة أخري، يوضح كارنيز **إشكالية استغلال العمال الموسمين** علي النحو الآتي: "إن استغلال العمال الموسمين يعد دائمًا إشكالية من الناحية الأخلاقية في الدول الديمقراطية، ولكن هذا الاستغلال للعامل الموسمي يجعله يعمل بأجر أقل مثلا في الرعاية الصحية أوفي المنتجات الزراعية وهذا يجعل المنتجات الزراعية بأسعار معقولة، وكذلك الحال مع مُقدمي الرعاية الصحية تصبح بأسعار معقولة، ولكن لا يجب أن تصبح المنتجات الزراعية أوالرعاية الصحية بأسعار معقولة من خلال استغلال المهاجرين العمال الموسمين لأن فعل الاستغلال غير أخلاقي، ولكن يكفي أنهم يتمتعوا بنفس الحقوق للمواطنين"(404). يكشف هذا النص عند كارنيز عن قبوله استغلال المهاجرين طالما إنهم يتمتعوا بحقوق المواطنة، ولكن أليست حقوق المواطنة نفسها تمنع اسنغلال المهاجرين وعدم التمييز في الحقوق بين المهاجرين والمواطنين وتقر بالمعاملة المتساوية!, ولكن يبدوأنه كان نفعيًا حينما تحدث عن المصلحة والفائدة التي سنحصل عليها من العمال المؤقتين, وهي العمالة الرخيصة.

(402) Carens, Joseph. H (2008): Live- in- Domestics, Seasonal works, pp, 431-432.

(403) Carens, Joseph. H (2013): the Ethics of Immigration, Ch7, p, 128.

(404)Ibid, p,129.

(ISSN : 2536 - 9555)

ورسمت **سيلا بن حبيب** (2004) بقلمها **مآساة استغلال العمال المؤقتين**، حين قالت: "يوجد سبعه وثلاثون ألف مهاجر في القوات المسلحة الأمريكية, تَم مَنحهم الجِّنسية بعد وفاتهم في حرب العراق كمرتزقة، يحاربون لا لنصرة حق أومن أجل قضية، ولكن من أجل حاجتهم للمال، واقترح البعض منح المهاجرين الذين ينضمون للقوات المسلحة الأمريكية حق الجنسية علي الفور، وهذه ليست المرة الأولي التي يخدم فيها المهاجرين في الجيش الأمريكي، ومع إلغاء التجنيد العالمي، أصبح الانضمام إلي الجيش الأمريكي مكانًا لإيواء أعدادًا كبيرة من المهاجرين ذوي الدخل المنخفض الذين يريدون أن يلقوا بأنفسهم في النار حرفيًا من أجل أن يكفوا أسرهم وأطفالهم"(405).

اعتقد أن هذا النص الذي قدمته سيلا بن حبيب يجسد معاناة المهاجرين غير الشرعيين واستغلال ظروفهم الاقتصادية أسوأ استغلال من قبل الدول الأوربية الديمقراطية.

كما أشار كارنيز إلي حقوق الحماية التأمينية للمهاجرين، وطالب بأن لا يُستبعد هؤلاء المهاجرون المؤقتون منها بل يجب دمجهم فيها لسببين، أنهم يدفعون من رواتبهم لتغذية هذه البرامج، ومن أجل المعاملة بالمثل، فمثلا يقول كارنيز: "برامج الحماية التأمينية هي برامج لتوفير التعويض عن الحوادث وعن البطالة وعن التقاعد الإجباري، وتُمول هذه البرامج من الضرائب التي يتم جمعها من هؤلاء العمال المؤقتين، فكيف يُستبعدون منها، لذلك فإن من الظلم استبعاد هؤلاء العمال المؤقتين لأنهم يدفعون في خطط التأمين هذه، فكيف لا يحصلون علي الفوائد وهذا ينتهك المبدأ الأخلاقي "المعاملة بالمثل"، وهذه الممارسات غير عادلة، ولا توجد أسباب أخلاقية لمثل هذه الممارسات الظالمة"(406).

ويوضح كارنيز حقوق الحماية التأمينية، والتي تتمثل في حق المعاش التقاعدي وحق التعويض عن البطالة, فيقول: " يجب السماح للمهاجرين المؤقتين بالحصول علي معاش تقاعدي، طالما أنهم يتحملون تكاليف هذه البرامج، كذلك يجب السماح للمهاجرين المؤقتين

(405)Benhabib,Seyla (2004): the Rights of others, Aliens, Residents, and citizens, ch6, cosmopolitan federalism.

(406) Carens, Joseph.H: in Defense of Birth right citizenship migration in political theory, p,12.

بالتعويض عن البطالة مثل المواطنين والمقيمين الدائمين طالما دفعوا في برامج دعم الدخل عند البطالة" (407).

وأيضًا يشير كارنيز إلي حقوق التعويض عن مخاطر العمل، لأنه غالبًا ما ينطوي العمل علي مخاطر إصابة أومرض وغالبًا ما يلحق الضرر بالعمال بسبب الإهمال من جانب صاحب العمل أوالعامل أوكليهما, وفي ذلك يقول كارنيز: " غالبا ما ينطوي العمل علي مخاطر إصابة أومرض أوحوادث، لذلك يجب تعويض هؤلاء العمال بدلا من التقاضي، وقد يكون من الخطأ في الأساس السماح لهؤلاء العمال المؤقتين أن يعملوا تحت ظروف العمل دون المستوي فيما يتعلق بالصحة والسلامة حتي لوتم تعويضهم ماليًا "(408).بالإضافة إلي ذلك، يؤكد كارنيز علي حقوق اجتماعية أخري, مثل الحماية من الشرطة والحصول علي الرعاية الطبية والتمتع بنظام التعليم المجاني والالزامي واستخدام المرافق الترفيهية طالما ساهموا فيها من أجل تفعيل مبدأ المعاملة بالمثل.

ومن جهة أخري، يوضح كارنيز **إشكالية العمالة غير المهرة من المهاجرين المؤقتين**، فيقول:"هناك مشكلة أخلاقية تكمن لذي العمال المؤقتين غير المهرة أوذوي المهارات المنخفضة, كما أن هناك مُمارسة شائعة في سوق العمل تتمثل في تقييد العمال المؤقتين في مهنة أوقطاع معين، ويفلت من هذه الممارسة أصحاب المهارات العالية مثل مُبرمجي الكمبيوتر والمهندسين والأطباء والأكاديميين، فهؤلاء لا توجد لديهم مشكلة، المشكلة تكمن لدي العمال المؤقتين غير المهرة حيث يتم تقييدهم داخل سوق العمل المحلي، كما أن المواطنين والمقيمين الدائمين غير راغبين في القيام بالعمل المتدني والأجور المتدنية، وهذا سلوك تعسفي غير مُبرر أخلاقيًا"(409). ويفسر كارنيز هذا السلوك التعسفي حيال هؤلاء المهاجرين المؤقتين، فيقول: "أنه في الدول الغنية ذات الرفاهية العالية، فإن المواطنين والمقيمين الدائمين لن يرغبوا ببساطة بتولي وظائف خطيرة ودونية كما أن معدل الأجور منخفض، لذلك يوصي بزيادة الحد الأدنى من الأجور من أجل مواجهة النقص المستمر في

(407)Carens, Joseph(2008): The Rights of Immigrants, p, 181.
(408)Carens, Joseaph (1988): immigration and Welfare State,p,39
(409) carens, Joseaph (20014): When Immigrants Lose their Human Rights, p, 411.

(ISSN : 2536 - 9555)

العمالة غير الماهرة، ولكن من دواعي الأسف الأخلاقي أن يَستغلّ أَرباب العمل هؤلاء العمال المؤقتين غير المهنيين بسعر منخفض، وهذا فيه استغلال وعدم إنصاف لأنه يُجبر هؤلاء العمال المؤقتين علي العمل بأجر أقل من سعر السوق"[410]. ويعرض كارنيز أمثلة الوظائف الدونية للعمال المؤقتين غير المهرة (الخادمة المنزلية – مُربيات الأطفال – مُقدمي الرعاية الصحية للمسنين والمرضي), وهؤلاء قد يتعرضوا للاعتداء الجنسي لأن هؤلاء العمال يعيشون في منزل أصحاب العمل وتضيع حقوقهم هباءً[411].

ويؤكد كارنيز علي إننا يجب أن نَنصف العدالة ولا نُضحي بها من أجل مَصالحنا ورفاهيتنا، فيقول: "اعتقد إنه لا يجب التضحية بشيء من العدالة من أجل تحسين رفاهيتنا وذلك حين نَظلم هؤلاء العمال المؤقتين، إذن هناك قلق أخلاقي مشترك يتعلق بكيفية معاملة الأشخاص الموجودين هنا بالفعل، يجب معاملتهم بإنصاف والسماح لهم بالبقاء من أجل القضاء علي مشكلة الفقر"[412].

يوضح هذا النص عند كارنيز إنه دافع عن حق الهجرة بسبب القضاء علي مشكلة الفقر، لذلك فسنناقش هذا الحل الذي قدمه لعلاج مشكلة الفقر.

الحل الذي قدمه كارنيز لمعالجة مشكلة الفقر العالمي

قدم كارنيز خياران لمعالجة مشكلة الفقر العالمي، يتعلق الخيار الأول بالتحويلات المالية التي يُرسلها العاملين إلي الوطن الأم وتُنقل إلي أهلهم في الدول الفقيرة، وهذا يقلل من الفقر العالمي، ولكن قد تُسلب حقوق هؤلاء العمال المؤقتون أوتضيع، والبديل أوالتعويض هوهذه التحويلات المالية التي تُرسل إلي الوطن الأم، وهذا فيه اخفاء للظلم"[413] لذلك يشجع كارينز الخيار الثاني ويرفض الخيار الأول، فما هو الخيار الثاني؟، يري كارنيز أن "أفضل طريقة لمعالجة مشكلة الفقر العالمي والبطالة هو **مساعدة هؤلاء الفقراء لكي يأتوا إلينا**

(410) Carens, Joseph. H (2013) The Ethics of immigration, pp, 121-122.
(411)Ibid,p,123.
(412) Carens, Joseph.H (2008): Live- in- Domestics, p, 430.
(5) Carens, Joseph. H (2014): When Immigration Lose their Human Rights, p, 412.
(413) Carens, Joseph.H (2016): in defense of Birth Right Citizenship, the Ethics of immigration, p, 80.

كخدم منزلي، فيقول: "يجب تشجيع الأغنياء علي توظيف المزيد من الخدم المنزلي من الشعوب الفقيرة، ويجب **استيراد** أعدادًا كبيرة من العمال المنزلين من العمال المؤقتين الذين يعملون في المهن الوضيعة من الدول الفقيرة لمعالجة مشكلة الفقر العالمي؟!، ولكن يجب معاملة هؤلاء الخدم المنزلي مُعاملة عادلة"! (414).

اعتقد أن هذا النص عند كارنيز الموجود في كتابة " أخلاقيات الهجرة " صَدم مشاعرنا وكل توقعاتنا الأخلاقية، اعتقد أنه نسف كل ما قام به من دفاعه المثالي عن حقوق المهاجرين علي كافة الأصعدة، بعد أن تناسي الحديث عن أخلاقيات الهجرة العادلة، والعدالة في الهجرة، لأن طريق العدالة لا يتوافق مع طريق المصلحة الشخصية، وسقط منه مبدأ المعاملة بالمثل الذي طالما دافع عنه، وليس من متطلبات العدالة أن يستقدم الأغنياء الأشخاص الفقراء لكي يعملوا عندهم كخدم منزلي وعماله رخيصة، هل هذا هوما يجب أن تقدمه الدول الغنية لهؤلاء الفقراء؟، أن نزيد من معاناتهم والآمهم ولا نأخذها علي محمل الجد، هل هذا هوواجبات الدول الأكثر ثراء تجاه الدول الأكثر فقرًا أن تستعبدهم من جديد في استعمار من نوع جديد؟، هل فعل الاستغلال والاستبعاد مشروع أخلاقيًا؟, أين مطالب المذهب المثالي الذي تغني به كثيرًا وحصد من خلال التغني به العديد من الجوائز الدولية، أين فكرة الاحسان المحايد؟، وأين حجاب الجهل الذي صرح هوأكثر من مره إنه يتبني حجاب الجهل من أجل عدم التمييز، الواقع إنه أخل بشروط حجاب الجهل عند جون راولز, أين حقوق الإنسان لديه وقيمة المحافظة علي الكرامة الإنسانية، أين حديثه عن العدالة ومتطلباتها الأخلاقية من اعلاء لحقوق المهاجرين علي المصلحة الشخصية؟.

لذلك اعتقد إنه فشل في منح الفقر مكانة مركزية في أخلاقيات الهجرة، وكان الأجدر به أخلاقيًا أن يقدم حلول فعاله للقضاء علي الفقر بالتنمية المستدامة لتلك الشعوب الفقيرة ومساعدتها في محنتها بدلا من استغلال ابنائها كخدم ومرتزقة في الجيش، ولم يفطن إلي مبدأ التضحية كعلاج للفقر وتقديم المساعدات لتلك البلدان الفقيرة للمساعدة في إنقاذهم من براثن الفقر بدلا من جلبهم كعبيد عند الأغنياء، لذلك فأنا أرفض الحل الذي قدمه كارنيز في علاج الفقر, وادافع عن مبدأ التضحية لأنه مقنع للغاية من الناحية الأخلاقية، كما إنه يلبي متطلبات المذهب المثالي وما يجب أن يكون أوأن نفعله، لذلك أعتقد إنه لا يدافع عن حقوق

(414)Carens, Joseph.H (2013): the Ethics of Immigration, p, 153.

(ISSN : 2536 - 9555)

المهاجرين، ولكنه يدافع عن دولة الرفاهية التي تقوم علي مص دماء الفقراء واستغلالهم أكثر وأكثر، ومن ثم سحقًا لتلك الرفاهية التي تقوم علي أكتاف المهاجرين الفقراء المطحونين وتسمح لهم بمعاناة إضافية علي معاناتهم الأصلية من أجل حصول تلك الدول الغنية علي مزيد من الخدم والعبيد لتقام دولة الرفاهية .

والغريب في الأمر، أن كارنيز يقول مرة أخري: "هؤلاء الأغنياء لديهم واجبات أخلاقية نحوالفقراء، والدول الديمقراطية ليست حرة من الناحية الأخلاقية في التخلي عن واجباتها الأخلاقية نحوالعمال المؤقتين ومعاملتهم علي نحوعادل"(415). ومن ثم، أي واجب أخلاقي يتحدث عنه كارينز من الأغنياء نحوالفقراء وهم بالفعل يتلقون أجر ما يقومون به من عمل شاق بأجر زهيد لكي تُشيد دولة الرفاهية، هؤلاء الأغنياء هم الذين يستغلون الفقراء حينما يحتاج السوق المحلي لهؤلاء الفقراء للعمل كعبيد في الوظائف الشاقة التي لا يريدها السكان الأصليين لأنها وظائف دونية، هل هذا الواجب الأخلاقي يتجسد في المعاملة العادلة فقط لهم كما ذكر كارنيز؟!،أعتقد أن الحل الذي قدمه كارنيز يذكرنا بأفلاطون في المدينة الفاضلة حين أوصي فقط بمعاملة العبيد معاملة حسنة!، أين حديثه عن المساواة الأخلاقية لكل البشر، والقيمة الأخلاقية المتساوية لكل البشر, ومبدأ المعاملة بالمثل؟, ومن جهة أخرى، اعتقد أن هناك حلول أخري غير هذا الحل النفعي البغيض، مثل تقديم المساعدة والعون لتلك الدول الفقيرة، والتشجيع علي التنمية المستدامة لديهم، لذلك أتفق مع **أوبرمان** Oberman حين قال " أن للفقراء حق إنساني في البقاء في أوطانهم، وأنه يجب حصولهم علي مساعدات غذائية دون الحاجة إلي الهجرة إلي خارج بلادهم وجلبهم كعبيد!"(416).

المطلب الرابع

التحديات التي تواجه تفعيل حقوق المهاجرين

هناك مجموعة كبيرة من المُعضلات والعراقيل التي تواجه تنفيذ حقوق المهاجرين عمليًا، كما أن تلك التحديات تتعارض مع أخلاقيات الهجرة النظرية، مثل مشكلة التعصب والتمييز العنصري ضد المهاجرين بصفة عامه والمهاجرين المسلمين بصفة خاصه الذي يعد أكبر

(415) Carens, Joseaph (2016):In Defense of Birth Right Citizenship, the Ethics of Immigration, p, 150.

(416) Oberman, Kieran (2011):Immigration, Global Poverty and the Right to Stay, political studies, 59(2): pp, 264-265.

عائق أمام الاندماج، فهناك مشاعر كبيرة معادية للمهاجرين المسلمين, مشكلة استبعاد المهاجرين وترحيلهم وعدم محاكمتهم محاكمة عادلة، مشكلة دمج المهاجرين في الدولة المُستقبلة كمواطنين متساويين في الحقوق مع الاعتراف بهوياتهم الثقافية المختلفة، ومشكلة الحماية الدولية من الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة وخطاب الكراهية ضد المهاجرين ولا سيما المسلمين، حيث تستخدم الحكومات خطاب عنصري لكراهية الأجانب بفضل الخطاب السياسي والمبالغة في وسائل الاعلام, مشكلة العنف والابتزاز والتعذيب والاعتقال التعسفي والاحتجاز المُطول للمهاجرين وفقدانهم كَرامتهم الإنسانية، مشكلة تجريم المهاجرين واعتبارهم مُجرمين وكذلك مشكلة القيود الصارمة المفروضة علي الهجرة وإغلاق القنوات القانونية لدخول المهاجرين وتكثيف الطرد والترحيل مما يضطر المهاجرين إلي اللجوء إلي القنوات غير المشروعة والمهربين، بالإضافة إلي مشكلة الاضطهاد الديني للأقليات المسلمة والكراهية الشديدة للمهاجرين المسلمين في الرأي العام، والتحيز والتمييز ضد المهاجرين المسلمين في الدول الديمقراطية الليبرالية، بالإضافة إلي مشكلة انعدام الجنسية، واستغلال العمال غير المهرة واستغلال العمال الضيوف وضياع حقوقهم الاقتصادية والقانونية والأخلاقية، ومشكلة استغلال المهاجرين المؤقتين والعمال الموسميين واستغلال ظروفهم الاقتصادية الصعبة بالإضافة إلي أنهم يجهلون حقوقهم.

وعلي هذا,، هناك موقفان علي طرفي النقيض في المناقشات الفلسفية في هذا الصدد, الفريق الأول، يعترف بوجود هذه التحديات والانتهاكات لحقوق المهاجرين في المُمارسة مثل **كارنيز ورينر بوبوك، ستيفاني جرانت، ليندا بوسنيك**، أما الفريق الثاني من الفلاسفة، هم الذين رفضوا الاعتراف حتي بمثل هذه الحقوق للمهاجرين بحجة إنهم غرباء ولا توجد حقوق إلا للمواطنين والسكان الأصليين ولذلك لابد من جعل الأولوية للمواطنين فقط بدلا من الغرباء, مثل **مايكل الزير وهنرى سدجويك وديفيد ميلر**, وذلك علي النحو الآتي:-

الفريق الأول: يعد **راينر بوبوك** من الفلاسفة الذين اعترفوا بمثل تلك الانتهاكات في حقوق المهاجرين، لذلك يقول:" هناك تحديات كبيرة تقف أمام تفعيل حقوق المهاجرين، يُعبر التحدي الأول عن كيفية دمج المهاجرين كمواطنين متساويين في الحقوق ويتمتعون

(ISSN : 2536 - 9555)

بالحقوق الأساسية "[417] وكذلك يذكر **ستيفاني جرانت:**" أن هناك مشكلة مستمرة في انتهاكات حقوق المهاجرين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ورفض حقهم في الرعاية الصحية والتعليم والسكن اللائق، وتكمن المشكلة في الإهمال المُتعمد لعدم تنفيذ حقوقهم الإنسانية لعدم الاعتراف بها من الأساس، لذلك فإن هؤلاء المهاجرون تواجههم مشكلة الحماية الدولية لحقوقهم الأساسية دون تمييز, وبالأخص العمال غير المهرة وهم يشكلون غالبية المهاجرين، وهؤلاء أكثر تعُرضًا لانتهاكات حقوقهم لاسيما حينما يعملون في القطاع غير الرسمي كخدم منزليين وهم يجهلون حقوقهم الأساسية, ويقع علي عاتق الشرطة ونظام العدالة الجنائية واجب حماية المهاجرين من الاعتداء والسرقة بدون أي تمييز ورفض المعاملة المهينة لهم وتعذيبهم بطريقه لا آدمية واستخدام عقوبة الجلد المُبرح للمهاجرين وعدم المساواة في المعاملة، والإساءة في المعاملة والاستغلال الجنسي للنساء من قبل أرباب العمل"[418].

ويوضح **جرانت** معني الحماية الدولية، فيقول:" إنه في أوقات التوتر السياسي يصبح المهاجرين أول مَن يُشتبه فيهم أوكبّش فداء، ولقد شجعت الحكومة علي العنصرية وكراهية الأجانب من المهاجرين واللاجئين مثل قانون الاستبعاد الصيني المشين عام 1882، وتزيد مشكلة الاستغلال مع مرور الوقت، وبالأخص مشكلة الاستغلال الجنسي للنساء ومشكلة إساءة المعاملة ومشكلة الانتهاكات التي تحدث بدون تسجيل ويفلت حينها أصحابها من العقاب وتضيع العدالة "[419].

وكذلك يرى ستيفانى جرانت أن:" هناك مشكلة جوهرية وهي مشكلة فقدان الكرامة الإنسانية للمهاجرين حيث يتحمل المهاجرين الإساءة كاستراتيجية للبقاء علي قيد الحياة، وهذا هووضع العديد من المهاجرين اليوم، حيث يتم وضع سياسات الهجرة خارج إطار حقوق الإنسان، ويوجد أكثر من 185 مليون مهاجر حول العالم، يجب أن يتمتعوا بالحماية

(417)Baubock, Rainer (2017): Temporary Migrants, partial Citizenship and Hyper migration, p, 76.

(418)Grant, Stefanie (2005): Migrants Human Rights: from the Margins to the Mainstream، MPI, Ch 3

(419)Ibid, Ch 3.

بموجب المبادئ العامة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، حتى لودخل المهاجر بشكل غير شرعي، فهناك واجب علي الدولة للحماية من التعذيب أوالمعاملة المُهينة "[420].

وترى **ليندا بوسنيك:**" أن من أهم انتهاكات حقوق الإنسان، إساءة المعاملة للمهاجرين، ومعاملة المهاجرين علي إنهم مجرمين أومذنبين بسبب وضع الهجرة غير الشرعية مع الأنشطة الإجرامية الدولية مثل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والإرهاب, بالإضافة إلي جرائم العنف والابتزاز في حقهم وانتهاك كرامتهم الإنسانية، وعدم وجود آليات فعاله لشكاوي المهاجرين وبالتالي الإفلات من العقاب نسبيًا، وقد يُعاني المهاجرين من التعذيب أوالممارسات الخطَرة أوالاعتقال أوالاحتجاز المُطول والتعسفي، وهناك حالات كثيرة بائسة من وفيات المهاجرين علي أيدي رجال الأمن، وكذلك مشكلة الترحيل القسري إلي أماكن خالية من البشر، كما أن هناك مشكلة أخرى خطيرة تواجه المهاجرين وهي مشكلة تجريم المهاجرين واعتبارهم يعملون بشكل منتظم مع الأنشطة الإجرامية الدولية مثل الإرهاب وغسيل الأموال والاتجار بالمخدرات " [421].

ومن جهة أخري، تذكر **ليندا بوسنيك** أهم التحديات والعقبات التي تواجه حقوق المهاجرين هي مشكلة التمييز والاستبعاد للمهاجرين الفقراء، فتقول:" علي الرغم من أن الفقراء هم أكثر احتياجًا للهجرة كاستراتيجية للبقاء علي قيد الحياة ومع ذلك فإنهم يُعرضون للاستبعاد والتهميش، ومُعَادًاة التنوع الثقافي وإغلاق القنوات القَانونية للدخول ومن ثم لجوئهم إلي عصابات التهريب الين يستغلونهم أكثر، وتكثِّيف الطرد والترحيل، وهذا من دواعي الأسف الأخلاقي " [422].

الفريق الثاني: وهم الذين رفضوا حقوق المهاجرين وجعلوا الأولوية للمواطنين الأصليين، ودافعوا عن القومية العصبية والهوية الوطنية وحق الدولة في الاستبعاد بدون مبررات من أجل حرية تكوين المجتمعات ورفضوا احترام الاختلافات الثقافية ورفضوا حقوق المهاجرين

(420)Grant, Stefanies (2005): Migrants, Human Rights,ch3.

(421)Bosniak, Linda.S (1991): Human Rights, State Sovereignty and the protection of undocumented Migrants under the International Migrant Workers Convention, The International Migration Review, Martinus Nijhoff publishers, Vol25, Issue 4, pp, 741-742.

(422)Ibid, p,757.

(ISSN : 2536 - 9555)

المسلمين علي وجه الخصوص، فمثلا يقول **Macedo**: " يجب أن يكون لدينا التزامات أخلاقية تجاه مواطنينا وليس فقراء العالم، لذلك يجب أن نعطى أولوية ووزن خاص لمصالح مواطنينا الأقل ثراءًا من الأمريكيين عن جعل الأولوية للمهاجرين الفقراء لأنهم غرباء."[423]

وكذلك دافع **بيلتران** Beltran عن الاقصاء المشروع للمهاجرين المسلمين المحتملين قائلا: "يجب التأكيد علي حق الاستبعاد لأنه من أهم الحقوق الشرعية للدولة، فالعدالة تتطلب مزيدًا من الاقصاء من أجل الحماية من الإرهاب والحفاظ علي الأمن, وهناك مبررات لهذه السيطرة علي الهجرة"[424].

وأيضًا يطالب **كريستوفر كالدويل** Caldwell بوقف هجرة المسلمين إلي أوروبا من أجل هذه الأسباب الواهية، فيقول:" هؤلاء المهاجرين المسلمين لا يدينون بالولاء للمجتمعات الأوربية المستقبلة لهم، بالإضافة إلي إنهم يتعاطفون مع أعداء الغرب ويحرضون ضد الحضارة العلمانية للغرب كما إنهم يحاولون فرض إرادتهم علي المجتمعات الُمستقبلة لهم، ولا يجب أن نستخدم معهم التسامح أونعترف لهم بأي حقوق حتي حق الحرية الدينية؟"[425].

واضح من هذا النص عند كالدويل الكراهية الشديدة المُعادية للإسلام بصفة عامة وللمهاجرين المسلمين بصفة خاصه والتي تنبع من التعصب ضد الهجرة الإسلامية ومن الحظر الإسلامي الذي فرضه هذا الترامب والذي يقضي باستبعاد المهاجرين المسلمين وتجريمهم واعتبارهم إرهابيين, ويعكس هذا النص عند كالدويل أيضًا ثقافته العنصرية غير المبررة أخلاقيًا والتي تكمن في عدم تقبل الاختلافات الثقافية والدينية للآخر لأن كلهم **بروكرست** الذي يقطع أوصال من يختلف معه في الرأي أوالعقيدة. ومن جهة أخرى، يعبر موقف كالدويل عن الرأي العام الأمريكي المُحمل بالآراء السلبية ضد المسلمين والمشحون ضدهم، ويلعب هذا الرأي العام دورا كبيرًا في عملية صنع القرارات من قبل صانعي

(423) Macedo, S.(2007): The Moral Dilemma of U.S.Immigration Policy: Open Borders Versus Social Justice,p,65.

(424)Beltran, Enrique.c (2019): Legimate Exclusion of Would be Immigrants: A View from global Ethics and the Ethics of International Relations, Social Sciences, Vol8, Issue 8, pp, 17-18

(425) Caldwel l, Christopher (2009): Immigration, Islam and the West, center for international studies, MIT Cambridge,p,3.

السياسات، وعلي هذا, فأن هذا الغرب الذي تغني دومًا بقيم الديمقراطية والليبرالية واحترام حقوق الإنسان واحترام التعددية الثقافية، تبدومبادئه وقيمه مُزيفة وغير حقيقية، أوكأنه استثني المسلمين من حقوق الإنسان، فسمح لهم بمثل هذا الاضطهاد الديني كما حدث مع مسلمي الإيجور وبورما ومسلمي الهند اليوم..... والغريب في الأمر كما يقول **ديلان ماثيوز:**" أنهم يعتقدون أنهم يعيشون في عالم أخلاقي حيث توجد مبادئ أخلاقية تعمل، وأن كل ما يفعلونه له ما يبرره أخلاقيًا وأن هذه السياسات الوقحة لها ما يبررها أخلاقيًا " (426).

الخاتمة ونتائج البحث

*يعد جوزيف كارنيز هو الشخصية الأكثر أهمية وتقديرًا في أخلاقيات الهجرة، لقيامه قبل أي شخص آخر بوضع الأبعاد المعيارية للهجرة العادلة بالمطالبة بحقوق المهاجرين الثقافية والقانونية والسياسية والأخلاقية، كما أن النقاش الفلسفي حول شرعية ضوابط الهجرة لم يكن موجودًا من قبل، لذلك كان لكتابه "أخلاقيات الهجرة" فضل أخلاقي كبير في مناقشة هذه القضية الحرجة من وجهة نظر أخلاقية، ومن جهة أخرى، لم يفحص أي فيلسوف آخر معضلات الهجرة وتحدياتها كما فعل كارنيز وطالب بأن تتبع الدول الديمقراطية الليبرالية سياسة أخلاقية عادله في الهجرة، سياسة ترفض الهجرة الانتقائية، لذلك لم يطالب كارنيز ببناء جدار عازل كما فعل ترامب ونتنياهوبل طالب ببناء جدار حماية للمهاجرين يحمي حقوقهم الإنسانية ويعطيهم الحق في العضوية والجنسية والمواطنة لهم ولأبنائهم مثلهم مثل المواطنين الأصليين بفعل الزمن وطول المدة التي يمكثها المهاجر في الدولة المضيفة له.

*اعتمد كارنيز علي قيم أخلاقية في الدفاع عن حقوق المهاجرين مثل قيم الليبرالية والديمقراطية والتعددية الثقافية، والمساواة الأخلاقية لجميع البشر، ومبدأ المعاملة بالمثل، قيم التسامح والعفو، وكان يهدف إلي دمج المهاجرين في المجتمع من أجل خلق مجتمع أفضل ومن أجل العيش معًا، لذلك رفض استبعاد المهاجرين وترحيلهم وطالب بالعفوعن المهاجرين غير الشرعيين ودافع عن حقهم في البقاء بفعل الأهمية الأخلاقية لمرور الوقت عليهم.

(426) Matthews, Dylan (2013): what Gives us a rigt to depor people?, p, 198.

(ISSN : 2536 - 9555)

*دافع كارنيز عن حق الهجرة وحق المهاجرين الضعفاء والفقراء في الهجرة من أجل تحسين وضعهم وفي نفس الوقت رفض الهجرة الانتقائية أوهجرة الأدمغة لأنها تضر بالدول المرسلة وتزيد من تخلفها وفقرها، لذلك فهي هجرة غير مشروعة.

*رفض كارنيز النظرة التقليدية للهجرة التي تري أن للدول حق مطلق في قبول المهاجرين واستبعادهم، ورأي أن حق المهاجرين في لم شمل الأسرة وعدم الترحيل والبقاء أقوي من حق الدولة في ممارسة سلطتها التقديرية علي المهاجرين

*تتعارض أخلاقيات الهجرة عند كارنيز مع القومية المتطرفة وتتفق مع المواطنة متعددة الثقافات لذلك يجب إصلاح القومية لتصبح أكثر شمولًا وتتسع وتستوعب الاختلافات الثقافية، علي حد تعبير **ويل كاميلكا**.

*بالرغم من أن حقوق المهاجرين حقوق عالمية وتتفق مع حقوق الإنسان إلا إنها حقوق غير آمنة، وكثير ما يتم انتهاكها من قبل الدول الديمقراطية وكثيرا ما يموت المهاجرين علي أيدي رجال الأمن بلا حساب أوعقاب، وكثيرًا ما تتبني الدول الديمقراطية الليبرالية سياسات غير أخلاقية مثل سياسات الترحيل والاستبعاد والتمييز العنصري والديني بالإضافة إلي انتهاكات حقوق الإنسان، وكثيرًا ما تضرب الدول الليبرالية بعرض الحائط بقوانين حقوق الإنسان. *لذلك توضح سياسات الهجرة الحالية أن تلك الدول الديمقراطية فشلت في الارتقاء إلي المستوى الأخلاقي المطلوب للدول الليبرالية بسبب الممارسات غير الليبرالية التي تنتهك الالتزامات الأخلاقية للدول الليبرالية، كما أن تلك الدول الديمقراطية فشلت في الوفاء بواجباتها الأخلاقية نحو المهاجرين مثل تفضيل الهجرة الانتقائية (كهجرة الأطباء والمهندسين والمهرة), ورفض هجرة الفقراء والضعفاء الأكثر احتياجًا للهجرة، واستبعاد المهاجرين المسلمين وهؤلاء هم المهاجرين غير المرغوب فيهم.

*دافع كارنيز عن حقوق المهاجرين المسلمين ورفض استبعادهم وأوضح أن هناك سوء فهم للإسلام، ورفض التحيز ضد المسلمين والإسلام أو اعتبارهم مجرمين أوارهابيين، ورأي أن هذا غير مبرر أخلاقيًا وليس له أسباب حقيقية، ودافع عن احترام معتقداتهم واختلافاتهم الثقافية كما دافع عن حقوق المرأة المسلمة في ارتداء ما تشاء من زي إسلامي، وهذا يحسب له, ولكن من جهة أخرى، لسوء الحظ، نجد طريقة كارنيز في معالجة مشكلة الفقر نفعية للغاية وفيها استغلال للمهاجرين غير المهرة علي حساب التضحية بالعدالة، ولم

يستطيع أن يبرر هذا الموقف النفعي!, وكذلك لم يحقق كارنيز في كيف يمكن أن تكون الهجرة غير المشروعة جزأ لا يتجزأ من القطاع الرأسمالي، فالدول تتورط في الهجرة غير المشروعة لأنها تحتاج إلي قوة عاملة رخيصة ويمكن الاعتماد عليها، فكيف تصبح هجرة غير مشروعة بعلم الدول والحكومات!، كذلك لم يهتم بهجرة النساء وما يحدث لهن في هذه الرحلة الشاقة من استغلال جسدي.

*** حاول كارنيز إصلاح أخلاقيات الهجرة بصورة جذرية فربط بين أخلاقيات الهجرة وكلًا من:-**

- **أخلاق اصلاح الهجرة**، التي تعبر عن ضرورة إصلاح شامل للهجرة من قبل واضعي السياسات بدمج المهاجرين وأن يكتسبوا نفس الحقوق القانونية للمواطنين بعد مرور وقت طويل وتفعيل المواطنة الديمقراطية.

- **أخلاق قبول المهاجرين**، التي ترتبط بمعايير قبول المهاجرين وقيود الهجرة، لذلك ترفض تلك الأخلاق المعايير العنصرية في قبول المهاجرين والاختيار العرقي لهم علي أساس العرق والجنس والدين أوالطبقة الاجتماعية.

- **أخلاقيات قيود الهجرة**، وهي التي تتعارض مع أخلاقيات قبول المهاجرين، وترى أن هناك حق مطلق للدول في السيطرة علي الهجرة وأن الدول تتمتع بسلطة تقديرية مطلقة في تقييد حقوق المهاجرين ووضع الشروط التي تناسبها علي المهاجرين من أجل حق تقرير المصير الوطني والحفاظ علي الهوية الوطنية وثقافة المجتمع والحفاظ علي الأمن والأمان، لذلك فإن السلطة التقديرية للدولة ليست مطلقة في تقييد حقوق المهاجرين ولكنها مشروطة.

- **أخلاقيات قوانين الهجرة**، تؤكد علي أنه يجب أن يصبح قوانين الهجرة أخلاقية، وذلك من خلال رفض القوانين التي تقيد الوصول إلي الهجرة أووصول المهاجرين إلي مختلف مزايا الرعاية الاجتماعية، وتلك الأخلاق ترفض قوانين الهجرة العنصرية في متح الجنسية، وترفض قوانين ادماج المهاجرين البروكرستية لأنها غير معقولة وغير عادلة ولا يجب أن تتحول إلي سرير بروكرست، لأنها تدعوإلي احترام ثقافات المهاجرين وهوياتهم المختلفة، وتهتم تلك الأخلاق بطول الإقامة وليس الوضع القانوني للمهاجر لأنه يدوب بفعل الزمن وطول الإقامة، كما تؤكد تلك الأخلاق علي أن انتهاك القانون من قبل المهاجرين غير

(ISSN : 2536 - 9555)

الشرعيين ليس بنفس الأهمية الأخلاقية لواقع عضويتهم في المجتمع، لذلك يجب تعديل قوانين الجنسية والمواطنة للمهاجرين.

– **أخلاق العدالة العالمية**، التلى ترتبط بالعدالة في الهجرة، ومشكلة العدالة لا تنفصل عن الأخلاق والسياسة.

– **أخلاق المسؤولية**، فهناك مسؤولية أخلاقية في قبول المهاجرين وعدم استبعادهم، والدولة مسؤولة عن حماية حقوق المهاجرين في العضوية والمواطنة والجنسية بفعل حجة الزمن.

– **أخلاق المواطنة العالمية**، التي ترفض الوطنية الضيقة أوالقومية الشرسة التي ترفض الخير الإنساني وتتبني ضيق الأفق والمصلحة الضيقة للمجتمع فقط.

– **أخلاق المواطنة متعددة الثقافات** التي هي نهج ما بعد القومية والتي تشجع علي دمج المهاجرين والاعتراف بثقافات الغير, لذلك يجب احترام التنوع الثقافي للأقليات والاعتراف بفائدة الاختلافات الثقافية لكي لا تتجمد الثقافة.

– **أخلاق التعددية الثقافية**، التي تقوم علي احترام التعددية الثقافية للمهاجرين وهوياتهم الثقافية المختلفة.

– **أخلاق العضوية الاجتماعية**، والتي تعني أن المهاجرين يكتسبوا وضع قانوني بمرور وقت طويل عليهم لأنهم أصبحوا أعضاء في المجتمع، لذلك فأن تلك الأخلاق تدافع عن عضوية جميع أفراد المجتمع، وترى أن حقوق العضوية في المجتمع لا تحتاج إلي إذن قانوني أوتأشيرة قانونية المهم تكوين علاقات وروابط في المجتمع المستقبل.

– **الأخلاق الكوزموبوليتية** التي تتبني العولمة وتبحث عن العدالة العالمية وعما هوأفضل للمجتمع العالمي, وولاء تلك الأخلاق للبشرية كلها وليس لمجتمع معين.

– **أخلاقيات عدم التمييز**، التي ترفض التمييز بين المواطنين والمهاجرين في حقوق الجنسية والمواطنة، واعتبار المهاجرين مثل المواطنين بعد مرور وقت طويل عليهم.

– **أخلاقيات عدم الاستبعاد**، والتي ترفض استبعاد المهاجرين من العضوية والجنسية والاندماج في المجتمع، وترى أن استبعاد المهاجرين غير مبرر أخلاقيًا ويعبر عن الفشل الأخلاقي في الوفاء بالقيم الليبرالية الديمقراطية.

– **أخلاقيات العمل**، والتي تعبر عن حقوق المهاجرين في قوانين الصحة والسلامة والحد الأدنى من الأجور وأجر العمل الإضافي والاجازات مدفوعة الأجر وبرامج التأمين الصحي والرعاية الصحية من منطلق مبدأ المعاملة بالمثل، وتدعوإلي حق المهاجرين في البحث عن عمل مُجزي، ورفض عملهم في ظروف سيئة ورواتب أقل وأجور متدنية وتطالب بحقوق التعويض عن مخاطر العمل من إصابة أومرض أوإهمال من جانب صاحب العمل.

– **أخلاقيات الرفاهية**، هناك علاقة قوية بين معدلات الهجرة المرتفعة وقيام دولة الرفاهية وزيادة النموالاقتصادي في الدولة المستقبلة للمهاجرين، لذلك دافع كارنيز عن حق الهجرة من أجل قيام دولة الرفاهية.

وإذا ما كانت الهجرة مشكلة، فكيف يمكن حلها أوايجاد الحلول (العملية والنظرية) لها؟

*يمكن القضاء علي مشكلة الهجرة بالقضاء علي أسبابها من ظلم وفقر واضطهاد وحروب وقمع، فحينما تختفي أسباب الهجرة ستختفي الهجرة لأنه حينما يصبح العالم عادل, سيكون الاختلافات بين المجتمعات صغيرة، لذلك اذا ما أردنا أن تختفي الهجرة فعلينا أن نعيش في عالم عادل ومُنصف يُحترم فيه جميع البشر ويصبح لهم قيمة أخلاقية متساوية من أجل تفعيل ممارسات التعايش السلمي، لذلك فإنه في عالم مثالي وعادل لن تكون هناك حاجة لضوابط الهجرة ولن تصبح الهجرة مشكلة، لذلك يجب النزوع نحوعالم أكثر إنسانية وتأمين الحقوق الأساسية للجميع واستيفاء مبدأ المعاملة بالمثل، علي حد قول **جون رولز**.

ونظرا لأنه لا نستطيع أن نعيش في تلك اليوتوبيا علي الأرض ويندر وجود مجتمع الشعوب العادلة، الشعوب الكريمة التي تكرم حقوق الإنسان فلا تختفي الهجرة وستظل موجودة لذلك فعلينا ايجاد الحلول النظرية والعملية لها.

الحلول النظرية لمشكلة الهجرة

*يجب أن نجعل الأولوية للأسوأ حظًا وللفقراء وتحقيق العدل التوزيعي من أجل تخفيف الظلم بتصحيح التفاوتات الاقتصادية، لذلك فإن الحل الأخلاقي لمشكلة الهجرة يكمن في جعل الأولوية للفقراء، وقيمة الأولوية لا تتصارع مع قيمة المساواة، فمن العدل جعل الأولوية للفقراء، لذلك فالعدل ليس في المساواة ولكنه في الأولوية لمن أكثر حرمانًا وفقرًا، ويجب أن ندرك أن لدينا التزامات أخلاقية تجاه كل البشر وليس فقط نحومواطنينا، لذلك يجب أن نصحح معتقداتنا عن السعادة ونقدم الأولوية لمنفعة الأشخاص الأقل حظًا والأسوأ حالًا.

(ISSN : 2536 - 9555)

وعلي هذا فإن الحل الأخلاقي لمشكلة الهجرة لا يكمن في حجاب الجهل عند **جون رولز** ولكنه يكمن في التغيير الأخلاقي لنا وأن نصبح إيثاريين أكثر كما ذهب **توماس ناجيل وتوماس سكانلون،** وفي مساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة، وتخفيف حدة الفقر في الدول الفقيرة النامية للعالم الثالث بلسان **جيمس هيلفيد،** ورفض وجهة نظر **كارنيز** في معالجة الفقر وكذلك وجهة نظر **كريستين جوبك** في جعل الأولوية للمواطنين.

*يجب اصلاح ممارسات الهجرة في الاطار الأخلاقي الذي توفره القيم الديمقراطية الليبرالية، فاذا ما كان للدول حق في السيطرة على الهجرة فان هذا الحق ليس مطلق بل هوحق مشروط بعدم التمييز بلا مبرر, لذلك فإن الدول الليبرالية مُقيدة أخلاقيًا في ممارسة هذا الحق.

*هناك فجوة خطيرة في الوقت الحالي بين الممارسات القانونية والاجتماعية للهجرة وبين ما يجب أن يكون للمهاجرين من حقوق وبين ما هوكائن ومتجسد في الواقع وفي الممارسة الفعلية العملية، علي حسب تعبير **فيليب كول.**

لذلك يجب علينا سد تلك الفجوة بين النظري والعملي، بين المثالي والواقعي، بين القول والفعل، بين الخطاب والممارسة ، بين مايجب أن نفعلة وبين ما يمكننا القيام به لكي لا يصبح خطاب أخلاقيات الهجرة خطاب وهمي تنفيه الممارسات القائمة وذلك عن طريق ذوبان الحواجز بين القيم الأخلاقية الليبرالية والممارسة العملية، واظهار كيف يمكن لمثل تلك المناقشات النظرية والمعيارية أن تكون مرتبطة بالممارسة العملية، وأن لا يكون هناك انفصال بين النظري والعملي، وأن نطبق تلك المبادئ النظرية ونحولها إلي ممارسات فعلية، وأن نجد حلولا مقبولة في الممارسة وأن تنعكس المبادئ الأخلاقية علي الحالات الفعلية وفي الممارسة، "ووضع سيناريوهات أخلاقية ملموسة وقابلة للتطبيق للقضاء علي مشكلة المهاجرين وحقوقهم المُهدرة من أجل التوصل إلي نظرية أخلاقية في الهجرة قابلة للتطبيق، علي حد قول **Adrian Favell**

*يجب تفعيل أخلاقيات قارب النجاة، لذلك يجب علي الشعوب الديمقراطية الأكثر غني مساعدة الشعوب الأكثر فقرًا والمغلوبة علي أمرها والتي تعيش تحت وطأة الفقر, لذلك يجب علي الدول الغنية أن تتحمل أعباء أخلاقية لتحسين ظروف فقراء العالم، علي حد قول **جون رولز** في قانون الشعوب.

*يجب تفعيل مبدأ قرابة النسب، فمبدأ قرابة النسب يفرض علي الدول الغنية أن تفي بواجباتها نحوالشعوب الفقيرة.

* يجب حل إشكالية القانون الجنائي، بالدمج بين سيادة القانون ونهج حقوق الإنسان, وإزالة التعارض بينهما, وأن يصبح القانون أخلاقي أكثر, ويجب التعامل مع انتهاكات قوانين الهجرة من قبل المهاجرين باعتبارها مسألة إدراية وليس جريمة جنائية، ويجب العمل علي إيجاد توازن أخلاقي يجمع بين إنفاذ قوانين الهجرة وحقوق المهاجرين، فهناك تطبيق وحشي لتلك القوانين علي المهاجرين، فالقانون لا يطبق إلا علي المهاجرين فقط ، أما الدول التي يثبت إنها تنتهك حقوق المهاجرين لا يقع عليها أدني مسؤولية أخلاقية أوجنائية، لذلك يجب أن نسعي إلي حكومة عالمية تستطيع أن تحاسب الدول علي انتهاكات حقوق الإنسان كما زعم **ايمانويل كانط** وكذلك دعي **جون ستيورات مل** إلي حكومة مركزية هدفها حماية الأقليات السياسية من التعرض للأضرار السياسية وضد التعرض لطغيان الأغلبية (427).

*يجب تفعيل شروط الضيافة العالمية والنظر إلي العالم نظرة كوزموبوليتية عالمية، واعتبار جميع الأفراد هم مواطني الأرض، فهناك التزامات أخلاقية للدول الغنية نحوالفقراء من المهاجرين، لذلك لا يجب علي تلك الدول العمل من أجل مصلحتها فقط وأن تحترم متطلبات العدالة، وعلي هذا يجب إبطال النظرة القومية الضيقة والنظر إلي العالم نظرة كوزموبوليتية عالمية, "فجميع الأفراد هم من مواطني الأرض، والأرض ملك للجميع،"علي حد تعبير **كانط والرواقيين.**

* يجب تفعيل حقوق المهاجرين بتعزيز حقوق الإنسان وتحسين الوصول إلي العدالة، "ويجب زيادة وعي الحكومات والسياسيين ووسائل الإعلام والجمهور بحقوق الإنسان" علي حد تعبير **ليندا بوسنيك،** فحقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها المهاجرون هي نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون في الدول الديمقراطية الليبرالية، لذلك يجب رفض التمييز بين المهاجرين والمواطنين في الحقوق طالما كان هؤلاء المهاجرين مستقرين ومكثوا مدة طويلة، ولكن حقائق التاريخ تكشف لنا أن تلك الدول الديمقراطية ذاتها هي التي يتم فيها انتهاكات حقوق الإنسان لأنها تتنكر لتلك الحقوق التي تدعيها. وعلي هذا ينبغي أن تصبح

(427) Feinberg, J. (1984):The Moral Limits of Criminal Law, New York, Oxford University Press.

(ISSN : 2536 - 9555)

حقوق الإنسان معايير ملزمة وشفافة، ويجب علي صانعي السياسات اتخاذ الخيارات علي أساس القيم الليبرالية والديمقراطية، ويجب ضمان حقوق الإنسان حتي " إذا ما تم ترحيل المهاجرين، يجب أن يتم ذلك دون أي انتهاك لحقوق الإنسان " علي حسب تعبير **بيتر جين.**

* هناك اجماع فلسفي علي أن هناك واجبات أخلاقية علي الدول الديمقراطية نحوالمهاجرين والأقليات، لذلك يجب علي المجتمعات الليبرالية أن تحمي حقوق الإنسان لجميع الموجودين في أراضيها، مواطنين أومهاجرين، موثقين أوغير موثقين، فالشعوب الليبرالية هي التي يُحترم فيها كافة حقوق الإنسان، علي حد تعبير **مايكل بلاك.**

*يجب زيادة الوعي بأن سياسات التعددية الثقافية لا تؤدي إلي تآكل دولة الرفاهية، لذلك يجب تغيير مفهوم الثقافة المجتمعية ليشمل التنوع الثقافي، فالعدالة تتبني التعددية الثقافية، لذلك يجب أن يتمتع المهاجرين بعضوية ثقافية آمنة لأن الشعور الآمن بالانتماء الثقافي له أهمية كبيرة في حياة الأفراد " ، ومن ثم يجب أن ندعم الحماية الخارجية لثقافة الأقليات " علي حد تعبير **ويل كاميلكا.**

*يجب أن نستخدم في أخلاقيات الهجرة المنهج المثالي المعتدل ونبعد عن المنهج النفعي البراجماتى الذي لا يبحث سوي عن مصالحنا الشخصية ويتجاهل مصالح الآخرين.

* يجب أن نفعل الأخلاق الكوزموبوليتية في الهجرة لكي لا ندافع عن المصالح القومية الضيقة ولكي نستطيع أن ندافع عن حقوق الأقليات، ويجب أن نرفض القومية المتطرفة العنصرية، ويرجع سبب كره المهاجرين إلي القومية المتطرفة وهي سبب عدم التسامح مع المهاجرين.

* يجب أن نرفض النظرة النفعية في الهجرة التي تقام علي أساس المكسب والخسارة, الأعباء والفوائد, لأنها سياسة متوحشة تغتال مصائر الشعوب الفقيرة.

*يمكن أن يصبح هناك ولاء وطني في عالم من القوميات المتغيرة بإدماج المهاجرين في الثقافة المجتمعية الغربية واستيعاب المهاجرين.

الحلول العملية لمشكلة الهجرة

*يجب إنشاء جدار حماية بين المكلفين بحماية حقوق الإنسان والمسؤولون عن تنفيذ قوانين الهجرة من خلال **نظام دولي صارم** يعمل علي تطبيق حقوق المهاجرين عمليًا في

الممارسة، ومن شأنه يعمل علي وجود **آليات فعالة** لتمكين ضحايا الجرائم من المهاجرين من التبليغ والشهادة ضد المواطنين الجناة دون الخشية من ترحيلهم، ولكن من دواعي الأسف الأخلاقي أنه قد يكون الجناة أنفسهم هم من الشرطة وقوات الأمن، فكثيرا ما شاهدنا مهاجرون يعذبون ويموتون علي أيدي قوات الأمن دون الخوف من أي عقاب، أين القانون الجنائي هنا؟, لذلك **يجب تغيير هذا القانون الدولي**، فكما به بنود تحفظ حق الدولة في السيطرة علي أراضيها، يجب بالمثل أن توجد قوانين حازمة ضد انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين، تنتصر لحقهم من تلك الدول المدعية للديمقراطية والحرية ولحقوق الإنسان.

***يجب تغيير الرأي العام تجاه المهاجرين المسلمين** في جميع أنحاء العالم بالتركيز علي النماذج المشرفة من المهاجرين المسلمين لكي يذوب ذلك التحيز البغيض وتنعدم جرائم الكراهية ضد المهاجرين المسلمين والتركيز علي **دور الاعلام والصحافة** في تغيير تلك الصورة البغيضة عن الإسلام والمسلمين، أين دور الدعاة والأئمة المسلمين؟

* **تفعيل دور أخصائي الهجرة ومنظمة الهجرة الدولية** وأن يكون لها كلمة مسموعة ورقابة دولية علي ما يحدث للمهاجرين من انتهاكات لحقوقهم، وأن تعمل تلك المنظمات علي تقييم أخلاقي للسياسات غير الأخلاقية التي تتبناها الدول الديمقراطية في قبول المهاجرين أواستبعادهم, وأن يكون هناك تقييم أخلاقي للضوابط والقيود القانونية علي الهجرة من قبل أخصائي الهجرة ومنظمة الهجرة العالمية.

*يجب بناء المؤسسات الدولية التي تهتم بفقراء العالم ليعيشوا حياة كريمة إلي الحد الأدنى، مثل بنك الفقر وبنك الغذاء العالمي، ويجب تفعيل هذه المؤسسات الدولية وجعلها أكثر فاعلية في المستقبل لتحتضن الدول والشعوب الذين يعانون من الفقر المدقع ويموتون جوعًا, من أجل أن نقلل الفجوة بين الفقير والغني، بين من يملك ومن لا يملك، والتي تؤدى إلي ظاهرة الهجرة من الدول الفقيرة إلي الدول الغنية.

*** إذا ما اعتبرت الدول الغربية الهجرة مشكلة بالنسبة لها وليست مكسب اقتصادي لها، فيجب عليها أن تكف عن نهب ثروات العالم الثالث من أيام الحقب الاستعمارية، وهذا يؤدي إلي الهجرة الاقتصادية فيرجعوا إليها تارة أخرى وتلك هي الهجرة الدائرية.**

(ISSN : 2536 - 9555)

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: مؤلفات جوزيف كارنيز :

1**) Is Quebec Nationalism Just?,** Perspectives from Anglophone, MCGILL Queen's University, Canada Press, 1995.
2)**Culture, Citizenship and Community:** A contextual Exploration of Justice as Evenhandedness, Edition 2, 1999.
Justice, an Evenhandedness, Oxford University Press, 2000.
4) **Immigration, Democracy and Citizenship in The Twenty –First Century**, Palgrave Macmillan, New York, 2008.
5) **Immigration and The Right to Stay,** Who Gets the Right to Stay ?, Kindle Edition, MIT press, 2010.
6) **The Ethics of Immigration,** Oxford Political Theory, Oxford University Press, 2013.

ثانيًا: مقالات جوزيف كارنيز :-

1) **Rights and Duties in an Egalitarian Society**, Journal Political Theory, Vol14, Issue 1, 1986.
2) **Aliens and Citizens, The Case Fore Open Borders,** The Review of Politics,Vol49, No 2, Cambridge University Press, 1987.
3) **Who Belong ?, Theoretical and Legal Question about Acquired Citizenship**, The University of Toronto, Law Journal, 1987.
4) **In Who Belongs?, Theoretical and Legal Questions about Birthright Citizenship in the United States,** Journal Toronto, 1987.
5) **Immigration and The Welfare State,** Princeton University Press, 1988.
6**) Difference and Domination , Reflections On the Relation Between Pluralism and Equality,** Vol32, 1990.
7**) Democracy and Respect for Difference**, Fiji Case, The Journal of Moral Philosophy, 1991.
8) **Refugees and the Limits of Obligation**, Political Theory, European, Journal of Protection, Vol6, Issue 1, 1992.
9) **Migration and Morality,** A Liberal Egalitarian Perspectives, Ethical Issue in The Transnational Migration of people and Money, University of Pennsylvania, 1992.
10) **The Rights of Immigration,** university of Toronto Press, 1994.
11**) Realistic and Idealistic Approaches to The Ethics of Immigration**, International Migration Review, Center For Migration Studies of New York, 1996.

12) **Immigration, Politic and Ethics**, Appropriation and Idealism, International Migration Review,Vol30, Issue 1, 1996.
13) **Muslim Minorities in Liberal Democracies, Misunderstanding Policy ,** Public Policy and Social Welfare, Vol21, Issue 6, 1996.
14**) Liberalism and Culture, Journal Constellations,** Vol4, Issue 1, Blackwell Publishers, 1997.
15**) Why Naturalization Should be Easy?, A Response to Noah Pickus**, Social Justice, Vol23, No 3, 1998.
16) **Islam, Immigration and Group Recognition**, Journal Citizenship Studies, Vol2, Issue 3, 1998.
17) Immigration and Citizenship in The Twenty –First Century, Will Radman Publication, 1998.
18) **Open Borders and Liberal Limits**, A Response to Isbister, The International Migration Review, Vol34, No2, 2000.
19) **The Rights of Residents In Dual Nationality,** Social Rights and Federal Citizenship in U.S and UROPE, 2002.
20**) Citizenship and Civil Society, What Rights for Residents** ?, New York,2002.
21) **Who Should Get In?, The Ethics of Immigration Admissions**, Ethics and International Affairs, Vol17, Issue 95, Cambridge, 2003.
22) **Who Should Enter?, Immigration acceptance Ethics**, Ethics and International Affairs, Vol17, Issue 1, 2003.
23) **Using Multicultural Practice to Challenge,** The Privileged Position of States in Multicultural Theory, Journal Ethnicities, Vol4, Issue 1,2004.
24**) Integration of Immigrants**, Journal of Moral Philosophy, Vol2, Issue 1, Toronto, 2005.
25) The Rights of Irregular Migrants, Ethics and International Affairs, Vol22, Issue 92, 2008.
26) **Live In Domestics, Seasonal Workers and Others Hard** To Locate On The Map Of Democracy, Political Science, University of Toronto, 2008.
27) **The Case for Amnesty,** Boston Review, Vol34, Issue 3, 2008.
28**) Citizenship and Civil Society, What Rights for Residents,** Journal Dual Nationality, Social Rights and Federal Citizenship in U.S.A and EUROPE, New York, 2008.
29**) Immigration and Integration In Canada**, Journal Immigration and Globalization, New York, 2008.
30) **Nationalism and the Exclusion of Immigrants,** Lesson from Australian Immigration Policy, 2009.

(ISSN : 2536 - 9555)

31) **Fears VS. Fairness Migration, Citizenship and Transformation of Political Community,** New York, 2009.
32**) Who Gets The Right To Stay?,** the Journal of Global Justice, 2009.
33**) The Most Liberal Citizenship Test None at all**, New York, 2010.
34**) Immigration and Citizenship,** Journal Ethics in A Global World, University of Toronto, Canada, 2011.
35) **Reflection on America Citizens and Immigration, Citizens and Residents, C**enter of immigration, New York, 2012.
36) **When Immigrants Lose their Human Rights,** The New York, 2014.
37**) An Over View of The Ethics of Immigration**, On The Rights of Exclusion, Ethics and Immigration Policy, Critical Review of International Social and Political Philosophy, New York, 2014.
38) **Expanding The Brain Drain Debate,** Journal Law, Ethics and Philosophy, Issue 4, Oxford, 2016.
39) **In Defense of Birth Right Citizenship Migration in Political Theory**, The Ethics Of Movement and Membership, Oxford University Press, Oxford, 2016.
40) **The Ethics of Immigration,** Revisited Response to Brock, Febre, Risse and Song, Journal of Applied Philosophy, Vol33, Issue 4, 2016.

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Arendt, Hannah (1994**): Politics Conscience, Evil, Philosophy and Society**, Kateb Princeton university.
2) Baubock, Rainer (1994): **Transnational Citizenship: Membership and Rights in International Migration,** Edward Elgar Publisher.
3) Baubock, Rainer (2000): **Cherishing Diversity and Promoting Political Community,** Cultural and Political Theory, Macmillan, London
4) Bader, Veit (2005): **The Ethics Of Immigration**, University of Amsterdam.
5) Benhabib, Seyla (2004): **The Rights of Others, Aliens, Residents and Citizens**, Yale University Press.
6) Blake, Michael (2015): **The Ethics of Immigration by Joseph Carens,** Oxford University Press, New York.
7) Bosniak, Linda (2006): **The Citizen and The Alien, Dilemmas Of Contemporary Membership,** Princeton University Press.
8) Brock, G (2009): **Global Justice**, Oxford University Press, Oxford.

9) Cole, Phillip (2000): **Philosophies of Exclusion,** Liberal Political Theory and Immigration, Edinburgh University Press, Edinburgh.
10) Cutting, Gary (2014): **When Immigration Lose Their Human Rights,** New York.
11) Donner, Wendy (1991): **The Liberal Self: John Stuart Mills**, Moral and Political Philosophy, Cornell University Press.
12) Freudenberbg, Eitan (2008**): Necessary and Sufficient Finding The Ideal and Just World, Equality and Impartiality,**USA.
13) Feinberg, J. (1984): **The Moral Limits of Criminal Law**, New York, Oxford University Press.
14)Gillan Brock and Micheal Blake (2015): **Debating Brain Drain**, **Emigration**, Oxford University Press, Oxford.
15) Grant, Stefanie (2005): **Migrants Human Rights from The Margins to The Mainstream,** MPI.
16) Jaconson, David (1996): **Rights Across Borers, Immigration and The Decline of Citizenship,** Political Science, The John Hopkins University Press,London.
17) Joppke, Christain (2000): **Immigration and The Nation-State,** The United States, Oxford University Press, Oxford.
18) Hooft, Stan Van (2013): **Cosmopolitanism**, Edition 2, Rout Ledge, London.
19) Hooft, Stan Van (2014): **Philosophy for Global Ethics,** Cosmopolitanism and Patriotism, London.
20) Holifield, James. F (1992): **Immigrants, Markets and States,** The Political Economy of Post ware Europe, Harvard University Press.
21) Kymlicka, Will (1985): **Liberalism, Community and Culture**, Oxford University Press, Oxford.
22) Kymlicka, Will (1995): **Multicultural Citizenship,** A Liberal of Minority Rights, Clarendon Press, Oxford.
23) Kymlicka, Will (2000): **Citizenship In Diverse Societies**, Oxford University Press, OUP.
24) Kymlicka, Will (2001): **Contemporary Political Philosophy**, Oxford University Press, Oxford.
25) Kymlicka, Will (2001): **Nationalism, Citizenship,** Oxford University Press, Oxford.
26) Miller, David (1995): **On Nationality,** Oxford Political Theory, Oxford University Press, USA.
27) Miller, David (1999): **Principles of Social Justice,** Justice and Global In quality, Harvard University Press, Harvard.

(ISSN : 2536 - 9555)

28) Miller, David (2000): **Citizenship, Nationality, Identity,** Polity Press, Cambridge.
29) Miller, David (2002): **Equality and Justice,** Nuffield College, Oxford.
30) Miller, David (2005): **Immigration**, The Case for Limits, Contemporary Debate in Applied Ethics, Wiley – Black Well.
31) Miller, David (2008): **Nations and Citizenship**, Nuffield College, Oxford.
32) Miller, David (2016): **Stranger In Our Midst,** Harvard University Press, Harvard.
33) Murphy, Hardy (2005): **In Defense of Multinational Citizenship ,** University of Wales Press, Cardiff.
34) Nagel, Thomas (1991): **Equality and Priority,** Oxford University Press Oxford.
35) Nagel, Thomas (1996**): Critical Essays, Other Minds,** Oxford University Press, Oxford.
36) Nathanson, Stephen (1993): **Patriotism**, **Morality and Peace**, Rowman ,London.
37) Nussbaum, Martha.C (2007): **Frontiers of Justice, Disability Nationality**, Species Membership, Cambridge, London.
38) Panel Chair, Oliviero Angeli (2007): **Kant On Citizenship and Exclusion**, University of Dresden, Germany.
39) Pickus, Noah (2007): **True Faith and Allegiance Immigration and American Civic Nationalism**, Princeton University Press.
40) Pogge, Thomas (2008): **World Poverty and Human Right**, Cambridge Polity, Cambridge.
41) Rawls, John (1971): **A theory of Justice,** United States.
42) Rawls, John (1976): **Distributive Justice**, Philosophy Politics and Society, Oxford.
43) Rawls, John (1999): **The Law of People With the Idea of Public Reason**, Cambridge.
44) Reinhardt, Karoline (2009): Kant's **Cosmopolitan Right and Right To Exclusion**, University Tubingen.
45) Reinhardt, Karoline (2019): **New Publication: Migration and Cosmopolitan Right,** On Immanuel Kant Philosophy University TUBINGEN.
46) Scanlon, Thomas (1998): **What We Owe To Each Other**, Harvard University Press, Harvard.
47) TiTo Boeri, Herbert Brucker (2012): **Brain Drain and Brain Gainy,** The Global Oxford University Press.

48) Tolstoy, Leo (1987): **On Patriotism, Or Peace,** New Society.
49) Walzer, Micheal (1983): **Sphere of Justice,** New York, Basic Books.
50) Walzer, Micheal (1995): **Pluralism, Justice and Equality**, With David Miller, Cambridge University Press.
51) Young, L.M (2000): **Inclusion and Democracy,** Oxford University Press, Oxford.

رابعًا: مصادر ومراجع باللغة العربية:

1) جون رولز (2007): قانون الشعوب، وعود إلي فكرة العقل العام، ترجمة محمد خليل، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
2) جون رولز (2009): العدالة كإنصاف، إعادة صياغة،الطبعة الأولي، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
3) حمدي شعبان: الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، مركز الأخلاق الأمني، القاهرة.

خامسًا: مقالات باللغة الإنجليزية:

1) Agalston, William (2010): **Realism In Political Theory,** EUROPEAN Journal of Political Theory, Vol 9, Issue 4.
2) Baron, Marcio (1989): **Patriotism and Liberal Morality Value and Culture**, In Mind.
3) Baubock, Rainer (2010): **The Most Liberal Citizenship Test Is None at all**, Journal How Liberal are Citizenship Test, Critical Review of Political Philosophy .
4) Baubock, Rainer (2011): **Temporary Migrants Partial Citizenship and Hyper migration ,**Critical Review of International Social and Political Philosophy, Vol 14, Issue 5.
5) Beitz, Charloss R. (2000): **Rawls's Law of Peoples,** Rules For A vanished Westphalian World, The University of Chicago Press,Ethics, Vol110, No 4.
6) Beltran, Enrique. C (2019): **Leginate Exclusion of Woud be Immigrants**: A view From Global Ethics and The Ethics of International Relations, Social Science, Vol8, Issue 8.
7) Bosniak, Linda.S (1991): **Human Rights State**, Sovereignly and The protection of Undocumented Migrants Under The International Migration Review, Martinus Nijhoff Publishers, Vol25, Issue 4.

(ISSN : 2536 - 9555)

8) Buchannan, Allen (2000): **Rawls's Law of Peoples,** Rules For A vanished Westphalian World, The University of Chicago Press, Ethics, Vol110, No 4.
9) Cald Well, Christopher (2009): **Immigration, Islam and The West,** Center for International Studies, MIT Cambridge.
10) Erskine, Toni (2002): **Citizen of Nowhere or The Point Where Circles Intersect** ?, Impartialist and Embedded Cosmopolitanism, Review of International Studies, Cambridge University Press.
11) Favell, Adrian (1997): **Citizenship and immigration:** Pathologies of A Progressive Philosophy, Journal of Ethics and Immigration Studies, Vol23, Issue 2.
12) Fine, Sarah(2013): The Ethics Of Immigration, The Right to Exclude, Vol8, Issue 3.
12) Fine, Sarah (2016): **Migration, Politics Philosophy, and The Real World Symposium on David Miller's Strangers**, Vol20, Issue 6.
13) Higgins, W. Peter (2018): **The Right and Duties of Immigrants in Liberal Society,** Philosophy Compass, Vol13, Issue 11.
14) Hudson, James (1986): **The Philosophy of Immigration**, The Journal of Libertarian Studies, Vol vii, No 1, Northern lllinois University.
15) Joppke, Christain (2010): **The Most Liberal Citizenship Test Is None at All**, Journal How Liberal are Citizenship Tests.
16) Kok-Chortan (2002): **Nationalism for and Mainly,** Vol5, Oxford.
17) Kukathas, Chandran (1997): **Cultural Toleration, In Will Kymlick and Ian Shapiro,** New York University Press, New York.
18) Kukathas, Chandran (2017): **On David Miller, on Migration Control,** Singapore Management University, Critical Review International Social and Political Philosophy, Vol20, Issue 6.
18) Kymlicka, Will (2001): **Politics In The Vernacular Nationalism**, Multicultural and Citizenship, Oxford University Press, New York.
19) Lola L Lopess (1983): **Normative Theories of Rationality, Procutes Bed**, Behavioral and Brain Science, Vol6, Issue 2.
20) Mathews, Dylan (2013): **What Gives Us A right To Deport People?,** Joseaph Carens On The Ethics of Immigration.
21) Mathews, Dylan (2014): **The Case For Open Borders,** The Case For Open Borders, The Science and Ethics of Immigration.
22) Matthew, Gbney (2014): **The Ethics of Immigration by Joseph Carens,** Migration Studies**.**
23) Macedo, S.(2007): **The Moral Dilemma of U.S Immigration Policy:** Open borders Versus Social Justice.

24) Miller, David (1988): **The Ethical Significance of Nationality,** Ethics, Vol 98, Issue 4.
25) Miller, David (2008): **Immigrants, Nations and Citizenship,** Journal of Political Philosophy, Vol16, Issue 4, Nuffield College Oxford.
26) Miller, David (2010): **Why Immigration Controls are Not Coercive:** A reply To Arash Abizadeh, Political Theory, Vol 38, Issue 1.
27) Miller, David (2012): **Grounding Human Rights,** Critical Review of International Social and Political Philosophy, Vol15, Issue 4.
28) Miller, David (2014): **Immigration, The Case For Limits**, In Contemporary Debate In Applied Ethics, Wiley – Black Well.
29)Miller, David (2015): **Is There Human Rights To Immigrate?**, Center for The Study of Social Justice, Oxford University Press, Oxford.
30) Miller, David (2015): **Justice in Immigration European,** Journal of Political Theory, Oxford.
31) Miller, David (2017): **Migration and Justice,** A Reply To My Critics,Critical Review of International Social and Political Philosophy, Vol20, Issue 6.
32) Oancea, Alis (2007): **Procrutes or Proteus?,** Toward as A Philosophical Dimension of Research A ssessment, Education.
33) Oberman, Kieran (2011): **Immigration, Global Poverty and The Right to Stay**, Political Studies, Vol59, Issue 2.
34) Oberman, K. (2013): **Can Brain Drain Justify Immigration Restrictions?,** Ethics**.**
35) Owen, David (2016**): Refugees, Economic Migrant and Weak Cosmopolitanism,** Critical Review of International Social and Political Repository, University of Southampton In Slititational, Vol20, Issue 6.
36) Parvin, Phil (2016): **Idealism, Realism and Immigration, D**avid Miller's , Strangers In Our Midst, Journal of Critical Review of International Social and Political Philosophy, Vol20, Issue 6.
37) Paul Statham, Koopmans, Ruud (2005): **Resilient or Adaptable Islam**?, Cultural Religion and Migrants, Vol5, Issue 4.
38)Scanlon, Thomas (2003): **The Diversity of Objections Inequality,** the Lindley Lecture, University of Kansas, Essays in Political Philosophy, Cambridge University Press, Cambridge.
39) Tomhave, Alan (2013): **Global Government and Global Citizenship**, International Journal of Applied Philosophy, Vol27, Issue2.
40) Weinstock, D.M (1996): **Is There a Moral Case For Nationalism?,** Journal of Applied Philosophy.

(ISSN : 2536 - 9555)

سادسًا: مقالات باللغة العربية:

برنستون ماكينلي (2006): الإتجار بالبشر، الوجه القبيح للهجرة العالمية، مجلة السياسات الدولية، عدد 165 يوليو.

سابعًا: الموسوعات والقواميس الفلسفية باللغة الإنجليزية:

1)Addims, Jane (2006): Settlement, Encyclopedia of Philosophy.
2) Audi, Robert (2015): Immigration, The Cambridge Dictionary of Philosophy, Cambridge University Press, Cambridge.
3) Baund, Michael,J (2014): Will Kymlicka, The Canadian Encyclopedia.
4) Blackburn, Simon (2016): Immigration, Second Edition, Oxford Dictionary Press, Oxford.
5) Collins, Harper (2010): Immigration, 4 Edition, English Dictionary.
6) Kukathas, Chandran (2002): Immigration In The Oxford Handbook of Practical Ethics, Oxford University Press, New York.
7) Merriam-Webster (2010): Immigration, 4 Edition, Webster New World College Dictionary.
8) Merriam– Webster (2019): Definition of Brain Drain, Cambridge Advanced Learners Dictionary, Cambridge University Press.

معاجم باللغة العربية:

المعجم الوجيز، معجم اللغة العربية، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، 1980.